

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

آليات دعم التنوع الاقتصادي في ظل تغيرات أسعار النفط في
الجزائر (دراسة تحليلية)

إشراف الأستاذة:

براهمية امال

إعداد الطلبة:

➤ بوجاهم سهيلة

➤ غاوي عبير

السنة الجامعية:

2017/2016



قال تعالى:

لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا
مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا
رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ
لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ البقرة (286)

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد الأمين عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

والحمد لله رب العالمين، لك الحمد يا ربي كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك وعلو مكانك، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقف وقفة المعترف بفضل من صعد على المنابر وأعطى من حصيلته فكرة لينير دربنا، وما

أرى نفسي إلا عاجزة ومقصرة عن واجب الشكر، و لكن بشرى لكم إذا قال فيكم من لا ينطق عن الهوى خير الأنام

وأخص بالذكر الدكتورة أمال براهيمية التي قبل أن تكون المشرف كانت نعم الموجه والمرشد صلى الله عليه وسلم

والناصح، فلكي مني أسمى وأرقى آيات الشكر والامتنان كما يطيب لي أن أتقدم بعظيم الثناء ووافر الامتنان الى

الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة، متكرمين بقبولهم مراجعة ومناقشة هذه المذكرة، واستكمال نقائصها وسد فجواتها

وتعزيز نفعها، فجزاكم الله عني خير جزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في بحثي هذا وفي مشواري العلمي.

كما أتقدم بكثير من الشكر والعرفان الى عمال المكتبة الذين كانوا خير معين فجزاهم الله عنا خير جزاء.

عبير

سهيلة



قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--|--|
| | شكر وعرافان |
| | الاهداء |
| I | قائمة المحتويات |
| VIII | قائمة الجداول |
| X | قائمة الأشكال |
| XII | قائمة الملاحق |
| أ | المقدمة |
| الفصل الأول: تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي | |
| 02 | تمهيد |
| 03 | المبحث الأول: عموميات حول النفط والأسواق العالمية للنفط |
| 03 | المطلب الأول: أساسيات حول النفط |
| 03 | الفرع الأول: تعريف وأنواع النفط |
| 04 | الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنفط والعوامل المؤثرة في جودته |
| 07 | الفرع الثالث: خصائص وأهمية النفط على المستوى العالمي |
| 12 | المطلب الثاني: الصناعة النفطية |
| 12 | الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية |
| 12 | الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية |
| 13 | الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية |
| 15 | المطلب الثالث: السوق النفطية العالمية |
| 15 | الفرع الأول: تعريف السوق النفطية والأطراف المكونة لها |
| 19 | الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية |
| 20 | الفرع الثالث: أهم التطورات التي ميزت السوق النفطية |
| 23 | المبحث الثاني: ماهية الأسعار النفطية والعوامل المحددة لها |
| 23 | المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه |
| 23 | الفرع الأول: تعريف سعر النفط |
| 24 | الفرع الثاني: أنواع سعر النفط |

| | |
|--|---|
| 25 | المطلب الثاني: طرق ومراحل تسعير النفط |
| 25 | الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط في ظل الاحتكار |
| 27 | الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري |
| 29 | الفرع الثالث: تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب |
| 29 | المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط |
| 29 | الفرع الأول: الطلب النفطي ومحدداته |
| 32 | الفرع الثاني: العرض النفطي ومحدداته |
| 35 | المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول |
| 35 | المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط |
| 35 | الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970 الى 1999 |
| 37 | الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000 الى 2009 |
| 37 | الفرع الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010 الى 2016 |
| 39 | المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لتقلبات أسعار النفط العالمية |
| 39 | الفرع الأول: الأسباب العامة لتقلبات أسعار النفط العالمية |
| 40 | الفرع الثاني: الأسباب الرئيسية للأزمة النفطية في الآونة الأخيرة |
| 44 | المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة |
| 44 | الفرع الأول: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة |
| 45 | الفرع الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة |
| 47 | خلاصة |
| الفصل الثاني: الاطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي | |
| 49 | تمهيد |
| 50 | المبحث الأول: الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي |
| 50 | المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي |
| 50 | الفرع الأول: تعريف التنوع الاقتصادي |
| 51 | الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي |
| 52 | الفرع الثالث: محددات التنوع الاقتصادي |
| 52 | المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي: نظريات، مستويات والأنماط |

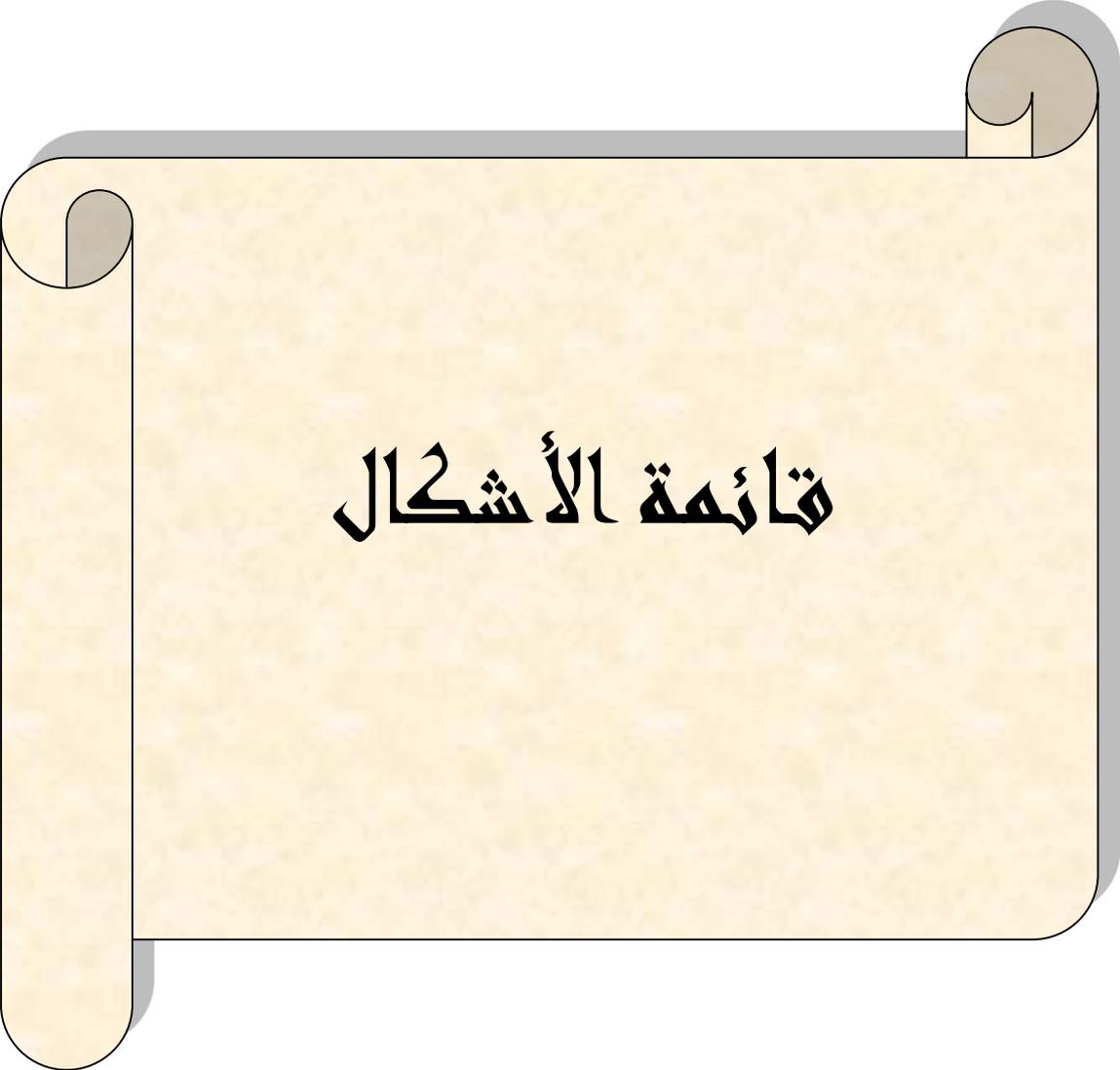
| | |
|----|---|
| 53 | الفرع الأول: النظريات المفسرة للتنوع الاقتصادي |
| 54 | الفرع الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي |
| 55 | الفرع الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي |
| 56 | المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنوع الاقتصادي |
| 56 | الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي |
| 57 | الفرع الثاني: مبررات التنوع الاقتصادي |
| 58 | المبحث الثاني: أليات التنوع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة |
| 58 | المطلب الأول: ميكانيزمات ومؤشرات التنوع الاقتصادي |
| 58 | الفرع الأول: ميكانيزمات التنوع الاقتصادي |
| 60 | الفرع الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي |
| 61 | الفرع الثالث: قياس درجة التنوع الاقتصادي |
| 63 | المطلب الثاني: دور التنوع الاقتصادي في الحد من المرض الهولندي ولعنة الموارد، وعدم اليقين |
| 63 | الفرع الأول: دور التنوع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التغلب على لعنة الموارد، رفع معدلات نمو وخلق فرص عمل |
| 64 | الفرع الثاني: دور التنوع الاقتصادي في التغلب على المرض الهولندي |
| 64 | الفرع الثالث: دور التنوع الاقتصادي في التغلب على عدم اليقين |
| 64 | المطلب الثالث: دور التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة |
| 66 | المبحث الثالث: بعض تجارب التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحها |
| 66 | المطلب الأول: التنوع الاقتصادي في الدول العربية |
| 66 | الفرع الأول: دوافع التنوع الاقتصادي في الدول العربية |
| 67 | الفرع الثاني: خطط التنوع الاقتصادي في الدول العربية |
| 69 | الفرع الثالث: تجارب بعض الدول العربية في التنوع الاقتصادي |
| 72 | المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية المصدرة للنفط في التنوع الاقتصادي |

| | |
|---|---|
| 72 | الفرع الأول: التجربة النرويجية |
| 76 | الفرع الثاني: التجربة الماليزية |
| 77 | المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي |
| 80 | خلاصة |
| الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر | |
| 82 | تمهيد |
| 83 | المبحث الأول: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري |
| 83 | المطلب الأول: الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري |
| 83 | الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر |
| 86 | الفرع الثاني: الامكانيات النفطية في الجزائر |
| 88 | الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري |
| 89 | المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر |
| 89 | الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 |
| 90 | الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2009-2016 |
| 91 | المطلب الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري |
| 91 | الفرع الأول: انعكاس تطور أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري |
| 92 | الفرع الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي |
| 94 | الفرع الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة |
| 95 | المطلب الرابع: المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر |
| 95 | الفرع الأول: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر |
| 96 | الفرع الثاني: تحديات قطاع النفط في الجزائر |
| 97 | الفرع الثالث: الاقتراحات المقدمة من أجل حل المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر |
| 98 | المبحث الثاني: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر |
| 98 | المطلب الأول: اجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر |
| 98 | الفرع الأول: الاجراءات التنظيمية لترقية الصادرات غير النفطية |
| 100 | الفرع الثاني: استحداث المؤسسات لترقية الصادرات |
| 104 | المطلب الثاني: إنجازات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر |

| | |
|-----|--|
| 104 | الفرع الأول: حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري |
| 106 | الفرع الثاني: تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2000-2016 |
| 108 | الفرع الثالث: التركيز السلعي والجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 |
| 111 | المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير في الجزائر |
| 111 | الفرع الأول: العقبات على المستوى الجزئي |
| 113 | الفرع الثاني: : العقبات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي |
| 113 | الفرع الثالث: العقبات المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي |
| 115 | المبحث الثالث: دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر |
| 115 | المطلب الأول: القطاع الزراعي كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري |
| 115 | الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي |
| 116 | الفرع الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر |
| 118 | الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني |
| 119 | الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر |
| 120 | المطلب الثاني: القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري |
| 120 | الفرع الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر |
| 122 | الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التنمية المحلية |
| 125 | الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة في الجزائر |
| 128 | المطلب الثالث: القطاع السياحي خيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري |
| 128 | الفرع الأول: أهمية القطاع السياحي |
| 129 | الفرع الثاني: مساهمة السياحة الجزائرية في التنمية المحلية |
| 131 | الفرع الثالث: تحديات ومعوقات تنمية السياحة في الجزائر |
| 133 | خلاصة |
| 135 | الخاتمة |
| 138 | قائمة المراجع |
| 154 | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|---------|
| 35 | تطور أسعار النفط خلال (1970-1979) | (01-01) |
| 36 | تطور أسعار النفط خلال (1980-1989) | (02-01) |
| 37 | تطور أسعار النفط خلال (1990-1999) | (03-01) |
| 37 | تطور أسعار النفط خلال (2000-2009) | (04-01) |
| 74 | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDF النرويجي للمدة (1980-2010) | (01-02) |
| 86 | تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) | (01-03) |
| 90 | تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) | (02-03) |
| 90 | تطور أسعار النفط خلال الفترة (2009-2016) | (03-03) |
| 91 | تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2016) | (04-03) |
| 107 | تطور الصادرات غير نفطية خلال الفترة (2000-2016) | (05-03) |
| 111 | أهم العملاء الرئيسيين للجزائر خارج قطاع النفط خلال الفترة (2005-2014) | (06-03) |
| 117 | عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة لعام 2014 | (07-03) |
| 118 | استخدام الأراضي لعام 2014 | (08-03) |
| 118 | القوى العاملة الكلية والزراعية لسنة 2014 | (09-03) |
| 119 | الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2014 | (10-03) |
| 123 | مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة (2007-2014) | (11-03) |
| 124 | مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الاجمالية للفترة (2007-2014) | (12-03) |
| 126 | تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007-2013) | (13-03) |
| 129 | مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة (2000-2014) | (14-03) |
| 131 | مساهمة السياحة في التشغيل للفترة (2000-2014) | (15-03) |



قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|---------|
| 41 | معدل العرض والطلب العالمي على النفط | (01-01) |
| 42 | منحنى هبوط أسعار النفط في عام 2014 (خام برنت القياسي) | (02-01) |
| 70 | مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية | (01-02) |
| 87 | تطور انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) | (01-03) |
| 93 | تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016) | (02-03) |
| 94 | مساهمة الجباية البترولية في ظل تقلبات أسعار النفط في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2014) | (03-03) |
| 105 | تطور حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016) | (04-03) |
| 109 | التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2016) | (05-03) |
| 122 | مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2014) | (06-03) |
| 130 | ميزان السياحة في الجزائر للفترة (2000-2014) | (07-03) |

قائمة الملاحق

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|-------|
| 154 | تطور الميزان التجاري وأسعار البترول خلال الفترة (2016-2000) | 01 |
| 155 | مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2014-2000) | 02 |
| 156 | تطور الجباية البترولية في ظل تقلبات أسعار البترول (2014-2000) | 03 |
| 157 | التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2016-2000) | 04 |
| 158 | La part du secteur du tourisme dans le PIB | 05 |
| 158 | Evolution de la balance de paiement | 06 |
| 159 | L'emploi dans le secteur du tourisme | 07 |

المقدمة

يعتبر النفط مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف دول العالم، حيث يحتل المركز الأول من حيث الأهمية من بين مصادر الطاقة، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها، أصبحت تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة الدولية، خاصة وأنه ينتقل من مجموعة من الدول المنتجة نحو مجموعة الدول المستهلكة، وهذا ما جعل أسعاره عرضة للتقلبات والضعغوط التي تمارس من طرف المتدخلون في سوق النفطية مما يجعل لأي تغيير في أسعاره أثرا كبيرا على مستوى الأداء الاقتصادي للدول المستوردة عامة والمنتجة خاصة، وهذا نتيجة اعتماد هذه الأخيرة على العوائد المالية المتأتية من تصديره.

ونظرا للاعتماد الكبير على الموارد النفطية أصبحت الكثير من الدول المنتجة تعاني من اختلالات في هياكل اقتصاداتها، وهذا راجع الى التقلبات الحادة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، الأمر الذي جعل معظم هذه الدول تلجأ الى تنويع اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات والتقليل من الاعتماد على مورد وحيد(النفط)، من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط بالنظر الى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط، نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود الى أضرار بعيدة المدى لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة التنمية.

وعلى هذا الأساس ونظرا للاختلالات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط، لابد من التوجه الى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها للتخلص من التبعية النفطية وتحقيق النمو الاقتصادي.

الاشكالية

ماهي سبل وآليات التنويع الاقتصادي لغرض مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر؟

بناء على السؤال الجوهرى يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردتها فيما يلي:

➤ ماهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي؟

➤ ماهي سبل التنويع الاقتصادي؟

➤ كيف يمكن دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات

- تتعرض أسعار النفط الى تقلبات عنيفة نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب داخل السوق النفطية العالمية مؤدية الى حدوث اختلالات داخل اقتصاديات الدول سواء المستهلكة أو المنتجة.
- تعتمد معظم الدول على تنوع مصادرها الاقتصادية عن طريق الاعتماد على قطاعات اقتصادية تحقق إيرادات مرتفعة كالزراعة والصناعة والخدمات.
- تعد الجزائر واحدة من الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد النفطية بنسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات، بالإضافة الى سعي الدولة الى تقديم العناية بالعديد من القطاعات الاقتصادية من أجل تنوع وتنمية الاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة

يهدف هذا البحث الى:

- ابراز أهم أسباب تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاديات الريفية.
- توضيح تجارب بعض الدول العربية والنامية في التنوع الاقتصادي.
- تسليط الضوء على أهم الحلول لتنوع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية بحثنا فيما يلي:

- لأنه من المواضيع الأكثر نقاشا في الآونة الأخيرة سواء بين الباحثين الاقتصاديين أو السياسيين.
- الابتعاد والتقليل من تبعية الدول لقطاع المحروقات والتوجه نحو تنوع مصادر الدخل.
- تشخيص الوضع الحالي لمورد النفط في الاقتصاد الجزائري.
- الالتفاتة الى تنوع الاقتصاد الجزائري والتفكير في بدائل استراتيجية للنفط باعتباره مورد سائر للزوال.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بسبب الأهمية التي يكتسبها النفط على المستوى العالمي والمحلي هذا من جهة وكذلك تسليط الضوء على أهم البدائل الاستراتيجية له باعتباره مورد ناضب.

منهج الدراسة

بناءً على التساؤلات والفرضيات التي وضعناها، فإننا سنعمد في دراستنا هذه على المنهج التاريخي فيما يخص الاستعراض التاريخي الذي قمنا به حول الثروة النفطية والتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل البحث وربط الأسباب بالنتائج، كما تم استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات والبيانات المرتبطة بموضوع بحثنا.

خطة الدراسة

للاجابة على اشكالية بحثنا قسمنا الموضوع الى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: تناولنا في الفصل الأول تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي، الذي تحدثنا فيه عن عموميات حول النفط والأسواق النفطية وكذلك أبرزنا فيه ماهية الأسعار النفطية والعوامل المحددة لها، وكذلك أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول.

الفصل الثاني: يتضمن هذا الفصل سبل التنوع الاقتصادي، وتناولنا فيه الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي وكذلك آليات التنوع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة، وأخيرا تحدثنا عن بعض تجارب التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحها.

الفصل الثالث: فكان تحت عنوان دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر، والذي يتضمن انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وكذلك أبرزنا فيه دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر بالإضافة إلى دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر.

الفصل الأول

تطورات أسعار النفط
وانعكاس تقلباتها على
الاقتصاد العالمي

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح النفط سمة من سمات الحضارة الانسانية في القرن العشرين وما بعده، والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية، نظرا للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط الى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات، وحدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية.

ولتوضيح ذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية تنبثق منها مطالب عديدة كالتالي:

- المبحث الأول: عموميات حول النفط والأسواق العالمية للنفط
- المبحث الثاني: ماهية الأسعار النفطية العالمية
- المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

المبحث الأول: عموميات حول النفط والأسواق العالمية للنفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة الا أنه لا يزال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهمية وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يمكن اعتبار أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا بحيث يصعب رصدها.

المطلب الأول: أساسيات حول النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فمن الأهمية التعرف على أصل النفط وأنواعه، وكذلك العوامل المؤثرة في جودته والنظريات المفسرة له، بالإضافة الى خصائص وأهمية النفط على المستوى العالمي.

الفرع الأول: تعريف وأنواع النفط

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة، لذلك نجد أنه يأخذ أهمية كبيرة لدى كل دول العالم سواء المنتجة له أو المستوردة.

أولا: تعريف النفط

ان كلمة النفط هي في الاصل كلمة لاتينية petroleum وتعني petr صخر+ زيت oleum أي بمعنى زيت الصخر، والنفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكاربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، حيث كل جزئي يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحدد لتكون جزئياتها وبالطريقة التي يتم بها هنا الاتحاد. فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى¹.

¹ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

وهناك من يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيميائية مختلفة، كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل: الحديد والصوديوم¹.

ومن هنا ومن خلال ما سبق يمكننا أن نعطي تعريف للنفط كالاتي :

النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

ثانيا: أنواع النفط

للنفط ثلاثة أنواع رئيسية وهي²:

1-النوع الشمعي: الذي يتميز بانخفاض درجة لزوجته **viscosity** (والتي تقاس عن طريق ما يسمى بنقطة الانسكاب) وبانخفاض درجة كثافته النوعية **specific gravity** (تتراوح بين 0.8-0.98)، ويعتبر هذا النوع من أجود أنواع الزيت الخام حيث منه نستخلص أهم المشتقات النفطية خفيفة الوزن وعالية الثمن مثل: البنزين والكيروسين بنسب كبيرة، وكذلك منه يستخلص الشمع الثقيل الوزن بنسب محدودة.

2-النوع الأسفلتي: والذي يتميز بارتفاع درجة لزوجته وارتفاع درجة كثافته النوعية (تتراوح بين 1.0-1.1)، ويعتبر هذا النوع أرقاً الأنواع حيث منه نستخلص المنتجات البترولية ثقيلة الوزن منخفضة الثمن مثل: زيت الوقود (المستخدم كبديل للفحم) والأسفلت بكميات أو بنسب كبيرة، بينما تستخلص منه المنتجات البترولية الخفيفة (البنزين والكيروسين) بنسب محدودة.

3-النوع الوسط بين النوعين السابقين: والذي يتميز بوسطية درجتي اللزوجة والكثافة النوعية (تتراوح بين 0.85-0.95)، ومنه يستخرج زيت القار والديزل وزيت التشحيم، وأغلب النفط المصري من هذه النوعية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنفط والعوامل المؤثرة في جودته

هناك مجموعة من النظريات التي تفسر تكون النفط عبر العصور المختلفة، كما أن هناك مجموعة لا بأس بها من العوامل التي تلعب دور مهم في رفع جودته.

¹ سالم عبد الحسن راسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، ليبيا، 1999، ص 40.

² عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص 25، 26.

أولاً: النظريات المفسرة للنفط

لقد عرف واستخدم الانسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمان الى حوالي 6000- 5000 سنة قبل الميلاد، وذلك في العديد من مناطق وشعوب العالم كمنطقة فاس ايران، ويعود ذلك الى وادي الرافدين، منطقة العراق، منطقة الصين... الخ.

الا أن الانسان لم يتمكن من معرفة النفط حينذاك سواء ما تعلق بماهية وطبيعة النفط وخصائصه وكيفية وجوده وتكوينه الا في فترات متأخرة من حياة الانسانية وهي فترة العصر الحديث.

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكوينه في الطبيعة. وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع الآراء. والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة، وكل فريق من هؤلاء له أسانيد وبراهينه¹.

وتنقسم تلك النظريات الى مجموعتين رئيسيتين وهي:

1- النظريات اللاعضوية:

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود الى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم "ماركس" في عام 1965.

ان هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلاً أو عنصر الكبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء وأسانيد هذه المجموعة في أصل تكون النفط هو توصلها نظرياً ومختبرياً الى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض².

وتحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن* من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه

¹ أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 17.

² أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة ورقلة، العدد 04، ورقلة، ديسمبر 2008، ص 179.

*المكامن النفطية (المصائد النفطية): وهو تكون قطرات النفط داخل الصخور المسامية، وهجرتها عبر الصخور الى أن تصادفها الصخور الخازنة التي لا تسمح باستمرار هجرة النفط وهذا ما يسمى بالمصيدة النفطية أو المكمن النفطي.

النظرية بمكان النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها¹.

2- النظريات العضوية:

تعتمد هذه النظرية على الكثير من الملاحظات والشواهد والحقائق التي تعضدها وتميزها عن النظرية غير العضوية لتكون النفط، ومن الملاحظة نجد أن النفط يتلازم وجوده مع تواجد الصخور الرسوبية المسامية التي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار والمحيطات، ومن الشواهد أن أعمار الصخور الرسوبية الحاوية للبتروول تتزامن مع بعض العصور الجيولوجية التي انتشرت فيها الكثير من النباتات والحيوانات العملاقة المعروفة بالديناصورات. ولسبب ما - اما العوامل مناخية أو لمتغيرات كونية أو لتحركات ضخمة في القشرة الأرضية نتيجة للزلازل والبراكين- اندثرت هذه النباتات والحيوانات العملاقة وتم دفنها بين طيات الصخور الرسوبية المترسبة في ذلك الحين.

ومن الحقائق الثابتة أن البترول يتكون أساسا من مركبات عضوية هيدروكربونية ومشتقاتها الكبريتية والأكسوجينية و النتروجينية والتي تحتوي على بعض المواد النشطة ضوئيا والمواد غير ثابتة حراريا. وتتطور طرق التخليق العضوي أصبح الاعتقاد السائد أن البترول له أصل عضوي². تستند هذه العضوية الى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة³:

أ- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونية في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية؛

ب- وجود عناصر البروفين والنيروجين في أغلب العينات الحقيقية أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية؛

ج- يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة النفط

تتوقف درجة جودة النفط الموجودة في الطبقات الأرضية والتي تحدد بدورها نوع وطبيعة المشتقات التي يمكن الحصول عليها على مستوي ودرجة تكونه وذلك حسب العوامل التالية⁴:

¹ أمينة مخلفي، "محاضرات حول: مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي للسنة الثالثة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 12.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ أمينة مخلفي، "محاضرات حول: مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁴ ريم بيطام، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 5، 6.

1-مستوى الضغط والحرارة التي تعرض لها النفط:

والتي تحدد مدى نشاط البكتيريا التي حددت بدورها نسبة كل من الكربوهيدرات والبروتينات والأوكسجين والآزوت فيه.

2-المياه الجوفية التي تتسرب خلال الطبقات الحاملة للنفط:

حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما تحمله من عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت والتي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة.

3-طبيعة بقايا المواد النباتية والحيوانية التي تحللت:

وكان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مؤداه أن تتكون كيميائيا خلال تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أوكسيد الكربون، واستند أصحاب هذا الرأي على أنه لم يعثر على أي حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط، إلا أنه بعد تمكن الانسان من استخلاص بعض العناصر بروتينية الأصل، من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة بالصورة السابق الاشارة اليها، مما هدم هذه النظرية القديمة من أساسها.

الفرع الثالث: خصائص وأهمية النفط على المستوى العالمي

برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة لبلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، ولاشك أن النفط أداة تساعد على الخروج من الفقر والحرمان، لذا خصص هذا الفرع لتوضيح أهم الخصائص التي تميزه والى الأهمية التي يجظى بها.

أولا: خصائص النفط

يتميز النفط ببعض خصائص وصفات قلما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة نذكر منها¹:

¹للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000، ص ص 64،65.

-محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 59.

-نور الهدى عمارة، "استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص 32.

1- مرونة النفط وسهولة نقله وخزنه وتوزيعه:

لقد تطورت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الانتاج الى مواقع التحويل تطورا بارزا بحيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم، مما سهل وصوله الى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف. كان النفط ينقل في الماضي ولمسافات قصيرة عبر السكك الحديدية والصهاريج، ولكن بعد أن تزايد استخدامه وارتفع الطلب عليه، بدأ نقله يتم برا بواسطة شبكة من الأنابيب تربط مناطق الاستهلاك، كما يتم نقله بحرا الى مختلف القارات بواسطة ناقلات عملاقة تتسع حمولتها لملايين البراميل دفعة واحدة، ويعتبر نقل النفط بهذه الطريقة من أرخص طرق النقل، فالتطور الحاصل في وسائل النقل جعل منه وقودا مرغوبا فيه للاستهلاك في الوقت الذي نجد فيه وسائل نقل الطاقة الأخرى يعترضها الكثير من الصعوبات.

ويتميز النفط أيضا بخاصية التخزين، أي بسهولة خزنه لفترة طويلة في مستودعات أو خزانات تنشأ لهذه الغاية دون أن يؤثر ذلك في خصائصه وتتجلى قيمة تخزين النفط في القدرة على الاستفادة منه واستخدامه بشكل دائم وفي الوقت والمكان المناسبين.

2-الميزة الانتاجية(انتاجية العمل العالية):

حيث تتميز بارتفاع انتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

3-محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى:

باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى، فوفقا لتقرير ادارة معلومات الطاقة التي أعدتها "بارت كار" فإن غالونا من البنزين يولد عند احتراقه 125.70 مليون وحدة حرارية، فهو يمتلك كثافة طاقة عالية مقارنة مع المصادر الأخرى هي 38 ميغا/جول للفحم مثلا.

4-النفط أقل كلفة من مصادر الطاقة الأخرى:

يعتبر النفط حتى الآن منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة سواء من حيث كلفة استخراجة أو انتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية، فقد بقي سعر برميل النفط لمدة نصف قرن يتراوح بين دولار و80 سنتا، وهو أدنى من سعر أي مصدر من مصادر الطاقة، لذلك قيل ان حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال الفترة الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1970 مرتبطة ارتباطا وثيقا بزيادة الاستهلاك للنفط، وبالتالي زيادة انتاجه في بلدان المنشأ.

5-الاستعمال الواسع للنفط:

ان استعمالات النفط متعددة ومتنوعة فهي تشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل: الزراعة والصناعة، فالمشتقات أو المنتجات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة وهذا ما يجعل من النفط موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الانسانية الحالية.

ثانيا: أهمية النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، حيث يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة استراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وانما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

1-الأهمية الاقتصادية للنفط:

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد أمثال "أدمان" و "فرانكل" عاملا جديدا من عوامل الانتاج الى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل، والأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.

أ-دور البترول في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى وهو أساس الصناعة البيتروكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف، حيث دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "البترو-زراعة" وذلك لسببين رئيسيين هما¹:

-البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة لآلات الزراعة الحديثة؛

-استعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثرها في التقدم الزراعي.

¹أحمد بوزيرة، "أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1998-2013)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014، ص 11،12.

ب- دور النفط في القطاع التجاري:

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دولياً، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتماداً كلياً على النفط¹.

2- الأهمية الاجتماعية للنفط:

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

أ- النفط وقطاع المواصلات:

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل: البنزين، المازوت².

ب- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:

تلعب المشتقات النفطية مثل: البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة... دوراً كبيراً في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وقد جاءت أهمية المشتقات النفطية لكونها مادة أساسية في الصناعة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، إذ تعد هذه المشتقات عصب الحياة في المجتمعات ككل ولا يمكن الاستغناء عنها³.

ج- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:

يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة النفطية بدءاً من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتصنيع والتوزيع، في مجال التشغيل والعمالة والتقليل من البطالة⁴.

¹ ربيعة بيطام، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² أمال رحمان، "كفاءة الطاقة كآلية لاستدامة قطاع النقل في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 15، ورقة، 2015، ص 205.

³ قحطان لفته عطية الربيعي، "قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة 1985-2008"، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64، ص 145.

⁴ صالح صالح، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري -نعمة الموارد ولعنة الفساد-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، سطيف، 2015، ص 4.

د- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية:

تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي¹.

3- الأهمية السياسية للنفط:

ان علاقة النفط بالسياسة هي علاقة قديمة تعود الى تاريخ اكتشافه الا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة حيث قال "كليمنصو" أثناء الحرب العالمية الأولى أن "البترول ضروري كالدم" وكتب "كوليدج" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للبترول أن "تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته".

أ- بروز الدور السياسي للنفط:

المعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوي فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطيا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق محرومة منه، هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال افريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجه الوطن العربي لا يمكن أن يتم بمعزل عن موضوع النفط الذي تعتبره مادة استراتيجية لأمنها القومي وتطبيقا لهذا المبدأ دأبت منذ منتصف هذا القرن على الأحلاف السياسية وانشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق امداداته².

ب- البترول كسلاح سياسي:

لقد استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة حيث استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أمتت بترولها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة كما

¹ محمد فلاق، "المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سونطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" نموذجا"، مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013، ص 32.

² أحمد بوزيرة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

استخدمته الدول المنتجة للنفط لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الاجماع الدولي¹.

4-الأهمية العسكرية للنفط:

الطلب العالمي للنفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزايد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع امداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط².

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

أصبح النفط خلال القرن العشرين وما بعده سمة من سمات الحضارة الانسانية حيث أطلق على هذا القرن بقرن النفط أو قرن الصناعة النفطية.

الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة من النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وسواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك الخام الى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الانسان³.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

تتسم الصناعة النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، وتتمثل صفات الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية⁴:

¹أمينة عتو، "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص

اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2012-2013، ص 9.

²نعيم حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)"، رسالة ماجستير،

تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 11.

³أمال رحمان، مرجع سبق ذكره، ص 180.

⁴محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-8.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

-الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة البترولية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية؛

-أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع النسبة الصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة البترولية وكيفية استغلالها سواء كان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيميائية أو الجيولوجية أو التكنولوجية؛

-الصناعة البترولية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل ونتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنيا وتكنولوجيا؛

-النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب والعمل المتطلب بمهارات وفنيات عالية وتدريب خاصة وتحصيل علمي متقدم وعالي؛

-ان العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتها معدومة في المدى القصير؛

-الصناعة البترولية وفي جوانبها التنظيمية والادارية وكذلك طبيعة استغلال هذه الثروة وتقوم على تركيز احتكاري سواء كان ذلك التركيز الاحتكاري ذو ملكية خاصة كما هو الحال في قيام الاحتكار الدولي البترولي أو تركيز احتكاري ذو ملكية عامة، ملكية واشراف وادارة للصناعة البترولية كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أو في البلدان البترولية المنتجة؛

-يتميز النشاط الصناعي البترولي بكونه يتضمن على عنصر المغامرة والمخاطرة فيه على اختلاف وتنوع تلك المغامرة والمخاطرة؛

-ان المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط البترولي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة البترولية هي لفترات زمنية معلومة ومحددة.

الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

ان الصناعة النفطية كغيرها من النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى تمر بالعديد من المراحل فحسب بعض المؤلفين فان هناك خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكتملة يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة

وهي مرحلة التصنيع البتروكيمياوي، ويمكن تعريف هذه المراحل كما يلي¹:

1-مرحلة البحث والتنقيب:

ان هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة البترولية حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا - في طبقات الأرض - وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها ونوعياتها.

2-مرحلة الاستخراج أو الانتاج البترولي:

وهي مرحلة تهدف الى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعها الى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. ان مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة الأولى، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية انتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية.

3-مرحلة النقل البترولي:

خلال هذه المرحلة يتم نقل البترول من مراكز أو مناطق انتاجه الى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل البترول.

4-مرحلة التكرير أو التصفية البترولية(النفطية):

وهي المرحلة الهادفة الى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام الى أشكال من المنتجات السلعية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الانسانية اليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية متعددة، يطلق على هذه المرحلة بالمرحلة الصناعية التحويلية وهي بمثابة غريلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

5-مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة البترولية والتي تترايط وتتكامل مع المراحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية.

¹للمزيد من الاطلاع أنظر:

-محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،5.

-أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 181.

-أحمد حسين علي الهيبي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، الطبعة الأولى، لبنان، 2001، ص 67.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية الى أسواق استعمالها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو الاقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر اجراءات متعددة فنية، قانونية، ادارية، اقتصادية، ومعدات مختلفة وواسعة.

6-مرحلة التصنيع البتروكيماوي:

وهي المرحلة الهادفة الى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية الى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصبغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...الخ.

ان هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني أو العالمي.

المطلب الثالث: السوق النفطية العالمي

حتى نقف على المدلول الحقيقي لمصطلح السوق النفطية لا بد من التطرق أولاً لمفهوم السوق بشكل عام، وهو الأمر الذي يسهل علينا عملية صياغة مفهوم شامل ودقيق لسوق النفط، فالسوق في النظرية الاقتصادية تعرف بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، والمؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، والسلعة المميزة هنا في هذه السوق هي النفط.

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية والأطراف المكونة لها

تعبر السوق النفطية عن تلك السوق التي يتم فيها تداول سلعة استراتيجية ألا وهي النفط وتتكون من عدة عناصر.

أولاً: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط (البترول)¹، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، فهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى².

¹ سارة حسين منيمنة، " جغرافية الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص 38.

² نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

وتعرف السوق النفطية أيضا بأنها هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة¹.

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا: الأطراف المكونة للسوق النفطية

ويمكن تقسيمها الى قسمين:

1-من ناحية الدول المنتجة: وتضم ما يلي:

أ-منظمة الأوبك opec:

نظم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبترول بالقاهرة، في شهر أبريل من عام 1959 والذي حضره مراقبون من فنزويلا وايران، وفي كواليس هذا المؤتمر أمكن للمندوبين العرب وغير العرب أن يبدروا البذور الأولى لمنظمة الأوبك، بل أن "بريز ألفونسو" وزير النفط الفنزويلي، يؤكد بأن اتفاقية جنتلمان، قد أمكن التوصل إليها في الكواليس آنذاك لإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك².

لكن منظمة الأوبك تأسست بشكل رسمي "خلال المؤتمر الذي دعا اليه العراق وانعقد في بغداد خلال الفترة من 14 سبتمبر 1960"³، ضم ممثلي ايران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، انتهى بإعلان تأسيس هذه المنظمة، وهي تنظم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (والمتمثل في العالمية النفطية " الشقيقات السبع")، وتضم الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الدول النامية: السعودية، الكويت، العراق، ايران، فنزويلا، قطر، إندونيسيا، ليبيا، الامارات، الجزائر، نيجيريا، الاكوادور والغابون⁴.

وتهدف هذه المنظمة الى التحكم في استقرار أسعار النفط، وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد

¹محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

²عصام نعمان، "العرب والنفط والعالم"، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، 1982، ص 110.

³المرجع نفسه، ص 111.

⁴نعيمه حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 60،59.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

عملت في هذا الاطار بالتأثير على حجم الانتاج النفطي ومستوى الأسعار، حسب تطورات السوق النفطية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها¹.

ب-الدول المنتجة خارج أوبك:

هي الدول المنتجة للنفط غير المنظمة للأوبك ويصطلح عليها دول "الأوبك"، ورغم أنها أنتجت حوالي 60% من الانتاج النفطي العالمي لسنة 2004، وبلغ انتاجها سنة 2007 حوالي 24.05 مليون برميل يوميا، إلا أن السمة الغالبة عليها هي أنها دول مستهلكة للنفط وتكاليف الانتاج في معظمها يزيد عن تكاليف انتاجه في دول الأوبك، وتضم أكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا ودول بحر الشمال، ومن الدول النامية: الصين، المكسيك، كازاخستان، وسلطنة عمان، وانتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة الأوبك بتخفيض انتاجها².

2-من ناحية الدول المستهلكة: وتضم ما يلي:

أ-وكالة الطاقة الدولية EIA:

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه منظمة الدول المصدرة للنفط، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة "نيكسون" الدعوة الى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 11/02/1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية الى 24 دولة³ وهي:

الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، اسبانيا، نمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، المجر، البرتغال والنرويج.

¹عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125، الكويت، 2008، ص 28.

²نعيمه حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترو"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 73. عن الموقع:

[http://www.caus.org.lb/home/electronic-magazine.php?emagid=78&screen/date de conclultation le: 25/02/2017](http://www.caus.org.lb/home/electronic-magazine.php?emagid=78&screen/date%20de%20conclultation%20le%3A%2025/02/2017)

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

لقد سعت الوكالة الدولية للطاقة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل الدول المستهلكة للطاقة وهي¹:

-تحديد المستوى المشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الاجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛

-صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛

-وضع برنامج طويل المدى يهدف الى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

-تشجيع وتنمية طاقة بديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

-تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

ب-الشركات النفطية العالمية

لقد كان للشركات النفطية الكبرى، ابتداء من القرن العشرين، الدور الأكبر في التمهيد لاستغلال الاحتياطات النفطية المتاحة وتدابير انتاجها، واستطاعت هذه الشركات تحقيق الوحدة فيما بينها بالنسبة للإنتاج وسياسات التسعير المربحة، الأمر الذي هيا لها استغلال وضعها المتميز لضمان عدم حدوث نقص في الامدادات النفطية، وكذا في بروز أي تنافس سعري والعمل على استبعاد الشركات النفطية الأخرى "المستقلة" عن قواعد السوق النفطي العالمي، ما حقق لهذه الشركات "المتحدة" سيطرة كاملة على سوق النفط والبلدان المنتجة له، والتي اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط (بالشقيقات السبع)، وهي شركات النفط السبع الأساسية المملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وهي شركات دولية باعتبار أن عملياتها متشعبة على المستوى الدولي، وكذلك من حيث أنها توظف مواطنين من دول عديدة ومن حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الدول التي تعمل بها، أما ملكية هذه الشركات فإنها تعود الى الثلاث دول المذكورة سابقا².

من أكبر هذه الشركات هي³:

¹ سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره، ص 258.

² محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 15.

³ نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

"أكسون"، "غولف"، "تكساسو"، "موبيل أويل"، و"شفرون" وكلها شركات أمريكية، بالإضافة إلى الشركة الهولندية "شل" والبريطانية "بريتيش بتروليوم" وتؤثر هذه الشركات على السوق النفطية من خلال تطوير أساليب الانتاج والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف، ومن ثم على السعر الآني للنفط.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط وتطورات طرق تسويق النفط الخام ما أنتج عنه أنواعا مختلفة من الأسواق النفطية وهي كما يلي:

أولا: الأسواق الفورية

ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات¹، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتيسير وسائل الاتصال الدولية، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالتقرب من مصافي التكرير، كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث يعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا².

ثانيا: الأسواق الآجلة

والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي تخضع إلى مراقبة محكمة³، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا، وتستخدم العقود الآجلة إما للحماية من

¹Olivire Riebel, "L'opéc : une organisation face a ses défis pétrole et technique", association français de technicien et professionnels du pétrole, N 418 , Paris, 1999, P 95.

²الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 36، العدد 132، الكويت، 2010، ص 18.

³ابراهيم عبد العزيز المهنا، "التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط، الكويت، 25 مارس 2008، ص 4.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات.

الفرع الثالث: أهم التطورات التي ميزت السوق النفطية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مر السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما يلي¹:

أولاً: خلال الفترة 1857 الى 1870

مع ظهور الشركات النفطية الكبرى كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيها بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

ثانياً: خلال الفترة 1870 الى 1960

من خلال تأسيس الأوبك أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك الى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف و الاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في هذه الفترة في 1927/9/1 عقد اتفاقية "أكناكاري" بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

ثالثاً: خلال الفترة 1960 الى 1973

قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية الى احتكار المنتج ممثلاً في دول الأوبك، وبوجود هذه المنظمة في الأوبك منفردة وفقاً لامتداداتها النفطية واحتجاجاً على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى .

¹إيمان فرج و زهية فهادة، "سياسة ترشيد الانفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل تنمية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص ص 23، 24.

رابعاً: خلال الفترة 1973 الى 1980

أصبحت السوق النفطية سوق احتكارية القلة لدول الأوبك، لكن عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد انتاج الدول النفطية من خارج الأوبك هذا أثر سلباً على موقف الأوبك وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.

خامساً: خلال الفترة 1980 الى 2011

سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية، وفي هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عدداً كبيراً من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الامدادات النفطية خارج الأوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، حيث أنه كان انخفاض في الأسعار في سنة 1986، 1998، 2008، والارتفاع الكبير في الأسعار بين 2003، 2007، 2010.

سادساً: خلال الفترة 2011 الى 2016

تشير أغلب المعطيات لعام 2016 الى أن الضغط على أسعار النفط سيأخذ مدى خلال النصف الأول من العام لا سيما اذا علمنا أن المخزونات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تزيد عن 3 مليار برميل، نهيك عن الارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى بعد قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية-البنك المركزي- برفع أسعار الفائدة بربع نقطة مئوية، ما يجعل من الدول المستوردة للنفط تدفع فاتورة أعلى، اذ لا يزال النفط حتى يومنا هذا مقوم بالدولار الذي يقلل من الطلب على النفط.

يبدو أن هناك مؤشرات تدل بأن الأسعار في طريقها الى التعافي خلال النصف الثاني من العام، اذ تسبب انخفاض الأسعار في تراجع كبير في الاستثمارات في مناحي عديدة من الصناعة لا سيما عمليات الاستخراج والتنقيب، والتي زادت عن 200 مليار دولار، الأمر الذي سيؤدي الى اعادة التوازن بين العرض والطلب بدءاً من الربع الثاني من العام، مع بوادر انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وعودة الانتاج الصناعي في الصين الى مستوياته المرتفعة.

وهناك ما يدل على أن السياسات النفطية للأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية والتي وقفت صامدة أمام كافة الضغوط التي مارستها لخفض الانتاج، اذ وصلت في نهاية عام 2015 الى 536 منصة عاملة، ما يدل على أن الانتاج الأمريكي انخفض بمعدل 80 ألف برميل يوميا عام 2015.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

وقد تشهد أسعار النفط تداولاً في البورصات العالمية (بورصة نيويورك ولندن) خلال عام 2016 عند عتبة 55-60 دولاراً للبرميل، كما أن هناك اجتماع على أن الأسعار لن تعود إلى معدلاتها السابقة والتي تجاوزت الـ 150 دولاراً للبرميل صيف عام 2014 قبل نهاية العقد الحالي.

المبحث الثاني: ماهية الأسعار النفطية والعوامل المحددة لها

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية، لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق الى وضع تسعيرة لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم الى عدة أنواع، الا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات واه عوامل تأثر فيه ومنه أي تغير في هذه الأخيرة يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج آثار ايجابية أو سلبية على السوق وأطرافها.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا¹.

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي الى سنة معينة وهي سنة الأساس².

وبالتالي فهو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع لتقلبات مستمرة حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرت حتى الآن³.

ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطي لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 194، 195.

² حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2006، ص 240.

³ غرابة زهير لقمان معروز، "العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي"، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد 1، سكيكدة، 2013، ص 30.

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط

هناك أنواع عديدة لأسعار النفط نوجزها فيما يلي¹:

أولاً: الأسعار المعلنة (the posted prices)

يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ماهي في الواقع الا أسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل ان الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها. بمعنى آخر ان هذه الأسعار لم تكن الا أسعار دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وبموجبها يتم تسليم النفط من شركة ذات اختصاص الى أخرى ذات اختصاص آخر، وكلاهما جزء من هيكل واحد.

ثانياً: الأسعار المتحققة (the realized prices)

تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة.

ثالثاً: أسعار الاشارة (the reference prices)

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين أي الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة، وظهر هذا النوع من الأسعار خلال الستينات نتيجة ابرام اتفاقيات نفطية بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية ويتم حسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات.

رابعاً: أسعار الكلفة الضريبية (the tax-paid prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، اذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

¹نواف الرومي، " منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام "، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص ص 24-18.

خامسا: الأسعار الآنية (الفورية) (the sport prices)

الأسعار الآنية ماهي الا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم اجراء عملية البيع والشراء.

سادسا: السعر المستقبلي

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك¹.

سابعا: السعر الرسمي (الاداري)

هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، يتحدد من طرف جهة رسمية أو ادارية، وبرز هذا السعر مع بداية السبعينيات للدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسميا من قبلها وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية².

المطلب الثاني: طرق ومراحل تسعير النفط

تتميز الصناعة النفطية وسوقها السلعية عن غيرها من الأسواق الأخرى والسلع الأخرى، وبذلك فان أسعار النفط هي الأخرى تتميز عن أسعار باقي السلع الأخرى سواء في مسار التطور أو في كيفية تحديدها ويمكن تقسيم طرق ومراحل التسعير الى ثلاث مراحل رئيسية.

الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط في ظل الاحتكار.

تميزت هذه المرحلة بالسيطرة المطلقة للشركات البترولية الكبرى على كل الصناعات والأنشطة البترولية، فمنذ بداية القرن العشرين أصبح للشركات النفطية الأمريكية بمساعدة شركات أجنبية أخرى القوة المؤثرة في كيفية تحديد أسعار النفط بطريقة احتكارية، بما يحقق مصالحها ويمكن تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث فترات زمنية وسعرية موضحة كما يلي:

¹نبيلة بن جامع ومريم مرابط، " أثر تغيرات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016، ص 20.

²إيمان فرح وزهية فهادة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أولاً: مرحلة التسعير وفقاً لنظام نقطة الأساس الوحيدة

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية أكبر منتجي البترول في العالم، وكذا أكبر مصدره، ويبدو طبيعياً أن أسعار النفط في العالم تأثرت بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها فكانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك-نقطة الأساس الوحيدة-، وقد كسرت اتفاقية "أكناكاري" (سبتمبر 19) والتي انبثق عندها كارتل شركات البترول الكبرى، حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو تكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه¹، وهذا النظام يقضي بأن²:

سعر البترول في مختلف أنحاء العالم = سعر منظمة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك والى منطقة الاستيراد.

ثانياً: التسعير البترولي وفقاً لنظام نقطتي الأساس

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة-خليج المكسيك- مقبولاً كواحد من حقائق الحياة العادية، التي لا يناقشها أحد، وكانت شركات البترول في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك³.

طبق هذا النظام في سنة 1945 وبموجبه تصبح للأسعار المعلنة نقطتا أساس-خليج المكسيك والخليج العربي-، حيث تم تحديد أسعار النفط العربي بنفس أسعار النفط المكسيكي مضافاً إليها الأجر الحقيقية للشحن لتلك الأسواق وتم اعتبار ميناء "نابولي" الإيطالي نقطة تعادل عندها الأسعار الآتية من الخليج العربي ومن الخليج المكسيكي من منطلق تعادل المسافة بين كل من المنطقتين وميناء نابولي وقد ساهم تبني هذا النظام في تحقيق ما يلي⁴:

-تحقق من خلاله أرباحاً خيالية وتوازناً متفقاً مع مصالحها في صناعة البترول العالمية، ولكن هذا النظام في التسعير أثار أثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار البترول المورد إليه خلال الحرب العالمية الثانية، دخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفراً من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كمنطقة أساس ثانية لتسعير البترول، وحدد سعر عبدان (إيران)؛

¹ صديق محمد العفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003، ص 248.

² مسعود ميهوب، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول (بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012، ص 83.

³ صديق محمد العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

⁴ نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانون، مجلد 29، العدد 1، دمشق، 2007، ص 96.

-الزيادة في القدرة التنافسية لبتترول منطقة الشرق الأوسط تجاه البترول الأمريكي؛

-نقص تكلفة نقل البترول الأمريكي مقارنة بالشرق الأوسط في نفس المناطق؛

-التحفيز على زيادة الانتاج في منطقة الشرق.

ثالثا: التسعير البترولي وفق قاعدة الأساس الأحادية المتعادلة

ان نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار ما يلي: يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس الى مكان التسليم، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا اليه أجور النقل من هذا الخليج الى ميناء أو مكان المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواء كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه¹.

الفرع الثاني: مرحلة تحديد سعر النفط في ظل الانحصار الاحتكاري

ان ظهور الشركات النفطية الوطنية المستقلة سواء للدول المستهلكة أو المنتجة، وبروز الاتحاد السوفياتي كطرف جديد قوي في السوق النفطية وتناقص القوة التنافسية للبتترول الأمريكي ازاء غيره من النفط الغير الأمريكي، أدى الى كسر السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى، معلنة بذلك دخول مرحلة جديدة في التسعير النفطي، والتي يمكن تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية وسعرية كما يلي²:

أولا: التسعير وفق قاعدة صافي المتحقق:

في هذه الفترة ظهرت الشركات النفطية المستقلة كطرف جديد عارض في السوق النفطية، ومن أجل تصريف سلعتها النفطية وتعزيز تنافسيتها مع الشركات الكبرى فقد منحت حسيما من الأسعار (تراوحت بين 10-12%) مما أدى الى تغيرات سعرية في السوق الدولية، فوجد السعر المتحقق الى جانب السعر المعلن وأصبح السعر المعلن لا يعبر عن فاعلية السوق النفطية بل هو سعر اشارة يعتمد لاحتساب الأرباح النفطية التي تتقاسمها الشركات الاحتكارية والدول المنتجة، وبالتالي فقد أصبح من مصلحة الشركات النفطية تغيير السعر المعلن بتخفيفه الى حدود متدنية وخاصة لمنطقة الشرق الأوسط³.

¹نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

²مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 86.

³محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 218.

ثانيا: التسعير وفق قاعدة سعر الاشارة أو السعر المعمول عليه

خلال هذه الفترة تم تأسيس منظمة الأوبك من قبل الأقطار النفطية المنتجة لأجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفطهم في السوق العالمية، وهنا عمدت منظمة الأوبك الى فرض سعر جديد يتعامل به وفق نظام سعر الاشارة يكون النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي له، ومستواه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر المتحقق¹، وقد حدد هذا السعر بـ 1.8 دولار للبرميل².

ثالثا: التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي

بعد أزمة 1973 أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر النفط وعائدات الحكومات دون الرجوع الى الشركات النفطية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي الى 10.34 دولار للبرميل ابتداء من عام 1974³، ولقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة، وأنها ستلجأ الى اغراق السوق به بأسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع نفطها، وإنما حققت أسعار أعلى من الأسعار المعلنة، وذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، وعليه أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي، التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة أوبك وقد كانت كما يلي⁴:

- اعتبار النفط العربي من درجة 34 ومحتوى كبريتي بنسبة 1.63% قياسا لتسعير باقي أنواع الخامات واعتبار سعره 11.65 دولار للبرميل؛

- منح علاوة كثافة بواقع 6 سنتات للبرميل لكل درجة فوق 34 درجة وخصم 3 سنتات للبرميل لكل درجة أقل من 34 درجة؛

- اضافة علاوة مسافة لتعويض فروق المسافة في السعر؛

- اضافة علاوة خاصة بانخفاض المحتوى الكبريتي عن نسبة 1.63%.

¹نعيمه حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

²نواف الرومي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³مسعود ميهوب، مرجع سبق ذكره، ص 86.

⁴صديق محمد العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 266.

الفرع الثالث: تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب

بنظرة الى طرق تسعير النفط خلال الثلاثين سنة الماضية تتبين حاجة العالم الى نظام تسعير استرشادي لضبط ايقاع مستويات أسعار النفط، بينما فرضت موازين الطاقة ومسارات سوق النفط العالمية على منظمة الأوبك في نهاية الثمانينات من القرن العشرين اتخاذ المنظمة سياسة السعر المستهدف البالغ 18 دولار للبرميل، وكذلك أثر الانخفاض الشديد في أسعار النفط عام 1998 عند وصول سعر البرميل الى 10.8 دولار للبرميل في بداية عام 1999، الى اتخاذ الأوبك سياسة النطاق سعري الاسترشادي بين 22-28 دولار للبرميل، وهذه الأسعار الاسترشادية تبرز تطور طرق تسعير النفط حسب كل مرحلة تاريخية بما يواكب موازين الطلب على نفط الأوبك والتغيرات في صناعة النفط العالمي¹.

المطلب الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا ان سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية الى التوصل الى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

الفرع الأول: الطلب النفطي ومحدداته

يعتبر الطلب على من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط والمحددة للسعر في السوق النفطية وعليه ارتأينا الى تحديد تعريف الطلب على النفط وأهم العوامل المحددة له كما يلي:

أولا: تعريف الطلب على النفط

يمكن تعريف الطلب على أنه مجموع الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك اقتنائها من سلع أو خدمات².

أما بالنسبة للطلب النفطي فقد عرفته الوكالة الدولية للطاقة على أنه يتألف مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد مستخرجة من النفط الخام بتروكيماوية أو غيرها من تلك المواد المستخرجة من النفط الخام، بالإضافة الى ما يتم توزيعه من هذه المادة الأولية بشكلها الأولي الخام³.

¹ خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول - قضايا بترولية دولية-"، الطبعة الأولى، 2003، ص 25. عن الموقع :

<http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115/date de consultation le: 12/01/2017>.

² Joseph whelan, kamil msefer, "Economic supply & demand", education project, january 14, 1996, p 6.

³ Joel maurice, "Prix du pétrole", consiel d'analyse economique, paris, 2001, p 16.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

يقصد بالطلب النفطي على أنه مقدار الحاجة الانسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الانسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين¹.

وعليه يمكن تعريف الطلب النفطي بأنه الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد انتاجية أو استهلاكية أو صناعية بغرض تلبية الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

ثانيا: محددات الطلب على النفط

يتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل تعمل على نقل منحى الطلب الى اليمين فيزداد معدل الطلبات أو ينحاز الى اليسار مسببا نقصا في الكميات المطلوبة نجد منها:

1-النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:

يعد النمو الاقتصادي أداة ذات أهمية كبيرة لقياس درجة الرفاهية الوطنية والاقليمية، وعليه تعد الموارد الطبيعية أهمها الذهب الأسود من أهم المحددات التي تلقى تنبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة، باعتباره ثروة لا بد من حسن استخدامها وتحويلها من حالتها الطبيعية الى حالتها الاقتصادية².

والعلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة من الزيادة في الاستهلاك النفطي³.

2-الاستقرار السياسي والأمني في العالم

تؤثر العوامل الجيوسياسية في مستوى الطلب بالإضافة الى تأثيرها في أسعار النفط وهذا من خلال تأثيرها في حجم الانتاج وكميات المعروض العالمي، ذلك أن الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات التي تهدد أماكن الانتاج، أو طرق النقل والتوزيع، أو أماكن الاستهلاك، تؤثر في أسعار النفط، وبالتالي تأثر الطلب عليها، كما يتأثر الطلب بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، وعلى

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 273.

³ أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 101، 102.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

الصعيدين الاقليمي والعالمي، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات الطلب وكذا أسعار النفط¹.

3- سعر المواد الطاقوية البديلة

كلما سجلت أسعار النفط تطورات جديدة، الا وتوجهت الدول المستهلكة بالأخص الدول الصناعية الكبرى الى البحث عن مصادر بديلة للطاقة، في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليل الكمية المستخدمة من النفط والضغط على الأسعار، فهذه الأخيرة تؤثر اما ايجابا أو سلبا على الطلب العالمي على النفط، فهي تؤثر ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط، وبالتالي عدم التأثير على الطلب النفطي وسلبا في حالة تمكنها وبأسعار منافسة من حلول محل السلعة النفطية، مما يؤدي الى تراجع أسعار النفط².

4- النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد

يعد النمو السكاني عنصرا ومحددا مهما وأساسيا في الطلب النفطي، وهذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية، والتي أكدت وجود علاقة طردية وقوة بين الطلب على المنتجات والزيادة في النمو الديمغرافي، فالسلع أو المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه الى المستهلك النهائي والمتمثل في الجماهير التي تبحث وتعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة واللامتناهية، كما يلعب متوسط دخل هذه الجماهير هو الآخر عاملا جوهريا في تحديد وتقدير الطلب النفطي، فزيادة الدخل سيزيد الطلب على المنتجات اذ ينتقل الأفراد من محاولة تلبية حاجاتهم الضرورية الى تلبية حاجاتهم الكمالية والتي ستصبح من الضروريات بزيادة معدلات الدخل³.

5- المناخ

يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي الى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة

¹وليد بوعظم، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر(1990-2015)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالة، 2015-2016، ص 69.

²محمد إلياس حسناوي، "أهمية النهوض باقتصاد السياحة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالة، 2015-2016، ص 20.

³أميرة ادريس، مرجع سبق ذكره، ص 104.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

الصيفية والتي تدفع العائلات الى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف انتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر¹.

6- سعر النفط الخام

يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب النفطي، والعلاقة بينهما عكسية، حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة الى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة، الا أن هناك اختلاف في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تعتبر الدول المنتجة له أن النفط سلعة استراتيجية، قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط، وقد لجأت الدول المستهلكة الى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل².

الفرع الثاني: العرض النفطي ومحدداته

يتحدد العرض بالإمكانات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى البترول لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.

أولا: تعريف عرض النفط

يمكن تعريف العرض النفطي على أنه تعبير عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، كذلك العرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق³.

ثانيا: محددات العرض النفطي

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل هي:

¹ اسمية موري، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، رسالة ماجستير، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 94.

² محمد الباس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ أميرة ادريس، مرجع سبق ذكره، ص 106.

1-الطلب النفطي:

اذ يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق¹.

2-الاحتياطات والطاقة الانتاجية :

تعتبر الاحتياطات والطاقة الانتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك امكانية على الزيادة في الانتاج اما عن طريق رفع انتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو الزيادة في الطاقة الانتاجية².

3-السعر:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي الى زيادة في كميته، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني³.

4-المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الانتاج:

يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الانتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط⁴.

5-المصادر البديلة للنفط وأسعارها:

ان أسعار المواد البديلة للنفط تلعب دورا هاما في العرض النفطي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة⁵.

6-الحروب والأحداث السياسية:

حيث تعد من أهم العوامل المحددة للعرض النفطي العالمي، فخلال الحروب والأزمات السياسية خاصة في

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² وليد بوعظم، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ محمد الياس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁴ سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 96.

⁵ وليد بوعظم، مرجع سبق ذكره، ص 71.

مناطق الانتاج النفطي، يشهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات تؤدي لحدوث أزمات نفطية عالمية¹.

7-السياسة النفطية:

هي مجموعة الاجراءات المتخذة أو الموضوعة من قبل الجهات المعنية والمتعلقة في كيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرض النفط بصورة خاصة وسواء كان ذلك متعلقا بالكميات المنتجة ومعدلات انتاجها ومستوياتها، فالسياسة النفطية على عموميتها هي عامل مؤثر وفعال وبصورة كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء كان ذلك في جانب تزايد ونمو العرض أو ثبات واستقرار العرض أو في توقفه كلياً أو جزئياً².

¹محمد الياس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

²محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الدول المنتجة والمستهلكة

لقد عرفت أسعار النفط خلال العقدين العشرين والواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، متأثرة بعدة عوامل، الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدول، حيث أصبح كل شيء مرتبط بأسواق النفط العالمية فحسب تقرير لشركة نفط الهلال* تبين بأنه " لا تخطيط ولا توقعات من دون فهم مسارات قطاع الطاقة الحالية منها والمستقبلية" وهذا يدل بأن أسعار النفط تعتبر من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار النفط

يمكن تقسيم مراحل تطور النفط الخام الى ثلاث مراحل أساسية هي:

الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970 الى 1999

شهدت أسعار النفط تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة كما يلي¹:

أولا: فترة السبعينيات

ارتفعت أسعار النفط بشكل ملفت كما هو مبين في بالجدول التالي:

جدول رقم (01-01): تطور أسعار النفط خلال (1970-1979)

الوحدة (دولار للبرميل)

| السنة | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---------------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| السعر الاسمي | 1.67 | 2.03 | 2.29 | 3.05 | 10.73 | 10.73 | 11.51 | 12.39 | 12.70 | 17.56 |
| السعر الحقيقي | 2.41 | 2.71 | 2.70 | 3.05 | 9.67 | 8.42 | 8.92 | 8.66 | 7.56 | 9.00 |

Source : Opec, Annual statistical Bulletin, 2007,P17.

*شركة نفط الهلال: هي شركة اقليمية متخصصة في قطاع استكشاف و انتاج النفط والغاز في الامارات العربية المتحدة وتعتبر هي أول شركة نفط اقليمية مستقلة تعود ملكيتها بالكامل الى القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط.

¹عبد القادر خليل، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول-دراسة نظرية وتحليلية-"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى

الدولي الرابع بعنوان: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، يومي 07 و08 أكتوبر 2015، ص ص 9، 10.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

نلاحظ جليا أن الصدمة النفطية لسنة 1974، الناجمة عن قرار الدول العربية بقطع الامدادات النفطية عن الدول المتقدمة بسبب الحرب على اسرائيل.

ثانيا: فترة الثمانينات

نسجل صدمتان الأولى سنة 1980، حيث ارتفعت أسعار النفط الحقيقية من 9 دولار سنة 1979 الى 13.21 دولار سنة 1980 واستمرت في الارتفاع لغاية 1985 بسبب ارتفاع الطلب، والصدمة الثانية سنة 1986، حيث انخفضت أسعار النفط من 14.04 دولار سنة 1985 الى 5.54 دولار سنة 1986، بسبب ارتفاع العرض النفطي، ونوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): تطور أسعار النفط خلال (1980-1989)

الوحدة(دولار للبرميل)

| السنة | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| السعر الاسمي | 28.64 | 32.51 | 32.38 | 29.04 | 28.20 | 27.01 | 13.53 | 17.73 | 14.24 | 17.31 |
| السعر الحقيقي | 23.21 | 15.57 | 16.01 | 14.73 | 14.89 | 14.04 | 5.54 | 6.29 | 4.75 | 5.79 |

Source :Opec, Annual statistical Bulletin, 2007, P117.

ثالثا: فترة التسعينات

تميزت هذه الفترة بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990 بسبب حرب الخليج 2. وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 فيعود لتراجع الطلب لدول جنوب شرق آسيا بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997.ونسجل خلال هذه الفترة احترام دول الأوبك لحصصها وعودة الانسجام بينهما ونقدم الجدول التالي:

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

الجدول رقم(03-01): تطور أسعار النفط خلال (1999-1990)

الوحدة(دولار للبرميل)

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| السعر الاسمي | 22.26 | 18.62 | 18.44 | 16.33 | 51.53 | 16.86 | 20.29 | 18.68 | 12.28 | 17.48 |
| السعر الحقيقي | 6.38 | 5.19 | 4.81 | 4.61 | 4.24 | 4.24 | 5.01 | 4.89 | 3.21 | 4.62 |

Source :Opec, Annual statistical Bulletin,2007, P117.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2000 الى 2009

عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة تطورات ملحوظة كما يلي¹:

تميزت هذه المرحلة بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000، رغم التراجع البسيط سنة 2001، حيث انتقل السعر الحقيقي لبرميل النفط من 5.33 دولار سنة 2000 الى 15.12 دولار سنة 2008، ليتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009، ونفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند والصين، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-01): تطور أسعار النفط خلال (2009-2000)

الوحدة(دولار للبرميل)

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| السعر الاسمي | 27.60 | 23.12 | 24.36 | 28.10 | 36.05 | 50.64 | 61.08 | 69.08 | 94.45 | 61.06 |
| السعر الحقيقي | 5.33 | 4.36 | 4.50 | 5.07 | 6.37 | 8.74 | 10.29 | 11.36 | 15.02 | 9.72 |

Source: Opec, Annual statistical Bulletin, 2010-2011,P 110.

الفرع الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2017

خلال الفترة من سنة 2010 حتى سنة 2017 عرفت أسعار النفط تطورات عديدة كما يلي:

¹المرجع نفسه، ص 11.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

خلال عامي 2010-2011 ارتفع سعر البرميل ليصل في 2010 الى 77.4 دولار للبرميل، و107.3 دولار للبرميل سنة 2011 وهو أعلى معدل سنوي وصله الأسعار على الاطلاق واستمرت أسعار النفط في الارتفاع لتصل سنة 2013 الى 109.5 دولار¹.

أما في عام 2014 انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظ حيث بلغ المتوسط السنوي للسعر 96.29 وذلك راجع الى²:

-ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم؛

-توجه كبار الدول المصدرة للنفط الى الحفاظ على حجم انتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الانتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب؛

-انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي؛

-كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

أما خلال سنة 2015 عرفت أسعار النفط انهيارا تاما أين بلغ المتوسط السنوي للسعر 49.49 دولار للبرميل، وهذا راجع الى ثلاثة أسباب أساسية وهي³:

-ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية؛

-زيادة الانتاج الأمريكي من النفط الصخري الى حوالي خمسة ملايين برميل يوميا ويقدر أن ترتفع الى عشرة سنة 2020.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016 استمرت أسعار النفط في الانخفاض أين قدرت ب 28.58 دولار للبرميل لتصل الى 53.84 دولار للبرميل نهاية سنة 2016 .

¹إيمان فرج و زهية فهادة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

²وليد بوعظم، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³المرجع نفسه، ص 78.

المطلب الثاني: الأسباب الرئيسية لتقلبات أسعار النفط العالمية

تتحكم معادلة العرض والطلب وهو عامل رئيسي في تحديد سعر النفط الذي يعتبر سلعة استراتيجية عالمية، لكن العرض والطلب ليس العامل الوحيد، فهناك أيضا عوامل عديدة أخرى منها الاقتصادية والسياسية و العسكرية.

الفرع الأول: الأسباب العامة لتقلبات أسعار النفط العالمية

هناك العديد من العوامل ذات الأهمية الكبيرة في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي الى تذبذبها وأهم هذه العوامل تتمثل في:

أولا: تذبذب واختلال الطلب والعرض العالميين على النفط

فالتغيير في الطلب العالمي للنفط بمعدلات تفوق التغيير في العرض العالمي للنفط، أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب عليه يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب وتقلب أسعار النفط الذي تشهده السوق النفطية¹.

ثانيا: المضاربة

وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة².

ثالثا: الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط

ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي الى ارتفاع الأسعار من خلال اخفاض العرض والعكس صحيح في حالة عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط³.

¹ نسيم بن يحيى، "انهيار أسعار النفط، الأسباب الانعكاسات والحلول"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي تحت عنوان: انعكاسات تغير أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له - المخاطر والحلول -، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² براهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013، ص 11.

³ نور الدين هرمز، مرجع سبق ذكره، ص 14.

رابعاً: الكوارث الطبيعية

حيث تؤدي هذه الكوارث الى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية¹.

خامساً: موقع البترول ضمن مصادر الطاقة

ان دور النفط يعزز يوم بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص وقادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات².

سادساً: تقلبات أسعار صرف الدولار

يعتبر الدولار هو المسعر الرئيسي والأساسي لمختلف المواد الأولية على مستوى الأسواق العالمية، فالعلاقة العكسية بين قيمة الدولار وأسعار السلع والمواد الأولية كالنفط تؤثر بشكل أو بآخر على أسعار النفط في الأسواق العالمية³.

الفرع الثاني: الأسباب الرئيسية للأزمة النفطية في الآونة الأخيرة

هناك العديد من العوامل التي أدت الى انخفاض الأسعار النفطية في الآونة الأخيرة تتعلق بأسباب اقتصادية وأخرى جيوسياسية وتتمثل هذه العوامل في:

أولاً: الأسباب الاقتصادية

تمثل الأسباب الاقتصادية أو الأسباب الظاهرة للاعب الرئيسي في التأثير على أسعار النفط، ويمكن تحديد ستة أسباب يمكن ايجازها كما يلي⁴:

¹ عزة أحمد عبد الله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية"، مجلة مركز بحوث الشرطة، جامعة بنها، العدد 21، 2002، ص ص 528، 529.

² هند مهدي وآخرون، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، ص 14.

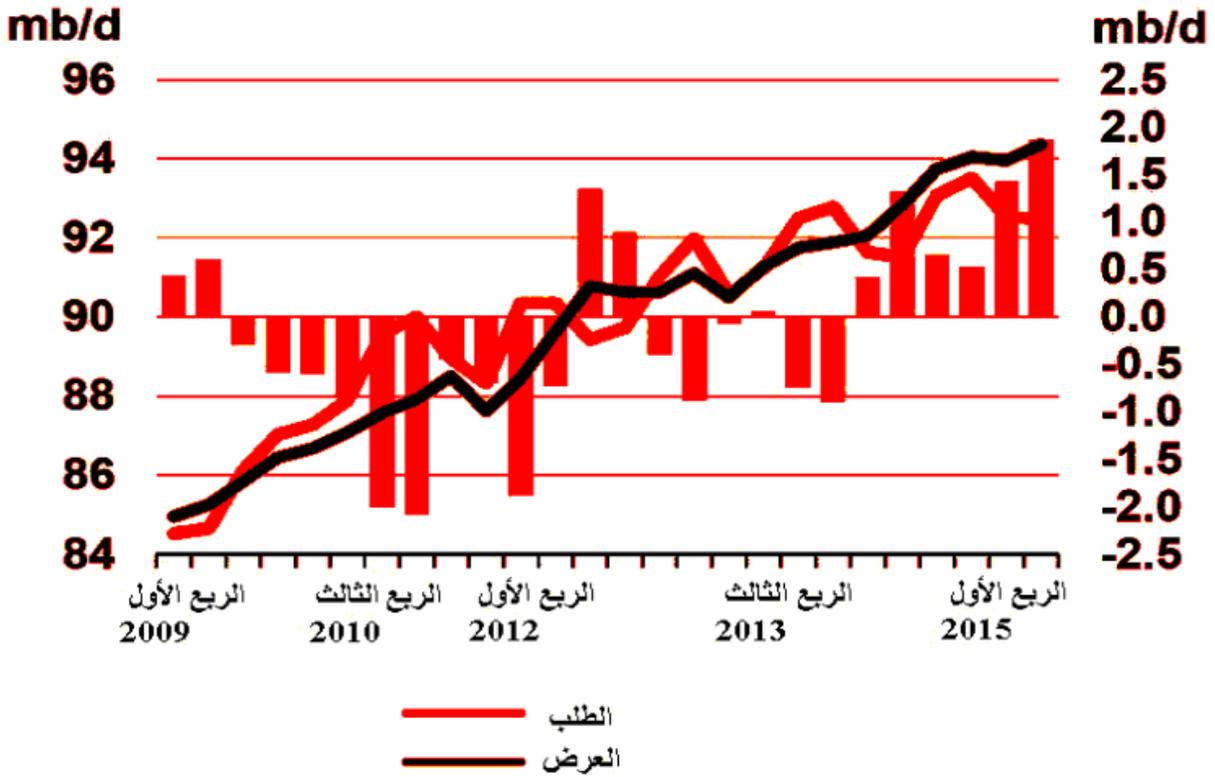
³ محمد الياس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ نبيل بوزكاف وفريد راهم، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015. ص ص

1- العرض والطلب

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط، فقد أرجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط الى قفزة في المعروض خارج الأوبك الى أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب¹، ويوضح الشكل رقم (01-01) تطور الطلب والعرض العالمي من النفط في الفترة من الربع الأول لسنة 2009 الى الربع الأول من عام 2015.

الشكل رقم (01-01): معدل العرض والطلب العالمي على النفط



المصدر: وكالة الطاقة الدولية، عن الموقع:

<http://www.iea.org/aboutus/history>

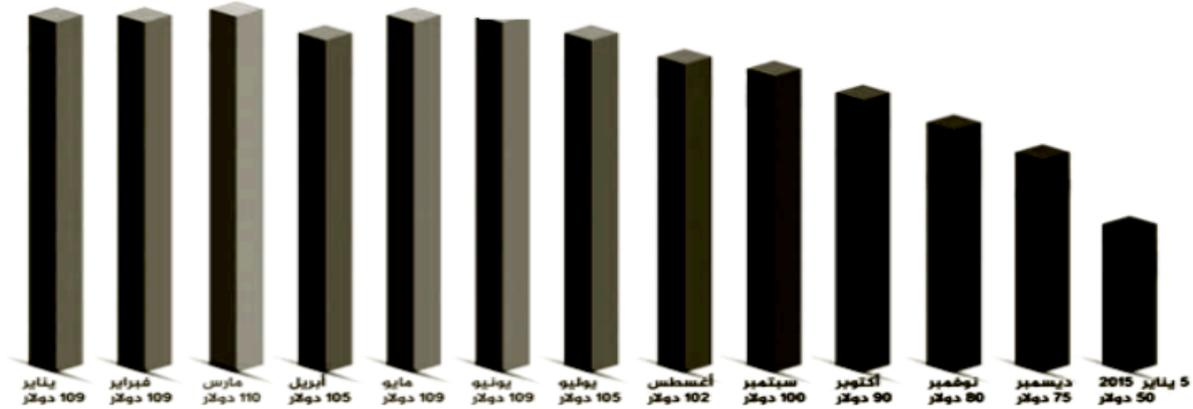
يلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن ارتفاع مستوى الطلب في الفترة الممتدة من الربع الثاني من عام 2009 الى غاية الربع الرابع من عام 2013 معزز بزيادة في نمو الاقتصاد الصيني، بينما وصل سعر البرميل من النفط الى مستويات مرتفعة هذا ما دفع الى تنامي الاستثمارات في مجال النفط لتعزيز الأرباح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع تطوير استخراج النفط والغاز الصخريين زاد المعروض من النفط في الأسواق خلال عام

¹ Laura lorenzetti ,what's behind the drop in oil prices ? here what analysts have to say, 15 october 2014, available. At : <http://fortune.com/2014/10/15/date-de-consultation-le-16/01/2017>.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

2014، مقابل انخفاض الطلب العالمي عليه مع انخفاض نسبة نمو الصين، وتباطؤ أداء الاقتصاد الأوروبي وتقارب التخمّة في المعروض من النفط بـ 2 مليون برميل في الربع الأول من سنة 2015، ويبيّن الشكل رقم (01-02) منحني هبوط أسعار النفط في عام 2014.

الشكل رقم (01-02): منحني هبوط أسعار النفط في عام 2014 (خام برنت القياسي)



المصدر: نبيل بوركاب وفريد راهم، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 4.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن أسعار خام برنت أخذت في الانحدار من مستوى 109 دولار للبرميل في جانفي 2014 الى 50 دولار في جانفي 2015، أي بمستوى انخفاض أكثر من النصف، ويلاحظ أن الانخفاض بدأ في النصف الثاني من عام 2014 وبالضبط خلال شهر أكتوبر حيث انخفض من 100 الى 90 دولار.

2-المخزون الاستراتيجي:

جاء كخطوة دفاعية لكبح أي زيادة محتملة نتيجة الحروب أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط.

3-حركات العملة:

يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت الى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

4- ارتفاع انتاج النفط الصخري:

بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا اضافة الى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد انتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل. بالإضافة الى عوامل أخرى مثل: عامل التكنولوجيا و الدورة الاقتصادية الرأسمالية.

ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية

من بين الأسباب الغير اقتصادية نجد¹:

1-العامل الجيوسياسي:

يؤثر في أسعار النفط من خلال تأثيره في الإنتاج والمعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك. كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسة المستهلكة له، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي بحيث إنّ حدوث أي نوع من القلاقل السياسية أو الكوارث الطبيعية من شأنه أن يؤثر في مستويات الأسعار العالمية للنفط صعودًا.

2-العوامل المناخية:

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير.

3-العوامل النفسية:

وتتمثل العوامل النفسية في توقع حدوث اضطرابات، وتحويلها الى نزاعات أو أزمة وتوقع نقص في الامدادات النفطية الخام والمشتقات وغيرها.

¹للمزيد من الاطلاع انظر الى:

-عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013، ص ص 338-340.

-المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، "هل أصبحت معادلة العرض والطلب عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة"، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قطر، 2015، ص ص 5، 6.

4-عامل الندرة:

كون النفط سلعة ناضبة فان تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، فقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدود على وجه الدقة.

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

تتميز أسعار النفط بعدم الاستقرار مما أدى بالفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي الى العيش في حالة قلق دائم، وذلك بالنظر للأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار سواء على الدول المنتجة أو المستهلكة، لأن التقلبات التي تطرأ على مختلف أسعار النفط سواء في حالة الارتفاع أو الانخفاض تؤثر اما ايجاباً أو سلباً على الدول سواء المنتجة أو المستهلكة.

الفرع الأول: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة

ويمكن ايجاز بعض الآثار التي تنعكس على الدول المنتجة كما يلي¹:

أولاً: في حالة ارتفاع أسعار النفط

تتلخص أهم هذه الآثار في:

-زيادة كبيرة في العوائد النفطية؛

-زيادة حجم الفوائض المالية النفطية؛

-زيادة إيرادات موازين المدفوعات نتيجة زيادة الصادرات النفطية.

ثانياً: في حالة انخفاض أسعار النفط

تتلخص أهم هذه الآثار في²:

-انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛

¹كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986، ص 223.

²للمزيد من الاطلاع انظرالى:

-أحمد مندور وأحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، لبنان، 1990، ص 193.

-عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 15.

-محمد الياس حسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وإنعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

-انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية؛

-تناقص كبير في الموارد من العملات الأجنبية؛

-دخول بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في مديونية؛

-تراجع معدلات التبادل التجاري وتسجيل عجوزات في مختلف الموازين الخارجية؛

-انخفاض الصادرات البترولية يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لدى هذه الدول.

الفرع الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام 1973، حيث أن الدول المستهلكة للنفط تستفيد من تراجع أسعاره وتتأثر سلبا بارتفاعها وذلك كما يلي:

أولا: حالة انخفاض أسعار النفط

يتك انخفاض أسعار النفط آثار ايجابية على الدول المستوردة، حيث تنخفض تكاليف انتاج السلع تامة الصنع¹.

ثانيا: حالة ارتفاع أسعار النفط

تخلف هذه الحالة انعكاسات سلبية على الدول المستهلكة للنفط من خلال²:

-ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط الى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية من خلال زيادة تكلفة مدخلاتها؛

-ارتفاع أسعار السلع والخدمات وضعف الطلب عليها: يمكن أن تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط الى تراخي جهود الاصلاحات الاقتصادية والمالية، نظرا للأعباء الجديدة التي تخلفها حالة ارتفاع أسعار النفط؛

-تداعيات اجتماعية عديدة: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط الى ارتفاع التكاليف وقلة الطلب، مما ينعكس سلبا على التشغيل، كما تتأثر سلبا فئة الدخل المتوسطة والضعيفة؛

¹عمار بدر الدين ونور الهدى حلوى، "دور الصناديق السيادية في ضبط استقرار اقتصاديات الدول النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج، الامارات"، مذكرة مقدمة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2015-2016، ص 41.

²عبدالقادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفصل الأول.....تطورات أسعار النفط وانعكاس تقلباتها على الاقتصاد العالمي

-تداعيات سياسية: تؤدي حالة ارتفاع أسعار النفط الى تأثير الوضع الاجتماعي مما قد يسبب احتجاجات واضطرابات للحكومة؛

-اجراءات استعجالية: تتعلق بالتحرك الرسمي للدول المستهلكة بمحاولة ايجاد آليات للضغط على الأسعار للانخفاض، وتدعيم استخدام بدائل النفط .

خلاصة:

يعتبر النفط بمختلف أنواعه السائل، الغازي والصلب مصدر أساسي للطاقة حالياً بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الأخرى، إذ تتجلى أهميته الاقتصادية في تأثيره الإيجابي على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له من خلال مساهمته في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ورفع عائدات النقد الأجنبي والإيرادات العامة، كما أنه يساهم في رفع معدلات التبادل الدولي بين مختلف دول العالم، وذلك من خلال سوق النفط إذ تعد أهم سوق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها وذلك بالنظر لمستوى المتدخلون في هذه السوق، حيث تعتبر منظمة الأوبك بالإضافة إلى الشركات العالمية الكبرى أهم المتعاملين المتحكمين في العرض النفطي، وفي المقابل تعد الوكالة الدولية للطاقة الممثلة للدول النفطية بالإضافة إلى الصين والهند أهم المتحكمين في الطلب النفطي خاصة وأن النفط مهدد بالنضوب، كما أن أسعار النفط غير مستقرة على الدوام، وأن هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة منها عوامل اقتصادية، سياسية، مناخية ونفسية، كما تخلف تقلبات أسعار النفط تأثيرات اقتصادية، سياسية واجتماعية مختلفة ومتباينة بين الدول المنتجة والمستهلكة.

الفصل الثاني
الإطار المفاهيمي
للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريفية منها والتي تعاني من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. إذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو و الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي الى اصدار تحذيرات ضرورة إنجاز التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات.

ولهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي ونجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات وخاص قطاع الصناعات التحويلية.

وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعد الانتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لمناقشة ما يلي:

- المبحث الأول: الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي
- المبحث الثاني: آليات التنوع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة
- المبحث الثالث: بعض تجارب التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحها

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي

هناك أهمية كبرى للتنوع الاقتصادي خاصة في البلدان المصدرة للنفط باعتباره خيارا إستراتيجيا لتحقيق التنمية، ومواجهة التحديات الراهنة التي تتعرض لها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وباعتبار أن النفط مادة "ناضبة" وليست "دائمة" يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والامكانيات المهدورة. وعليه ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لأهم الأسس النظرية للتنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

يشكل موضوع التنوع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي تتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المحصول (المنتج) الواحد، وذلك بسبب سيطرة مادة أولية أو سلعة واحدة على كل من الإنتاج والتصدير.

الفرع الأول: تعريف التنوع الاقتصادي

التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تتمتع القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع¹.

ومن ناحية ثانية ينظر الى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه الى تنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية وأسواق الصادرات².

كذلك يعرف التنوع الاقتصادي بأنه: العملية التي تشير الى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنوع أسواق الصادرات أو تنوع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنوع مصادر الإيرادات العامة³.

¹عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، "التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق"، العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، العراق، 2014، ص 57.

²إبتسام مهيز وناجي بن حسين، "البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي الى التنوع الاقتصادي- قراءة في التجربة النرويجية-"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعارالمخروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي 25 و26 أبريل 2017، ص 6.

³ The nine work areas of the Nairobi work program , Economic diversification, unfccc, 1999, p 01.

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنوع الاقتصادي يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.

الفرع الثاني: أهمية التنوع الاقتصادي

يمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي بالأتي¹:

-يؤدي التنوع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

-يقلل التنوع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعتة التكنولوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الأجور المرتفعة؛

-يكن الحل بعد النفط في تحقيق التنوع الاقتصادي لأن الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتسم بالتحدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري* ، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد؛

-يعدّ تنوع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، خصوصاً في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل. ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على القطاع العام، الذي يُعدّ أكبر مشغّل في كثير من الدول العربية، في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة؛

¹ للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-حامد عبد الحسين الجبوري، "التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، 2016، عن الموقع:

<http://www.aldiwan.org/6592603.html> /date de consultation le: 18/02/2017.

-الحسن عاشي، "التنوع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل الأجيل"، عن الموقع:

<http://Carnegieendowment.org/2013/10/29/ar-pub-53460> /date de consultation le: 18/02/2017.

-الهيبي، "المملكة تستحوذ على 50 بالمائة من حجم الاستثمار الاجنبي المتدفق لدول المجلس"، عن الموقع:

<http://www.alyaum.com/article/1106261> /date de consultation le: 18/02/2017.

*الوقود الأحفوري: يتمثل في الفحم والنفط والغاز الطبيعي، ويخزن هذا الوقود (طاقة كيميائية) يمكن الاستفادة منها عند حرقه وهو مصدر الطاقة الرئيس حيث يسهم بما يربو على 90 بالمائة من الطاقة المستخدمة اليوم.

-يفتح التنوع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.

وعلى هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنوع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد.

الفرع الثالث: محددات التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع الاقتصادي دوراً هاماً في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الإطار يوضح تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة حول التنوع خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع وهي¹:

-العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛

-السياسات الاقتصادية: كالسياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛

-متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية... الخ؛

-المتغيرات المؤسسية: الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛

-الوصول إلى الأسواق: كدرجة الانفتاح على التجارة ورأس المال والقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والوصول على التمويل.

المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي: نظريات، مستويات وأنماط

إن التنوع الاقتصادي من أهم أسس استدامة واستقرار اقتصاديات دول العالم، لذلك فالاهتمام به هدفاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد قابل للنضوب.

¹أطهر حاسب البعاج، "التنوع الاقتصادي والامكانات في العراق"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5433، 15 فيفري 2017، عن الموقع: [http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=548463/date de consultation :18/02/2017](http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=548463/date%20de%20consultation%20:18/02/2017).

الفرع الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

لقد اهتم رجال الاقتصاد عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر والوقائع الاقتصادية بموضوع النمو والتنويع الاقتصادي، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر. ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من¹:

أولاً: آدم سميث

أكد آدم سميث على أهمية تقسيم العمل سنة 1776 في كتاب ثروة الأمم، حيث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوقت اللازم للإنتاج، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل يؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج أيضاً. وأكد أيضاً أن تقسيم العمل وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج وتؤدي التحسينات بدورها إلى الزيادة المستمرة للإنتاج.

ثانياً: جوزيف شومبيتر

لقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة نوازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات. ويصف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

¹ للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-تقسيم العمل، عن الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/تقسيم_العمل/date de consultation :19/02/2017.

-نظريات التنمية الاقتصادية، عن الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/نظريات_التنمية_الاقتصادية/date de consultation :19/02/2017.

-موسى باهي وكمال رواينية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية-حالة البلدان العربية المصدر للنفط-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، العدد 05، عنابة، 2016، ص ص 138، 139.

ثالثا: باسينتي pasinetti

أظهر باسينتي خلال (1981-1983) وفقا لأفكار كارل ماركس أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة الى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي الى الابتكار والتنوع باستمرار.

رابعا: جان جاكوبس Jane Jacobs

حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والافكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو وذلك سنة 1969.

بالإضافة الى النظريات السابقة في تفسير التنوع الاقتصادي ركزت أيضا اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنوع الاقتصادي، خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية البنوية، من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: مستويات التنوع الاقتصادي

على صعيد مستويات التنوع الاقتصادي، فيمكن التعرض الى مستويين هامين يتمثلان في:

أولا: تنوع الانتاج

تتبع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسة عندما ترغب في النمو، وذلك للانتقال الى مناطق نشاط مختلفة عن طريق تقديم منتجات جديدة الى أسواق جديدة، أو تقديم منتجات جديدة الى أسواقها، أو إضافة مراحل إنتاج جديدة، أو تقديم بعض الخدمات الجديدة، أو إضافة بعض الأسواق الجديدة الى أسواقها الحالية.

والتنوع في المنتجات هو إضافة منتجات جديدة الى المنتجات الحالية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها او التعامل فيها، كقيام إحدى المؤسسات بإضافة إنتاج الكاوي الى منتجاتها الحالية من الغسالات والثلاجات، أو قيام أحد التجار بالتعامل في تنوع المنظفات بالإضافة الى السلع التي يقوم حاليا بتوزيعها، فبدلا من الاعتماد على منتج ، أو عدد قليل من المنتجات، تختار الإدارة استراتيجية التنوع الانتاجي، وذلك بهدف تجزئة المخاطر وتنمية أرباح المؤسسة¹.

¹ أحمد شاكر العسكري، "دراسات تسويقية متخصصة"، دار الزهران للنشر، عمان، 2000، ص 157.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنوع الانتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية/ التحويلية) والخدمات¹.

ثانيا: تنوع التجارة الخارجية

يرتبط تنوع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها. وذلك في جانبها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيرادات والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها الى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة. فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية.

وبالتالي فإن تنوع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها². وهنا يقصد بعملية تنوع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الانتاج المحلي. ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنوع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الأغذية، الأقمشة، والسلع الفاخرة... الخ. ثم تدرجيا أصنافا كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة³.

الفرع الثالث: أنماط التنوع الاقتصادي

أما بالنسبة لأنماط التنوع الاقتصادي فيمكن التعرض الى نمطين هامين يتمثلان في:

أولا- تنوع الهيكل الانتاجي(الصناعي)

إن تنوع هياكل الانتاج تتطلب تنمية تراكم رأس المال البشري، واصلاح القطاع العام، واصلاح تشوهات القطاع الخاص والحد من تركيز الأسواق والثروة فيه، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنوع. إذ أن طلب السوق العالمي للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أن توسع قطاع السلع غير المتاجر بها دوليا يبقى محدود من

¹ سليمة طبائية والهادي لرباع، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07 و 08 أفريل 2008، ص ص 3، 4.

² أمال مرزوق، "أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ سليمة طبائية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 4.

خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها، وذلك أنه قد تنقلب سريعا ضده وتحد استثماره ونموه. فضلا عن أن النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدودا بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضة لتقلبات الأسعار التي تحد استثماريته وتقلص قيمته. وبالتالي التنوع الصناعي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية¹.

ثانيا-تنوع الأسواق

ويحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك ووجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية، وعليه فتنوع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة الى أن التصدير الى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا².

المطلب الثالث: أهداف ومبررات التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع الاقتصادي دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لذلك له مجموعة من الأهداف والمبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف التنوع الاقتصادي

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنوع الاقتصادي فيما يلي³:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة(مثل الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية)؛

¹ خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 32-43. عن الموقع:

[http://www.dohianstitute.org/release/602fb4a-34c4-42bf-bc81-6796ebb40135/date de consultation](http://www.dohianstitute.org/release/602fb4a-34c4-42bf-bc81-6796ebb40135/date%20de%20consultation)
le:21/02/2017.

² توفيق بن شيخ ودراجي لعفيفي، "تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ محمد أمين لزعر، "التعريف بمفهوم التنوع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس 2014، ص 12-14.

- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛
- من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنوع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي(البتروال مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مركزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

الفرع الثاني: مبررات التنوع الاقتصادي

- أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنوع الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها فيمايلي¹:
- يشار الى التنوع "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر؛
 - يساهم التنوع في تحقيق أكبر قدر من عوائد الانتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
 - التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية وحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات والعوائد المتحققة من ذلك؛
 - احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف التكنولوجي فمن الصعب على أي بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التكنولوجيا أو في غياب أي تنوع اقتصادي؛
 - عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
 - استنزاف الموارد المعدنية.

¹ للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-طاهر حاسب البعاج، مرجع سبق ذكره.

-موسى باهي وكمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

المبحث الثاني: آليات التنوع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

يعتبر التنوع الاقتصادي، هدفاً بالغ الأهمية، يرمى إلى استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها القطاعات الاقتصادية، كما لا يعد التنوع هدفاً فحسب، بل أيضاً معياراً لتقييم تطور أداء البنيات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، حيث يسمح ذلك بالتعرف على مدى قدرة القطاعات التي تستأثر بالتفضيل على المساهمة في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، والاقتصاد الوطني ككل.

وباعتبار العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية والتنوع الاقتصادي، فإن الشروع في دراسة شاملة وعميقة في مجال التنوع الاقتصادي يتم من خلال دراسة وتحليل سياسات وخطط التنمية المعمول بها.

وعليه من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ميكانيزمات ومؤشرات التنوع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ميكانيزمات ومؤشرات التنوع الاقتصادي.

تستند دراسة التنوع الاقتصادي بشكل كبير على وجود الآليات التي تدفع بنجاحه وبالتالي تحقيق النهوض التنموي وكذلك الدراسة لأهم المؤشرات الاقتصادية الهيكلية التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي ومدى نجاحه.

الفرع الأول: ميكانيزمات التنوع الاقتصادي.

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنوع الاقتصادي، وهي تختلف من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الأيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحويلات الداخلية (المحلية) والدولية (العالمية)، لاسيما في جانبها الاقتصادي¹. وبالتالي فإن تبني بعض هذه الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون انطلاقة من حقيقة، مفادها أن التاريخ الاقتصادي، قد أكد فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والتنمية والنهوض الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات نجد:

أولاً: إعادة الاعتبار للدولة التنموية

تعتبر الدولة تنموية التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي.

¹ موسى باهي، "التنوع الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008، ص 91.

وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والتدخلية والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية¹.

ثانياً: الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص

إن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه، او متنوع يساهم مباشرة في إجمالي مشروع الأعمال لمجتمع ما ومحيطه، إذ أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على السواء، من أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها، ومن أجل تمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال على أساس معاصر لتحقيق الميزة التنافسية المنشودة²، وهذا ما يؤدي بها الى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنوع الاقتصاد.

ثالثاً: برامج الإصلاح الاقتصادي

يعبر الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر وتتراوح هذه الاجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة الى بيع وحدات القطاع وفقاً لما يعرف بالخصوصية³.

تتزايد الحاجة الى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية، وبالأخص أمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية الكلية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي (ميزان الدفعات) أو التوازن الداخلي (بين الطلب والعرض) وهذا بالاعتماد على نوعين من البرامج⁴:

- إما برامج التثبيت الاقتصادي التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالباً؛

- إما برامج التعديل الهيكلي التي يصممها ويتولى تنفيذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها في إطار زمني يفوق ثلاثة سنوات.

¹ سليمة طبائية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² عماد محمد الرشيد، "إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006، ص 3.

³ محمد ناظم حنفي، "الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية"، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1992، ص 191.

⁴ أسماء حجابلية وسمية مخلوني، "إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة (1990-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، دفعة 2012-2013، ص ص 83، 84.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي على العموم الى اعادة هيكلة الاقتصاد وبطريقة تسمح له بتنمية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص وتنوع ورفع نسبة الصادرات.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثاراً إيجابية إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، ويؤدي أيضاً الى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الانتاجية، بالإضافة الى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار الى إيجاد آثار إيجابية في سوق العمل وامتصاص جزء من البطالة، هناك دراسة أجراها معهد بروكنج التي غطت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وجدت أن الدولار الذي يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر يولد دولاراً آخر في الاستثمار المحلي، وهذا يؤدي بالتأكيد على إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف بقدر معين حسب نوع وحجم الاستثمار المباشر فيه. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً أساسياً في توفير الخبرات الادارية، التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادرات و الانتاج وتنوعها¹.

خامساً: الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول و الانتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الانتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية إحتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة².

الفرع الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي.

يمكن الاستناد الى المؤشرات الآتية لتقييم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها³:

¹عدنان داود محمد العادري، "الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية"، دار عيذاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص 74، 75.

²عبد الستار عبد الجبار موسى ورحيق حكمة ناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2012، ص 1.

³للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط -حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

-إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق للنشر، مصر، 2003، ص ص 26 - 110.

-معدل درجة التغير الهيكلي، كما تدل عليه النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن نمو و/أو تقلص أسهم هذه القطاعات مع الزمن، ويجري التقويم على أساس الظروف الأولية، وهو يختلف من بلد الى آخر، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع.

-درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد، ويفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

-تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديد للإيرادات غير النفطية.

-تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي.

-نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية الى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل: النفط.

-تغير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

-مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي الى اجمالي الإيرادات، ومقاييس تنوع وجهة الصادرات... الخ.

الفرع الثالث: قياس درجة التنوع الاقتصادي.

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع. ولإجراء عمليات المقارنة فيها يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنوع الاقتصادي هما:

1-المقياس الأول: هو مقياس هرفندل-هيرشان (**Herfindal-Hirshman**) هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية¹:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

H.H: مؤشر هرفندل-هيرشان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة). ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمكزا في قطاع واحد فقط.

XI: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع **i**.

X: الناتج المحلي الاجمالي **PIB**

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركي الهيكلي)

2-المقياس الثاني: هو مقياس فلاديمير كوسوف (**Fladimir Cossuv**) يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية²:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta i^2}}$$

حيث:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $Cos=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

αi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس.

βi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة.

¹ عماد الدين أحمد المصباح، "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص 94.

² أحمد ضيف، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 197.

المطلب الثاني: دور التنوع الاقتصادي في الحد من المرض الهولندي ولعنة الموارد، وعدم اليقين.

من المسلم به أن البلد المتأخر يعني قبل كل شيء الوضع المتخلف للقطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة، وأن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ودورها الضروري في إحداث التنمية والتنوع الاقتصادي¹. وإن مهام التنمية الصناعية لا تختلف عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، والصناعة تمكن من تطور مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق اقتصاد متوازنا وأكثر تنوعا، وله القدرة على خلق فرص عمل.

وبصفة عامة يمكن حصر دور التنوع الاقتصادي خارج المحروقات فيما يأتي:

الفرع الأول: دور التنوع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية في التغلب على لعنة الموارد، رفع معدلات نمو وخلق فرص عمل.

إن زيادة القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي الى تباطؤ النمو أحيانا والانكماش أحيانا أخرى، أي وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم نفطية².

يلعب تنوع الاقتصاد من خلال القطاعات غير النفطية دورا مهما في رفع القدرات الانتاجية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتزايد مستوى الانتفاع من الموارد الطبيعية المتوافرة في الدول النفطية، عن طريق زيادة القيمة المضافة فيها مقارنة ببيعها أو تصديرها بحالتها الأولية (نפט خام)³.

إن القطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة هو قطاع ديناميكي بطبيعته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وإن تنمية هذا القطاع سوف يرفع القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في قطاع الخدمات الذي تشكو منه معظم دول الخليج العربي، فضلا عن ذلك يلعب دورا مهما في مجال تدريب ورفع الفن الانتاجي للقوى العاملة، بالمقارنة مع النشاط الانتاجي في القطاعات التقليدية⁴.

¹ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاستراتيجيات التمويلية، المشكلات"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2010، ص 169.

² توري محمد عبيد الكعب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية"، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2016، ص 65.

³ علي محمد الفكيكي، "الجديد في علاقة الدول الصناعية في العالم العربي والتحديات المعاصرة"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 82، أبوظبي، 2003، ص 08.

⁴ محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 169.

الفرع الثاني: دور التنوع الاقتصادي في التغلب على المرض الهولندي

إن تنمية القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تحد من ظاهرة المرض الهولندي*، من خلال تصحيح الاختلال الهيكلي في اقتصاديات الدول النفطية، فالتصنيع المصحوب بتنوع الإنتاج، سوف يزيد صادرات البلد مما يؤدي إلى استقرار العملة المحلية، وزيادة محصولها في العملات الأجنبية، ومن ثم رفع معدلات نمو الطلب على الصادرات الصناعية، بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية، ومن ثم اختلال هيكل الإنتاج¹.

الفرع الثالث: دور التنوع الاقتصادي في التغلب على عدم اليقين

إن تنمية القطاعات غير النفطية للتنوع الاقتصادي تحد من ظاهرة عدم اليقين**، من خلال زيادة صادراتها السلعية، أي استقرار واستمرار حصيلتها من الموارد المالية مما ينعكس ذلك على استقرار الانفاق الاستثماري، أي خلق حالة التأكد، بينما الموارد المالية الناجمة عن تصدير سلعة أولية مرتبطة بالسوق العالمية يتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، مما يشكل تعقيدات للسياسة المالية على الأمدين القصير والطويل. وإن حالة عدم اليقين تجعل المؤسسات في الدول النفطية تبني سياسات استثمارية أكثر تحفظ، قد تؤجل أو تلغي مشاريع استثمارية².

المطلب الثالث: دور التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة.

منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى، ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، وقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة، وعلى اعتبار أن الفقر وضع يتطلب جهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناتجة عنه، لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع.

تعرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها

*المرض الهولندي: هي التأثيرات التضخمية غير المتوقعة للموارد الطبيعية (في حالة هولندا كان الغاز الطبيعي).

1نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص 66.

**عدم اليقين: معناه أن علم الفيزياء لا يستطيع أن يفعل أكثر من أن تكون لديه تنبؤات إحصائية فقط.

2المرجع نفسه، ص 66.

لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف الى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي"¹.

ومختصرا للتنمية المستدامة بتعريف: "أنها التنمية التي تلبى حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"².

تعتبر سياسة التنوع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية، سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الحقيقي وذلك من خلال³:

-زيادة الأهمية النسبية لكل القطاعات والنشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتنوع مصادر الدخل؛

-إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني سعيا للخروج من حالة الانحصر في مصادر الدخل؛

-التقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، كما هو حال الاقتصاديات النفطية.

ما يؤدي الى كفاءة الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع؛

-تصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنيه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية.

¹هاجر بوزيان الرحماني وفطيمة بكدي، "التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير"، المركز الجامعي بحميسي مليانة، ص 2. عن الموقع:

<http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires.../com-dic-2008.2.pdf> date de consultation le: 22/02/2017.

²عبد الله حسون محمد وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد"، مجلة ديالي، العدد 67، العراق، 2015، ص 341.

³المادي صادق، " دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012-"، رسالة ماجستير في العوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص 196.

المبحث الثالث: بعض تجارب التنوع الاقتصادي وعوامل نجاحها

يعتبر تنوع النشاط الاقتصادي بالنسبة للدول المصدرة للنفط قضية صعبة من أجل التخلص من التبعية النفطية وهذا بسبب التقلبات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على الإيرادات النفطية، والمبادرة للاعتماد على نشاطات اقتصادية متنوعة .

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي في الدول العربية

اتبعت الدول العربية سياسة التنوع الاقتصادي من أجل الحصول على إيرادات أوفر من تلك المتحصلة عليها من الثروة النفطية وهذا لتجنب التذبذب الذي تشهده الإيرادات النفطية وكذلك لأسباب عدة أخرى وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع التنوع الاقتصادي في الدول العربية

تعتبر سياسة التنوع الاقتصادي غاية تلجأ إليها أغلب الدول العربية وهذا لعدة دوافع نذكر منها¹:

-**تقليل المخاطر الاستثمارية:** يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛

-**تقليل المخاطر المؤدية الى انخفاض حصة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد، أو عدد محدود من المنتجات الى انخفاض عوائد الصادرات عند انخفاض أسعار هذه المنتجات؛

-**تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الاجمالي:** يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الانتاج في عدد محدود من المنتجات الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج، ويمكن تفادي هذا المشكل من خلال سياسة التنوع الاقتصادي؛

¹المزيد من الاطلاع أنظر الى:

-ابراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الأثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 233.

-ممدوح عوض الخطيب، "التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بمجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 16-17 فيفري، 2014، ص ص 7، 8.

-زيادة انتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة انتاجية العمل ورأس المال البشري ، ويؤدي بالتالي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

-تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي: يؤدي التنوع الاقتصادي الى تحقيق مزايا عديدة جراء تقليل مخاطر اعتماد الاقتصاد على انتاج منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات؛

-توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية: يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الانتاج التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي؛

-رفع معدل التبادل التجاري: عند تنوع الصادرات، فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقليل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري؛

-توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية؛

-زيادة القيمة المضافة: يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم الى ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها، مما يؤدي الى تزايد القيمة المضافة؛

-تعزيز التنمية المستدامة: إن ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي تؤدي الى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة؛

مما سبق يمكن القول أن التنوع الاقتصادي في الدول العربية ضرورة حتمية للتقليل من التبعية المفرطة لقطاع النفط، للنهوض باقتصاداتها لتحقيق النمو والوصول الى التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: خطط التنوع الاقتصادي في الدول العربية

يتعين على الدول العربية أن تستعد للبحث عن برامج تطوير تستهدف تنوع اقتصادياتها، وبالتالي مصادر دخلها وعدم الانتظار حتى نفاذ النفط، وذلك من خلال التركيز على ثلاث محاور:

المحور الأول: انطلاقاً من قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع التطورات المحيطة بفاعلية وكفاءة، بعدما اتضح أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والانجاز المحقق في مجال التنمية البشرية بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، وتنمية الثروة البشرية)، والتي هي الأساس في مواجهة فترة ما بعد النفط فإنه لا بد من امتلاك استراتيجية واضحة المعالم في هذا الشأن تكون عناصرها¹:

-تبنى الحكومات العربية سياسة للنهوض بالبنية الأساسية التي تمثل ضرورة ملحة لعملية التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات التي توفر سبل الراحة والعيش الكريم للمواطن كقطاع المياه والكهرباء وقطاع الاسكان والمواصلات والاتصالات؛

-الاهتمام بالخدمات الاجتماعية، كتوفير الرعاية الصحية المتميزة والشاملة لكافة المواطنين من خلال انشاء المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية، والاهتمام بالخدمات التعليمية وتطوير المناهج الدراسية وربطها بالتغيرات والتطورات الحديثة، والتوسع في التعليم الفني والتجاري والصناعي بهدف تلبية احتياجات التنمية من خلال الربط بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، وتطوير الأبنية التعليمية وتجهيزها بكل الوسائل التكنولوجية العصرية، واعداد وتدريب المعلمين ورفع كفاءتهم حتى يكونوا أكثر قدرة على استيعاب التطورات العلمية الحديثة في مجال التربية والتعليم؛

-النهوض بقطاع العمل والتدريب، الذي لا يزال تقف أمامه عدة تحديات كارتفاع معدلات البطالة، لذلك لا بد من الاهتمام بإصلاح سوق العمل العربي من خلال تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل ورفع المهارات البشرية، وذلك عبر تطوير معاهد التدريب الموجودة وإنشاء المزيد كي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، كما ينبغي تبني سياسات اعلامية وتعليمية وثقافية أكثر تركيزاً على تطوير الثروة البشرية بمعنى أن يتواءم التعليم مع متطلبات سوق العمل عن طريق الاهتمام بالدورات التدريبية المهنية بالإضافة الى العودة للثقافة والقيم العربية التي تزيد من صلابة الانسان وتذكيره بتاريخه في التغلب على المصاعب.

-المحور الثاني: تقديم اصلاحات سياسية واقتصادية تعمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع القطاعات غير النفطية من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتطوير الجاذبية للاستثمار الأجنبي، ما يمكن من خلق شراكات في القطاعات الحيوية ويسمح بنقل وتوطين التقنية التي تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق العمل في اطار القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع متعددة تحفز النمو والتنوع الاقتصادي وتعزيز

¹عبد الكريم سليمان ولخضر مرغاد، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الاشارة الى حالة أبو ظبي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013-2014، ص ص 58، 59.

الشفافية والاصلاح في الاقتصاد العربي، لذلك لا بد أن تعمل الدول العربية على تحديث القوانين والتشريعات وتدشين الاجراءات للحد من البيروقراطية، والدخول في اتفاقيات خاصة بتحرير الاقتصاد وزيادة معدلات التجارة البينية على المستوى العربي وتعزيز دور القطاع الخاص بتوفير التجهيزات والخدمات العامة ومن خلال خصخصة المرافق الانتاجية والخدمية التي تديرها الدولة، والعمل على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل وفقا لآليات السوق في مختلف القطاعات، لذلك لا بد من التعاون مع البلدان العربية لتهدئة الأوضاع الأمنية التي تعرقل خطوات الازدهار الاقتصادي في المنطقة¹.

-المحور الثالث: الاستفادة من الوفرة النقدية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط لخلق انتاجية متنوعة ومتطورة لتنوع المحفظة الاستثمارية، بحيث لا تعتمد على النفط فقط وتسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة والحالية معا، وتدعيم الاحتياطات المالية والتركيز بصفة خاصة على الصناعات البتروكيمياوية، بدلا من انفاقها في زيادة الأجور واعطاء المنح، فضلا عن الانفاق على مشاريع البنية التحتية المعطلة منذ زمن في قطاعات الخدمات العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والدفاع والأمن لجذب مزيد من الاستثمارات، الأمر الذي من شأنه أن ينتج عنه انسياب في السيولة ووجود موجات تضخمية كبيرة قد تهدد الانجازات الاقتصادية المتحققة².

الفرع الثالث: تجارب بعض الدول العربية في التنوع الاقتصادي

عمدت العديد من البلدان العربية على تغيير استراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنوع مصادر الانتاج والتصدير، قلة من هذه الدول شهدت بعض النجاح مقارنة مع بعض الدول النامية .

أولا: تجربة المملكة العربية السعودية

تعتبر تجربة المملكة العربية السعودية من بين التجارب المعبرة التي يحتذى بها في هذا المجال.

1-الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية

ركزت خطط التنمية المتعاقبة اضافة الى السياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي، ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات

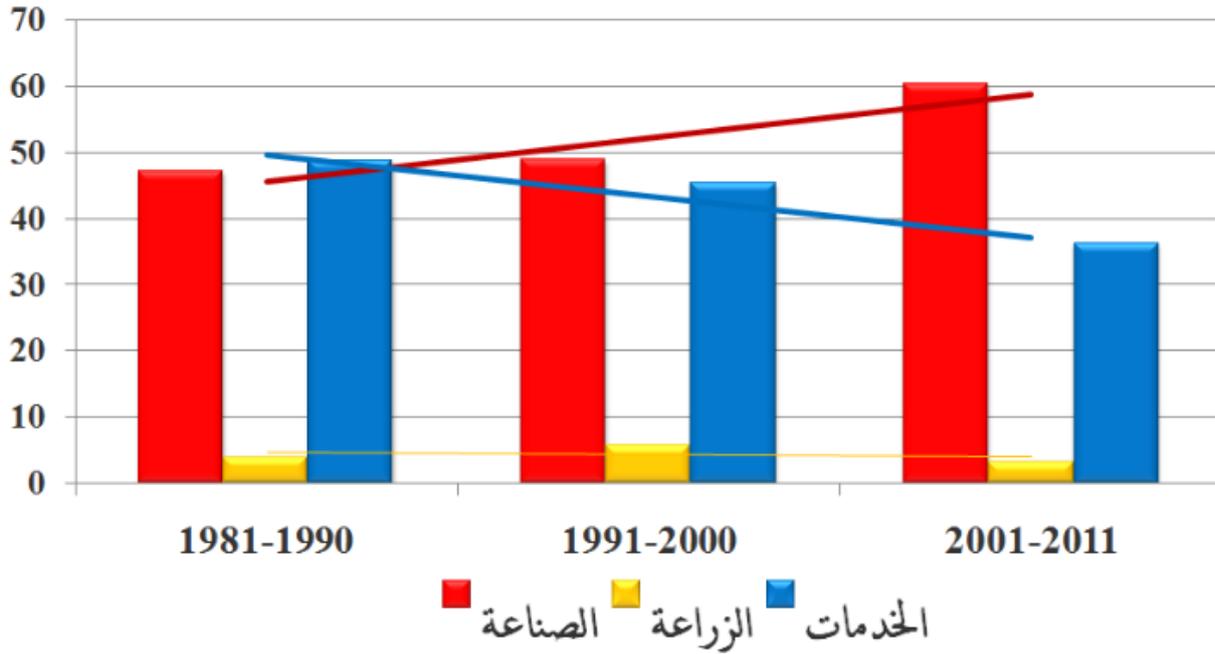
¹وحدة الدراسات الاقتصادية، "ماذا بعد النفط في دول الخليج؟ استراتيجية مقترحة"، مجلة شؤون الخليج، مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 48، الامارات، 2008، ص ص 147، 148.

²المرجع نفسه، ص 148.

البتروكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95% من الصادرات الاجمالية و 91% من ايرادات الميزانية)¹.

الشكل رقم(01-02): مساهمة الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية (%)

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: محمد أمين لزعر، "تجارب بعض الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس 2014، ص 8.

وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة قيوداً على مدى تنويع الاقتصاد وتنويع الإيرادات غير النفطية، فلا يوجد عبء ضريبي في الاقتصاد السعودي من جهة أخرى، قد يؤدي رفع إيرادات الضرائب غير النفطية إلى التأثير السلبي ولو جزئياً على الأهداف الأخيرة للسياسات وأبرزها تنويع الاقتصاد².

وعليه يمكن الإشارة إلى أنه بالرغم من هيمنة القطاع النفطي، يسجل القطاع الغير النفطي نمواً خلال السنين الأخيرة، ويعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لهذا النمو مقارنة مع القطاع العام.

¹ محمد أمين لزعر، "تجارب بعض الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

² المرجع نفسه، ص 9.

2-أسباب دعم التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

هناك أهمية بالغة لزيادة تنوع النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لأربع أسباب على الأقل هي¹:

- لأنها ستقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات وأجواء عدم اليقين في أسواق النفط العالمية؛
- أنها ستساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الشباب والأعداد المتزايدة من السكان في سن العمل ضمن القوى العاملة؛
- أنه ستساعد على زيادة الانتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار؛
- أنها ستساعد على ارساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة اليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.

ثانيا: تجربة الامارات العربية

انتهجت دولة الامارات العربية استراتيجية التنوع الاقتصادي منذ سنوات طويلة مكنتها من مواجهة أثر الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط، حيث يؤكد سيف هادف الشامسي مساعد المحافظ لشؤون السياسة النقدية والاستقرار النقدي في المصرف المركزي، قدرة الاقتصاد الاماراتي على مواصلة مسيرة النمو والازدهار خلال السنوات المقبلة واستيعاب المتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد العالمي، وقال إن دولة الامارات حققت نجاحا كبيرا في مختلف مجالات التنوع الاقتصادي، حيث زاد نصيب الأنشطة غير النفطية عن 60 % من الناتج المحلي الإجمالي أي أن نسبة قطاع النفط والغاز الطبيعي أصبحت تقل عن 40 % . وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في الدولة حوالي 1.5 تريليون درهم في سنة 2014².

إن عوامل نجاح برامج التنمية في الدولة تحققت نتيجة سهولة الأعمال، إذ جاء ترتيب الدولة في هذا المؤشر الصادر عن البنك الدولي 23 عالميا، بينما جاء ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة 12، مما يدل على قدرة الاقتصاد الاماراتي على مواجهة الصدمات الخارجية، أبرزها

¹أحمد حجازي، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، 2015، عن الموقع:

[http://www.imfbookstore.org/date de consultation le: 21/03/2017](http://www.imfbookstore.org/date%20de%20consultation%20le%2021%2003%202017)

²محمد سعد عميرة، "اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، الامارات، 2002، ص ص 9-13.

تأكيد صندوق النقد الدولي أن الدولة لديها احتياطي ضخم في شكل أصول أجنبية فأي عجز مالي محتمل لا يمثل أي مشكلة، كما أكد البنك الدولي أن أغلب دول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي لديها احتياطي مالي ضخم يمثل درعا واقيا من شأنه أن يساعدها على تحمل الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، من دون الحاجة الى تعديلات كبيرة في مستويات الدين أو الانفاق على البنية التحتية¹.

تمكنت دولة الامارات العربية من تحسين قدرتها التنافسية وتنوع اقتصادها تدريجي في أغلبية القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة المناخ، فقد ساعدتها المداخل النفطية الضخمة والتعداد السكاني الصغير والحوكمة الرشيدة في بناء إستراتيجية نمووية تهدف الى تنوع وتنمية الاقتصاد على المدى الطويل والخروج من التبعية النفطية².

كما قامت الامارات بإدراج عدة استراتيجيات وهي رؤية الامارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 وخطة دبي 2015، وتهدف الامارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير ادارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات³.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية المصدرة للنفط في التنوع الاقتصادي

استطاعت بعض الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في تنوع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن أبرز هذه الدول النرويج و ماليزيا.

الفرع الأول: التجربة النرويجية

يعد التنوع الاقتصادي هدفا نهائيا لمصدري النفط، كما تعد التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الناجم عن الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية تجربة فريدة في ضوء الخلفية التي تميزت بها النرويج من قدرات مؤسسية وصناعية.

¹ تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2005-2010، "ادارة التخطيط ودعم القرار قطاع شؤون السياسات الاقتصادية"، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص ص 64-70.

² لحسن جديدن و اسماعيل مراد، "استراتيجية التنوع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي-دراسة مقارنة الامارات، الجزائر -1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07، عين تموشنت، 2016، ص 245.

³ محمد أمين لزعر، تجارب بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

أولاً: العوامل التي ساهمت في ازدهار الاقتصاد النرويجي

هناك العديد من النقاط ساهمت في ازدهار الاقتصاد النرويجي هي¹:

1- التركيز العالي على دعم القطاع الخاص:

بالرغم من كبر حجم القطاع الحكومي فان اقتصاد النرويج يتبع النظام المختلط الذي يمزج بين حصة الحكومة وحصة القطاع الخاص في الاقتصاد، فتوفر الحكومة مستشفيات كبيرة عامة ومدارس عامة ومعظم شركات النفط مملوكة للحكومة، ونسبة امتلاك الحكومة للشركات المدرجة في سوق الأسهم حوالي 30%، وفي نفس الوقت تفرض الحكومة ضرائب عالية على المواطنين لم تنخفض كثيرا بزيادة إيرادات النفط، الا أن التركيز عال جدا على دعم القطاع الخاص فهم لا يرون أن هناك تعارض بين كبر حجم القطاع العام وكبر حجم القطاع الخاص، بالعكس فقد يؤدي القطاع الحكومي الكفؤ الى دعم القطاع الخاص عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم التوظيف.

2- ارتفاع نسبة التشغيل والانتاجية بين المواطنين:

على عكس معظم الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، تتميز النرويج بمعدلات عالية من الانتاجية ومعدلات منخفضة جدا من البطالة، تجعل هذه الميزة أساس نجاح تجربة النرويج في الرفاهية وليس النفط فقط، ففي نهاية عام 2014 كانت معدلات البطالة في النرويج 3.8% فقط وهي الأقل بين دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ متوسط البطالة فيه 10.2%، وتفتخر النرويج بالنسبة العالية لمشاركة المرأة في سوق العمل، والتي تبلغ 74% وهي أعلى من الولايات المتحدة (57%) وأعلى من معدل دول الاتحاد (60%)، وبكل تأكيد أعلى من دول شرق آسيا مثل اليابان التي تعاني من انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل لعوامل اجتماعية، والميزة في رفع نسبة مشاركة المرأة حسب ما يوصي به البنك الدولي هي رفع النسبة الكلية للمشتغلين في الاقتصاد، وبالتالي رفع الناتج المحلي ونموه، وتعول عليها الحكومات في سبيل رفع الانتاجية، وحرصت الحكومة النرويجية على ابقاء النسبة المرتفعة لمشاركة المرأة، لعلمها بأنه غالبا ما تؤدي الإيرادات النفطية الى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل حسب الدراسات وتجارب الدول الأخرى.

¹ أمال بن ناصر ووداد بورصاص، "أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

3- ادارة الايرادات النفطية:

قامت النرويج بعزل الانفاق الحكومي عن ايرادات الصندوق السيادي تماما، والانفاق فقط من أرباح الصندوق الذي تنوع استثماراته بين أكثر من 9000 شركة حول العالم في استراتيجية استثمارية تضمن التنويع في الاستثمار وعدم المخاطرة¹.

ثانيا: من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع

حقق الاقتصاد النرويجي معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1980-2010) والجدول رقم (01-02) يبين التغير لمعدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(01-02): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDF النرويجي للمدة (2010-1980) بالأسعار الثابتة (بالعملة المحلية) لسنة 2011

الوحدة: نسبة مئوية

| عام | معدل نمو GDF% | عام | معدل نمو GDF% |
|------|---------------|------|---------------|
| 1980 | 4.504 | 1996 | 5.1 |
| 1981 | 1.547 | 1997 | 5.393 |
| 1982 | 0.125 | 1998 | 2.683 |
| 1983 | 3.867 | 1999 | 2.026 |
| 1984 | 5.894 | 2000 | 3.254 |
| 1985 | 5.354 | 2001 | 1.99 |
| 1986 | 4.038 | 2002 | 1.502 |
| 1987 | 1.78 | 2003 | 1.014 |
| 1988 | - 0.173 | 2004 | 3.864 |
| 1989 | 0.998 | 2005 | 2.739 |
| 1990 | 1.928 | 2006 | 2.281 |
| 1991 | 3.105 | 2007 | 2.731 |
| 1992 | 3.523 | 2008 | 0.728 |
| 1993 | 2.787 | 2009 | - 1.709 |
| 1994 | 5.051 | 2010 | 0.347 |
| 1995 | 4.186 | / | / |

المصدر: نوري محمد عبيد الكصب، "التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية"، الحديث للنشر، الاسكندرية، 2016، ص 111.

¹ كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط. عن الموقع:

يبين الجدول مايلي¹:

-ارتفاع معدل النمو في عام 1980 اذ بلغ 4.5 % بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في العام نفسه، أي هناك علاقة ايجابية بين الوفرة والنمو الاقتصادي النرويجي، واستطاعت أن تتخلص من حالة لعنة الموارد التي أصابت بعض الدول النفطية؛

-انكمش معدل النمو في عام 1988 بعد انخفاض أسعار النفط دون 10 دولار للبرميل الواحد، مما انعكس ذلك على السياسة الاقتصادية النرويجية، اذ انتهجت سياسة التقشف الاقتصادي ومنها تخفيض الانفاق وزيادة الضرائب، مما أدى الى زيادة التراجع في معدل نمو (GdF) من 4.5 % عام 1980 بالأسعار الثابتة الى انكماش 17 % في عام 1988، مما انعكس سلبي على النشاط الاقتصادي وخلق حالة عدم اليقين؛

-ارتفاع معدل النمو في عام 1997 الى 3.5% بالرغم من الاستقرار في انخفاض أسعار النفط خلال المدة (1988-1997) وهذا الارتفاع ناجم عن عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وضبط الانفاق، كل ذلك ساعد على التغلب على حالة عدم اليقين التي أصابت اقتصادها في الثمانينات من القرن الماضي؛

-انخفض النمو الى 6.2 % في عام 1998 ويرجع ذلك الى الأزمة الاقتصادية العالمية للعام نفسه، حيث تبين احصاءات النرويج ان الاقتصاد النرويجي قد حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1997-2003) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 28.3% وبلغ نصيب الفرد منه 93.2 %؛

-ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2007 مقارنة بعام 2001 من نحو 20 دولار الى أكثر من 67 دولار للبرميل الواحد للمدة نفسها، أي هناك علاقة ايجابية بينهما بينما عاد وانكمش بعد الأزمة المالية الى (1.43%) في 2009 هذا الانخفاض ناتج من تراجع الاستثمارات العقارية، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة.

مما سبق يمكن القول أن تجربة النرويج أخذت منحى مختلفا عن بقية الدول النفطية، وذلك باتخاذها قرار هام بعدم الاعتماد على النفط لتمويل ميزانيتها، وجعلت همها هو محاربة التضخم وأبقت إيرادات البترول في صندوق لا تأخذ منه الا ما يعادل 4% سنويا، لدعم الميزانية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة ولا يؤثر على الميزانية الأمر الذي جعلها قدوة للكثير من الدول النفطية.

¹نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص ص 112، 113.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية

التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديدة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفاد منها الدول النامية، كي تنهض من التخلف والجمود، إذ تعد ماليزيا دولة اسلامية ذات مقومات كبيرة حيث حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الاسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة من خلال تنوع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدما ملحوظا في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية الى مدى كبير¹.

أولا: واقع الاقتصاد الماليزي بعد عملية التنمية

بدأت ماليزيا في السبعينيات بتقليد اقتصادات النور الآسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة والتعدين الى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير، ومع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير وبالتالي تمثلت بجهود رئيس الوزراء الماليزي "محمد مهاتير" الذي قاد ماليزيا نحو التطور فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية من فراغ بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية، فاستفادت من تجارب غيرها في التنمية فعلى سبيل المثال لم تدع التجربة اليابانية على خلاف مراحلها دون الاستفادة منها وتجنب الوقوع في الأخطاء التي رافقت النهضة الصناعية الكبرى في اليابان ولم تكن في ماليزيا بالاتجاه شرقا بل اتجهت غربا للاستفادة من التجارب الصناعية الكبيرة والطويلة لتلك الدول².

ثانيا: العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية

ان عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وأن لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها وهي³:

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا إذ أن الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية إذ أنها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغيير والاصلاح؛

¹نادية فاضل وعباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010"، دراسات دولية، العدد 54، 2012، ص 156.

²علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا"، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، 2015، ص ص 1363، 1364.

³عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الاسلامي، الكويت، العدد 451، السنة الثالثة.

الفصل الثاني..... الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية اذ أن الأحزاب السياسية قائمة على أساس عرقي اذ تتخذ القرارات دائما من خلال المفاوضات؛

- توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل أساسي بدلا من انفاقه على التسلح اذ أن ماليزيا صديقة لكل الدول وتتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها؛

- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة؛

- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين الذين هم الأغلبية؛

- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين؛

- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات اذ ارتفع الدخل المحلي الاجمالي بنسبة 40% بين سنة 1970 وسنة 1993، كما ارتفع الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة 50% خلال الفترة نفسها؛

- التعامل مع الاستثمار الأجنبي بشكل يعود لها بمنافع عديدة واستفادة كبيرة من خلال شروط تحليلية تصب في صالح الاقتصاد الوطني الماليزي؛

- وجود درجة عالية التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية، الرأسمالية، الوسيطة) وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا اذ اعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت.

المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

إن استمرار اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات والإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الانفاق الحكومي. وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية، عديدة هي الدول، متقدمة أو نامية، أقدمت فعلا على تنويع هياكلها الانتاجية وصادراتها. البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر.

انطلاقاً من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنوع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب¹:

- اعتبار الزيادة في مستوى وتنوع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية؛
- اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية؛
- إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنوع والتنمية.

بصفة عامة، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية، تتأثر إمكانية التنوع الاقتصادي بعدة عوامل، بما في ذلك:

- خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة؛

- الانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية؛
- إدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية.

وتلعب السياسات "الأفقية" دوراً مهماً ورئيسياً في هذا الإطار بحيث تمكن من توفير مناخ ميسر للأعمال، يحد من التكاليف أو العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.

كما تتضح أيضاً أهمية بعض السياسات "العمودية" التي تشجع القطاعات المتعرضة للمنافسة الخارجية بالنسبة للبلدان ذات الموارد الوفيرة. ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومجاراة منافسيهم.

من جهة أخرى، تحقيق تنوع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي جيد، وتبين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساساً على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، والتي تحدد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتنفيذها وتقويمها. ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.

وبالتالي يتبين أن نجاح التنوع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص.

كما يشكل قطاع العلوم والتكنولوجيا أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي. هذين العنصرين هما بصفة عامة غائبين في التجارب العربية للتنوع، فالاستثمار في هذا القطاع، في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد وتطويع التكنولوجيا والعلوم الحديثة وتحفيز

¹محمد أمين لزرع، "أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنوع الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-10.

مهارات والخلق والابداع من شأنه أن يحد من التكاليف أو يوسع ويعمق مجال المنتجات من السلع والخدمات أو يطور قطاعات جديدة ويحسن في الكفاءة ويزيد في الانتاجية.

بصفة عامة، التنوع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجا دقيقا ومتجانسا ومتكاملا من الاصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

إن الأولوية بالنسبة للبلدان العربية، خاصة المصدرة للنفط، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة، كتراجع عائدات النفط، وتنوع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع. فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية وتكوين لمستوى عال هي من بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنوع الاقتصاد، ورفع نمو الناتج المحلي والاجمالي، وزيادة الصادرات، وخلق مناصب للشغل.

خلاصة:

إن التنوع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع والخدمات، وفي توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة. فلقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط عبر تاريخها محاولات سياسية وجهود لدمج عائدات النفط الضخمة وجعله أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية، غير أن سعيها لتحقيق ذلك كان ولا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعوق الجهود الرامية للنجاح فيه، ويجول دون إعادة ترتيب مسار التنمية القائم على النفط، وعلى الرغم من ذلك يظل التنوع التحدي الأكبر في البلدان النفطية بما يحتم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد (النفط) وأثارها العكسية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتقلبات

أسعار النفط وآليات

دعم التنويع

الاقتصادي في

الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر واحدة من بين الدول النفطية وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات وخاصة احتياطاتها من النفط التي يزخر بها الوطن، فالثروة النفطية هي المصدر الرئيسي للطاقة في الجزائر من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية على اعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات لأن النفط يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد الجزائري والرافد لأنشطته المختلفة، فهو يعد الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني.

إلا أن هذا الارتباط المطلق بقطاع النفط جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالانخفاض أو الارتفاع الأمر الذي دفع بالدولة الى التوجه نحو تنوع اقتصادها وهذا من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والالتفات الى باقي القطاعات الأخرى من زراعة وصيدا وصناعة، لأن الجزائر بلد قارة تزخر بالعديد من الثروات التي تجعلها لا تعتمد على الإيرادات النفطية فقط ولكن الاستفادة كذلك من الإيرادات المحصلة من القطاعات الأخرى.

وعليه ومما سبق تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالاتي:

- المبحث الأول: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر
- المبحث الثالث: دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر

المبحث الأول: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال العوائد النفطية التي تدرها هذه السلعة، والتي تساهم بحجم كبير في إجمالي الصادرات الكلية والايادات الكلية للميزانية العامة للدولة في شكل ايرادات جبائية، وكذا في الناتج المحلي الاجمالي، هذا بالإضافة الى باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية، هذا ما جعل هذه الثروة تحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية الجزائرية في اطار محاولة حماية الثروة وتطويرها.

المطلب الأول: الثروة النفطية الوطنية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجاتها وتتأثر بكل ما يحدث له من تغيير، فمسارها ومصيرها مرتبط ارتباطا وثيقا به.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

مر النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا الى غاية تأميمه سنة 1971 من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية سنوجزها فيما يلي:

أولا: النفط قبل الاستقلال

يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا الى آلاف السنين، الا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين، فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت (tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، اضافة الى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان¹.

إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دفع بفرنسا الى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديد على الأرضي الجزائرية في بداية الخمسينات، بواسطة مجموعة من الشركات العالمية في هذا المجال، مثل: الشركة الفرنسية للبترول وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء².

في عام 1946 اكتشفت شركة النفط "الصور" الفرنسية أول حقل نفطي في "قطرنا" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952³، ثم حقل "اليجلس" سنة 1954، وفي جانفي سنة 1956 تم اكتشاف أول

¹دحو بن عبيزة، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، العدد 09، معسكر، جانفي 2017، ص 58.

²Mustapha baba-ahmed, " l'Algérie, diagnostic d'unnon-developpement", le harmattan, paris, France, 1999, p 25.

³يسرى محمد أبو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، مصر، 1996، ص ص 20، 21.

بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجيلية"، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، بحيث تعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، اذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك الى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الاسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة (O CRS)¹.

والذي كان الهدف الظاهري من وراء انشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك الى تأسيس الاطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم "قانون البترول الجزائري"

le cod pétrolier saharie (CPS) رقم: 1112/5 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي².

وبعد الاعلان عن وقف اطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقية ايفيان والتي تضمنت أحكاما وبنودا فيما يخص المسائل النفطية.

ثانيا: النفط بعد الاستقلال: لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين هما:

1- قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

أ- اتفاقيات ايفيان 1962 : ان أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي³:

- ابقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛

- استثمار الثروات البترولية ف اطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛

- اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات البترولية؛

¹Hosine malti, "histoire secrète du pétrole algérien", Marino or, Alger, 1997, p 23.

²Hosine malti, op.cit, p 27.

³شهرزاد زغيب وحليمة حلبي، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 04.

-إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

ب-إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH": بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك لنقل وتسويق المحروقات في 31-12-1963 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصرت نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات، ليتطور تدريجياً ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

ج-اتفاق جويلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لثروتها الخاصة¹.

2-بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الايديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها الى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها الى الشركة الوطنية سونطراك، بحيث أمتت الجزائر 51 % من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين، وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا الى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية².

¹Mustapha baba, op.cit, p 28.

²نعيم الظاهر، "دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي"، دار البازوري العلمية، الطبعة الاولى، الأردن، 1998، ص 85.

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تحطى تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا الى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

الفرع الثاني: الامكانيات النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة، أهلتها الى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط.

أولا: الاحتياطات النفطية

تزرخ الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة افريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الرقي للبلاد، وتحتوي حاسي مسعود على 70 % من اجمالي الاحتياطي النفطي، والجدول التالي يبين تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الجدول رقم (03-01): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)

الوحدة (مليون برميل)

| | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-----------|
| 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | السنوات |
| 12200 | 12270 | 11350 | 11800 | 11314 | 11314 | 11314 | الاحتياطي |
| 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | السنوات |
| 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | 12200 | الاحتياطي |
| | | | | 2016 | 2015 | 2014 | السنوات |
| | | | | 12200 | 12200 | 12200 | الاحتياطي |

SOURCE : Organization of opec, annual statistical bulletin, 2005, p 19, 2007, P 17, 2014, P 22, 2016, P 22.

-قائمة الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد، 2017، عن الموقع:

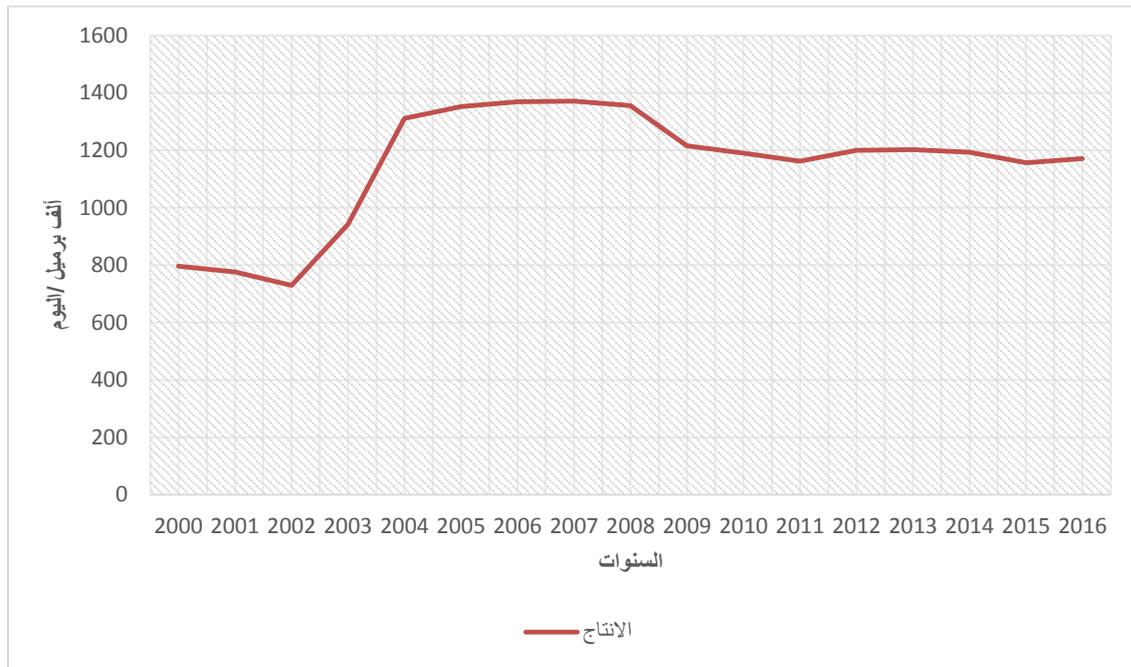
-<https://ar.wikipedia.org/wiki>

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر بقي ثابت خلال السنوات من 2000-2002 بمقدار 11314 مليون للبرميل، ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون للبرميل، ليدخل في مرحلة استقرار منذ 2006 الى غاية 2016 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

ثانيا: الطاقة الانتاجية

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الثانية عشر عالميا من حيث الطاقة الانتاجية، هذا ما أدى بها الى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الانتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام، والشكل التالي يبين لنا تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2016).

الشكل رقم (03-01): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-Organization of opec, annual statistical bulletin, 2007, p21, 2014, p29, 2015, p28, 2016, p28.

-قائمة الدول حسب انتاج النفط، 2016، عن الموقع:

-<https://ar.wikipedia.org/wiki>

نلاحظ من خلال المنحنى أن انتاج النفط في الجزائر بلغ ما قيمته 796 ألف برميل في اليوم سنة 2000، ليرجع ويسجل انخفاضا طفيفا بحيث بلغ 792.9 ألف برميل في اليوم وذلك في سنة 2002، ومع بداية سنة 2003 وحسب ما يبينه المنحنى دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الانتاج، بحيث

عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371.6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية 2007 بالإضافة إلى الآبار المكتشفة في تلك الفترة، إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج لم تستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاض في الإنتاج راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وبقي هذا الانخفاض مستمر إلى غاية 2012 بحيث عرف الإنتاج خلال هذه السنة تحسنا مقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغ 1199.8 ألف برميل في اليوم وذلك بسبب تزايد الطلب العالمي على النفط، ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 ألف برميل يوميا، ليرجع ويسجل انخفاضا من جديد ليصل سنة 2015 إلى 1157.1 ألف برميل في اليوم بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة الإنتاج له في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى قرار منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج من أجل الحد من انخفاض الأسعار، أما سنة 2016 عرف إنتاج النفط في الجزائر ارتفاع طفيف ليصل إلى 1171.0 ألف برميل في اليوم.

الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد الجزائري وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، وتكمن أهميته في النقاط التالية¹:

1- يمثل النفط مصدرا مهما للطاقة: من بين مصادر الطاقة المختلفة يتمتع النفط في الجزائر بالأولوية، على الرغم من اللجوء المتزايد إلى استعمال مصادر جديدة للطاقة: كالطاقة الكهرومائية والفحم، فإن النفط لا يزال المصدر الرئيسي للطاقة اليومية البشرية، وتعود بعض أسباب انتشاره بهذا الشكل السريع إلى الخصائص الفيزيائية التي يتمتع بها من حيث سهولة نقله وتخزينه.

2- يمثل النفط مادة خام أساسية: في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق المطاط والمنظفات الصناعية... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية.

3- يمثل النفط المورد الأول في المداخيل المالية: يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري، بحيث تعتمد الجزائر على أكثر من 97% من صادراتها على المحروقات لتوفير العملة الصعبة، وبالتالي يمثل هذا القطاع المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات إذ يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية.

¹ للمزيد من الاطلاع انظر إلى:

- حكيمة حليمي، "اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر - دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013-2014، ص ص 31-35.
- شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.

4-النفط منتج مهم في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي: إن النفط وكذا الغاز الطبيعي يمثلان نسبة مهمة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث بلغت مساهمة هذه المحروقات في تكوين الناتج لسنة 2006 الى 45.9 %، بينما تراجعت سنة 2014 حيث وصلت الى 27.1 % وذلك راجع الى الانخفاض في أسعار النفط.

5-تزايد أهمية النفط بإنشاء صندوق ضبط الموارد: يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري، كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة والمتشابكة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، وتكمن أهمية الصندوق فيما يلي:

-ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛

-تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز الى الفائض؛

-يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة.

6-اكتساب النفط الجزائري مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي: تحتل الجزائر مكانة هامة على المستوى الدولي في انتاج كل من النفط والغاز، فالجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150 مجموعة نفطية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الافريقية والثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط في الجزائر

لقد أصبح تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري متوقفا على حركة الأسعار النفطية و عوائدها، مما يجعله عرضة لأي صدمة خارجية تهدد أمنه واستقراره.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

عرفت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا لأسعار النفط على العموم دون أن نتجاهل بعض الانخفاضات الناتجة عن بعض الأسباب الطارئة، والجدول التالي يبين تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

الجدول رقم (02-03): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008-2000)

الوحدة(دولار للبرميل)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر البرميل | 28.77 | 24.74 | 24.91 | 28.73 | 38.35 | 54.64 | 66.05 | 74.66 | 98.96 |

SOURCE : Opec, annual statistical bulletin, 2009, p 82.

من خلال الجدول (02-03) يتضح لنا أن أسعار النفط خلال هذه الفترة عرفت تقلبات حادة ومفاجئة، ففي سنة 2000 قدر سعر البرميل من النفط 28.77 دولار، أما سنة 2001 شهدت انخفاضا لسعر النفط بمقدار 4 دولار للبرميل مقارنة للسنة الفارطة، وهذا الانخفاض راجع الى التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أسعار النفط أخذت منحاً تصاعدياً بعد عام 2002 ليبلغ سعر البرميل 28.73 دولار للبرميل سنة 2003 مقارنة مع سنة 2002 الذي بلغ سعر البرميل فيها 24.91 دولار للبرميل، وتواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات لتصل الى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008، وهذا الارتفاع راجع الى الطلب العالمي على النفط وانخفاض سعر صرف الدولار الذي خلف أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2016-2009)

عرف العالم على المستوى الاقتصادي والمالي والسياسة العالمية أحداث عديدة أثرت بشكل كبير على أسعار النفط في الجزائر، الأمر الذي أدى بهذه الأخيرة الى الانخفاض وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2016-2009)

الوحدة(دولار للبرميل)

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|----------------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|-------|------|
| سعر البرميل | 62.35 | 80.35 | 112.92 | 111.49 | 109.38 | 99.68 | 52.79 | 60 |

Source : Opec, annual statistical bulletin, 2009, p 82 , 2016 , p 86.

-أسعار النفط، 2017، عن الموقع:

-<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags>

الفصل الثالث..... دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (03-03): نلاحظ ان سعر النفط سنة 2009 انخفض بشكل كبير حيث بلغ 62.35 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008 الذي بلغ فيها سعر النفط 98.96 دولار للبرميل، وذلك راجع الى الأزمة المالية العالمية وضغطها على أسعار النفط، أما في سنة 2010 ارتفع سعر النفط حيث بلغ 80.35 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2009، واستمر سعر النفط في الارتفاع ليبلغ أكبر قيمة له 112.92 دولار للبرميل سنة 2011 وذلك راجع الى عودة الحالة الطبيعية للانتاج والتجارة العالمية من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من آسيا وافريقيا، ليعاود بعد ذلك الانخفاض حيث بلغ 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 ، ثم 99.68 دولار للبرميل سنة 2014 و يستمر في الانخفاض ليصل 52.79 سنة 2015 بسبب تدهور السوق النفطية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، أما سنة 2016 نلاحظ ارتفاع طفيف لسعر النفط حيث بلغ 60 دولار للبرميل.

المطلب الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

ان التغيرات في أسعار النفط لها أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، هذا بسبب الاعتماد الكبير للجزائر على قطاع المحروقات للنهوض باقتصادها، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة انعكاس تطور أو تغير أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة(2000-2016) منها الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: انعكاس تطور أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

ان تطورات أسعار النفط لها أثر على رصيد الميزان التجاري وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (03-04): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2000-2016)

الوحدة(مليون دولار)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | |
|----------------------|-------|------|------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|
| رصيد الميزان التجاري | 12858 | 9192 | 8616 | 11078 | 13775 | 14351 | 33150 | 32532 | |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| رصيد الميزان التجاري | 39819 | 5900 | 1658 | 26242 | 21490 | 11065 | 4306 | -13714 | -17540 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

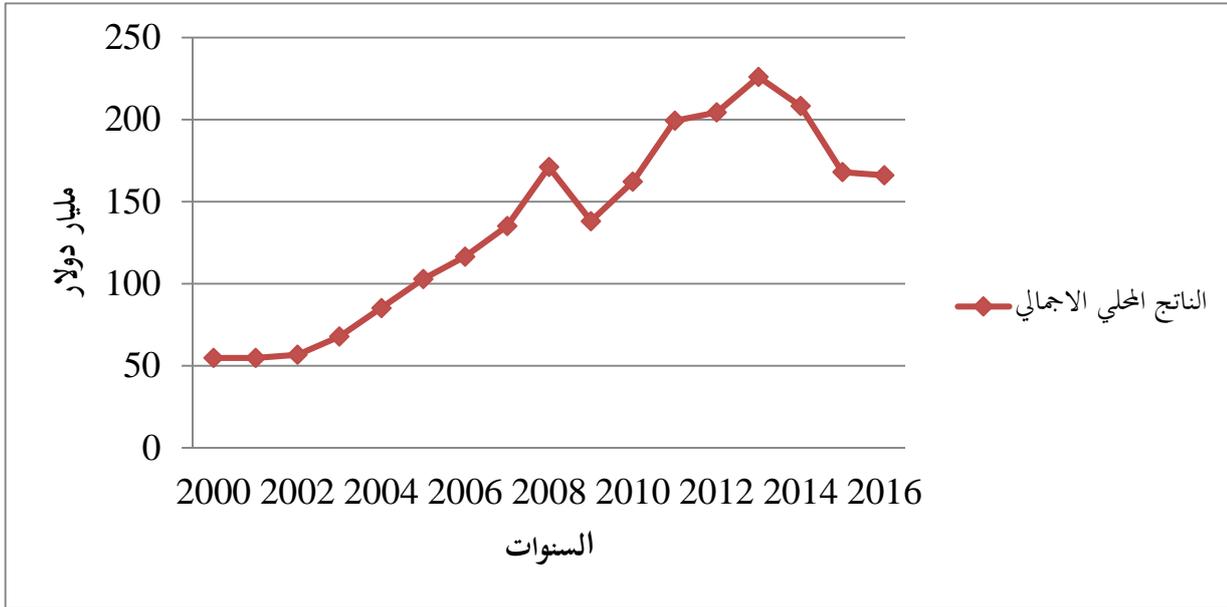
نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-04) تطور رصيد الميزان التجاري حيث حقق هذا الميزان فائضا قدر به 12858 مليون دولار واستمر في تحقيق الفائض وصولا الى حدود 39819 مليون دولار سنة 2008 وهذا الرصيد الايجابي للميزان التجاري نتيجة ارتفاع ايرادات صادرات البترول وارتفاع أسعار البترول، غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 أقلت بظلالها على أسعار البترول التي أثرت بدورها على صادرات الجزائر ليسجل رصيد الميزان التجاري سنة 2009 تراجعا حادا وصل الى 5900 مليون دولار، ليعاود بعدها الارتفاع تماشيا مع ارتفاع أسعار البترول من جديد فحقق فائضا قدر به 16580 و 26242 مليون دولار عامي 2010 و 2011 على التوالي وبعدها تراجع هذا الفائض الى 21490 مليون دولار سنة 2012 ثم الى 11065 مليون دولار سنة 2013 وهذا بسبب الارتفاع في الواردات من السلع الذي رافقه تراجع في الصادرات من المحروقات، أما في سنة 2014 فنلاحظ تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة انهيار أسعار البترول الى 4306 مليون دولار وسجل عجز في رصيد الميزان التجاري في سنة 2015 به 13714- بسبب استمرار الانخفاض في أسعار البترول، ثم ليصل الى 17540- مليون دولار سنة 2016.

وعليه يمكن القول أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بالتغيرات في أسعار النفط من خلال تأثير أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات.

الفرع الثاني: انعكاس تطور أسعار النفط على الناتج المحلي الاجمالي

يعتمد الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بنسبة كبيرة على عائدات الدولة من المحروقات، اذ تفوق هذه النسبة 95 %، والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (02-03): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (2000-2012): المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك Cnis

- (2013-2015): الوكالة الوطنية للاستثمار

- (2016): احصائيات وحصائل وزارة التجارة عن الموقع:

-<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>

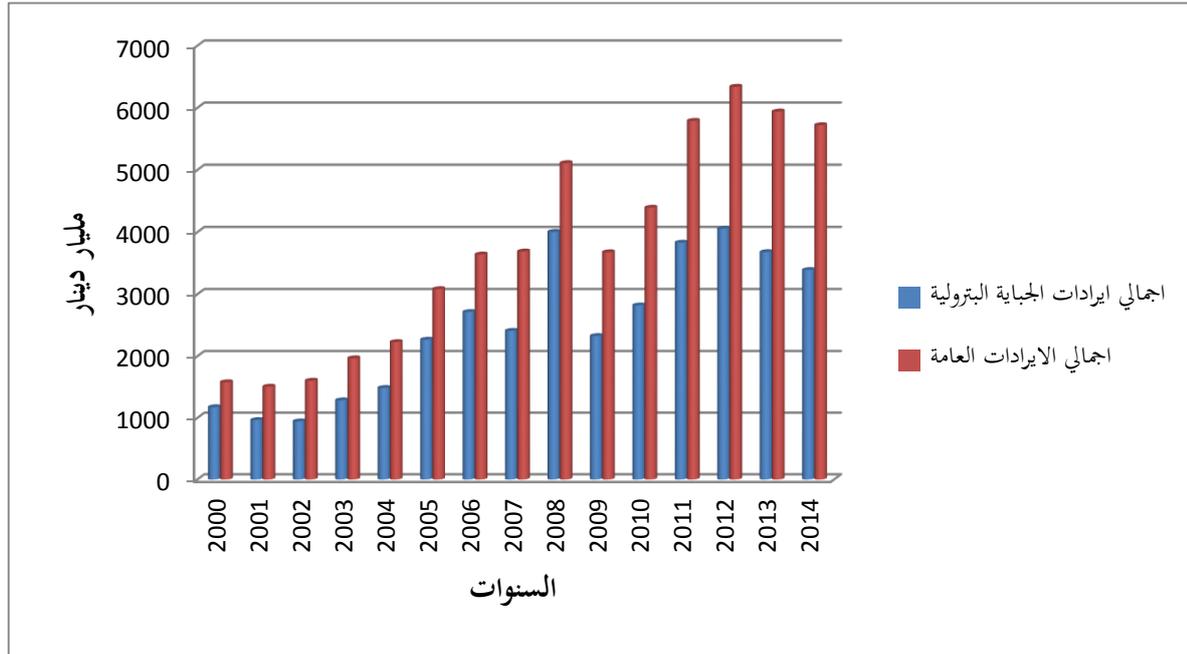
ان الناتج المحلي الاجمالي يتمثل في مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل الحدود الجغرافية للدولة، وعليه نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-03) التطور الملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي ابتداء من سنة 2000 بـ 54.7 مليار دولار، الى غاية سنة 2009 وبسبب الأزمة انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بقيمة 138.11 الا أنه بعد مرور هذه الفترة شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا محسوسا حيث في سنة 2014 قدرت قيمته بـ 208.25 مليار دولار، أما في سنة 2015 انخفض الى 167.99 مليار دولار بسبب تراجع وانخفاض أسعار النفط، ليستمر في الانخفاض ليبلغ 166 مليار دولار سنة 2016.

وعليه يمكن القول أن الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتغيرات في أسعار النفط.

الفرع الثالث: انعكاس تطور أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

تعتبر الجزائر احدى الدول الريعية التي تعتمد أساسا على الجباية البترولية ويمكن ابراز مدى مساهمة هذه الجباية في ايرادات الدولة ووضعية الموازنة العامة للدولة والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03-03): مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (2) و (3).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-03) الارتفاع المستمر في حصيلة ايرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2008-2000) حيث بلغت سنة 2008 ما قيمته 4003.559 مليار دينار، لتراجع في سنة 2009 الى 2327.675 مليار دينار، لتعاود الارتفاع تدريجيا حيث بلغت سنة 2012 ما قيمته 4054.349، لكن خلال سنتي 2013 و2014 نلاحظ تراجع في ايرادات الجباية البترولية الذي صاحبه انخفاض في الايرادات العامة للدولة نتيجة انخفاض اسعار النفط خلال هذه الحقبة، والملاحظ كذلك أن حصيلة الجباية البترولية تكاد تغطي اجمالي الايرادات العامة للدولة.

وعليه يمكن القول أن الجباية البترولية المساهم الأكبر في ايرادات الدولة، وهي تتأثر بالتغيرات في أسعار النفط.

المطلب الرابع: المشاكل والتحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

تواجه الجزائر العديد من العقبات والتحديات في انتاج النفط واستهلاكه باعتباره أهم مورد للثروة الاقتصادية في الجزائر والمصدر الرئيسي للطاقة، الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية الى وضع بعض المقترحات للحد من هذه التحديات والمشاكل.

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

هناك جملة من المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر أهمها ما يلي¹:

- ان صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطر المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف الى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال؛
- ان النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضاً مما ينعكس سلباً على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر الى تقلبات واسعة، علماً بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة سياسية أكثر منه تبعاً لقوى العرض والطلب في السوق الحرة؛
- محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط من خلال الضغط على الحكومات المنتجة يضاف الى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها؛
- ان أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأثيراً على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على ادارة الأزمات الدورية، وتوظيفها لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، مما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها، وينقل الأزمة كلية الى الدول النامية والتي تتأثر سلباً وبشدة لطبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الجزائري؛
- ان الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، وكذلك ارتفاع أسعار النفط سوف يؤدي في النهاية الى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود هذا البديل فان من الصعب رجوع الطلب على النفط الى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

¹مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07 و08 أبريل 2008، ص ص 13، 14.

الفرع الثاني: تحديات قطاع النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة من أهمها¹:

-**التحدي الأول:** مادة النفط مادة ناضبة وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح؛

-**التحدي الثاني:** لايزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثالية والبديلة من حيث القيم الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة قطاعات انتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسيجية وشركات الحديد والصلب والصناعات البتروكيمياوية، بالإضافة الى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كالوقود لإحلال المنتجات البترولية المازوت مثلا ، البوتان، محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية، وبالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة وتحتل شركة سوناطراك البترولية المرتبة الرابعة حوالي 65 بليون قدم مكعب في انتاج الغاز عالميا وتطمح الى توسيع شركتها التابعة لها لاستخراج الغاز في اسبانيا والتمكن من ولوج السوق الصينية؛

-**التحدي الثالث:** ضريبة الكربون هي ضريبة تعزز دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي(بترو/غاز) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود، كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، مما يؤدي الى ارتفاع ثمن هذا الغاز وبالتالي انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وبالتالي إيجاد بدائل لها وهو نفس الأمر للبترو؛

-**التحدي الرابع:** لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضح في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على أكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فان أكبر عملية دمج تمت باندماج شركة اكسون مع شركة موبيل لتصبح أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة، حيث أن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت الى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة².

¹ عادل عمراوي، "بدائل التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص:

السياسة العامة والادارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 37، 38.

² مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفرع الثالث: الاقتراحات المقدمة من أجل حل المشاكل التي تواجه قطاع النفط في الجزائر

هناك العديد من الاقتراحات نذكر أهمها فيما يلي¹:

- لا بد من تحويل التعامل بالأورو حتى يمكن تفادي الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الدولار؛
- تنويع مصادر استيراد السلع وخاصة من مناطق التعامل بالدولار لأنها ستكون أسعارها أقل مقارنة بالأورو؛
- البحث المستمر عن الأسواق الجديدة والمحافظة على سعر النفط عن طريق تجمع الأوبك؛
- تشجيع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط على أعمال الحفر والاستكشاف بهدف البحث عن حقول جديدة لزيادة الانتاج؛
- الدخول في تحالفات استراتيجية خاصة في ميدان البحث والتطوير من أجل الاستفادة من التطور التكنولوجي؛
- لا بد من قيام شركة سوناطراك بالبحث عن آبار جديدة للنفط في المناطق الافريقية مثلما هو الحال في البيرو.

¹المرجع نفسه، ص 17.

المبحث الثاني: دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

يمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسيا في خططها التنموية وسياستها الاقتصادية، ومن خلال اعتبار الصادرات عنصر مهما في التنوع الاقتصادي، فزيادة الصادرات غير النفطية يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لتنوع مصادر الدخل ولمواجهة أي انعكاسات سلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

نتيجة لتمييز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لازما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية، ولمواجهة هذه التحديات قامت الجزائر بعدة إجراءات وتحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع.

الفرع الأول: الاجراءات التنظيمية لترقية الصادرات غير النفطية

قامت الدولة بانتهاج العديد من الاجراءات و الاصلاحات وهذا من أجل الدفع بعملية ترقية التصدير خارج قطاع المحروقات والحصول على موارد أخرى للايرادات والدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو، ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي:

أولاً: التحرير الكلي للعمليات التصدير

إن عملية التصدير في الجزائر لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا الوضع يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا الى نظام بنك الجزائر رقم 13-191.

ثانياً: المزايا أو التسهيلات الضريبية

تمنح السلطات العمومية مجموعة من الامتيازات الضريبية عندما يتعلق الأمر بعمليات التصدير، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي²:

-الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA؛

-الاعفاء من الحقوق الجمركية؛

¹فصل بملولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، العدد 11، ورقة، 2012، ص 119.

²مراد ناصر، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 02، ورقة، 2003، ص 27.

- إعفاء عمليات البيع الموجهة للتصدير من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء عمليات تأدية الخدمات الموجهة للتصدير من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني بالنسبة لعمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير.

ثالثا: المزايا أو التسهيلات الجمركية

يتمثل دور التعريف الجمركية في ترقية الصادرات من خلال التسهيلات الجمركية التي تهدف الى

تسهيل عمليات الجمركة وتقليص مدتها وتمثل في المزايا التحفيزية التالية¹:

- الغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا؛
 - قبول تصريح غير كامل في ظل الاجراءات المعجلة للعملية الجمركية أي بتقديم تصريح أولي مؤقت ومبسط بدلا من التصريح المفصل ويطبق على المنتجات الحساسة للتلف مثل: المواد الغذائية القابلة للتلف طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك؛
 - إجراءات جمركية مباشرة التي تسمح بإتمام جميع الاجراءات داخل مؤسسة التصدير(فحص البضائع في المحل) طبقا للمادة 94 من قانون الجمارك؛
 - نظام القبول المؤقت الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات أو عرض البضائع في المعارض والتظاهرات الاقتصادية رغبة في التصدير وتوسيع المنافذ طبقا للمادة 193 والمادة 196 من قانون الجمارك؛
 - يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و63 من المرسوم 01-07 المؤرخ في 03 فيفري 2007.
- كما قامت الجزائر بالانضمام الى الاتفاقية الدولية للنسق لتصنيف البضائع وترميزها.

رابعا: المزايا أو التسهيلات المالية

على ضوء قانون النقد والقرض والذي أعطى نصيب للتجارة الخارجية لاسيما جانب التصدير قواعد

¹ريان زير، "أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص ص 102، 103.

لتشجيع التصدير والمتمثلة في¹:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات؛

- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات؛

- تكمن المساعدات المالية في اطار ترقية الصادرات في ثلاث عمليات يركز عليها التصدير:

1-عملية البحث عن الأسواق الخارجية: فعملية البحث أحيانا تكون مكلفة وعليه تمنح مساعدات مالية للمؤسسات تمكنها من اكتشاف ذلك؛

2-عملية التحضير للتصدير: تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض عملية الصنع أو لتمويل استثمارات كخلق فروع بالخارج؛

3-عملية التصدير: تحتاج الى دعم على شكل قروض والتي تسمى بقروض التصدير القصيرة أو طويلة الأجل.

الفرع الثاني: استحداث مؤسسات لترقية الصادرات

من أجل تنمية الصادرات غير النفطية، انشئت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة، تتمثل فيما يلي:

أولا: وزارة التجارة الوطنية

تعد وزارة التجارة المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية، حيث نص المرسوم التنفيذي المحدد لصلاحيات وزير التجارة على جملة من المهام يقوم بها هذا الأخير في سبيل ترقية الصادرات غير النفطية. وبالضبط في المادة الثانية منه تنشأ لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية لجنة متابعة التجارة الخارجية تدعى "اللجنة"، تكلف بالمهام التالية²:

- متابعة وتحليل تدفقات المبادلات التجارية (الصادرات والواردات)؛

- اقتراح كل تدبير يهدف الى ترشيد الواردات؛

- اقتراح كل تدبير في ايطار ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

¹ محمد رملي ولخضر عدوكة، "الصادرات غير النفطية والنمو في الجزائر -دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب-"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 09، الوادي، ص 56.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2009، ص 7.

- اقتراح كل تدبير يسهل التجارة الخارجية؛

- المساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية.

ثانيا: الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية promex

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا، وضعت تحت وصاية وزارة التجارة وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي (327/96) الصادر في 1 أكتوبر 1996 التي تحدد المادة الرابعة منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالتالي¹:

- يصدر ويوزع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات والإدارات؛

- يساهم في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية؛

- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرافية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية الى الأسواق الخارجية وتكاثرها فيها؛

- ينجز كل الدراسات المستقبلية ويجند كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية؛

- يتصور ويقدم الخدمات التي من شأنها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم؛

- إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية الى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛

- يقيم ويطور علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا في مجال التجارة الخارجية.

ثالثا: الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة caci

انشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (93/96) الصادر في 03 مارس 1996 وقد كلفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية وزارة التجارة²، وتتمثل مهامها في³:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، 1996، ص 10.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2010، ص 11.

³ عائشة خلوفي وآخرون، "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11 و12 مارس 2013، ص ص 18، 19.

-تنظم كل المظاهرات الاقتصادية مثل: المعارض والمناظرات التي تهدف الى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها؛

-تزويد المستثمرون الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها؛

-تقوم بكل عمل يهدف الى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها؛

-تبادل بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدولية بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة؛

-توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة؛

-تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

رابعاً: الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات cagex

تعتبر الشركة "كاجكس" عاملاً من عوامل ترقية وتطوير الصادرات لما تشكله من ضمان للمصدرين، وقد اهتمت الجزائر بإحاطة هذه الشركة من كل الجوانب لتنظيمها قانونياً، وفي ما يلي سنسرد المبادئ التي تعتمدها الشركة لمزاولة نشاطها¹:

-مبدأ ضمان المنتج الجزائري بغرض تشجيع الانتاج الوطني، يتم ضمان الأخطار الناتجة عن تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية الى الخارج؛

-مبدأ التمييز بين المشتري العمومي والمشتري الخاص، إن التفرقة بين الطبقة القانونية للمشتري لها أهميتها في تقدير الأخطار؛

-الشركة "كاجكس" لا تعوض أبداً خطأ المؤمن له، بحيث تقوم بدراسة الوضعية أولاً، فإذا تبين بأن هناك نزاع بين المصدر والمستورد توقف الشركة عملية التعويض؛

-مبدأ الاخطار غير المغطاة من طرف شركة "كاجكس".

¹ أسماء عشاري، "النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق، الجزائر، 2014-2015، ص ص 12-28.

خامسا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex

الهدف منها تشجيع المبادلات التجارية خارج قطاع المحروقات ومهمتها إعلامية واستشارية فضلا على تقديم الدعم للمؤسسات الجزائرية عبر كافة المراحل ضمن مسعاها التجاري، وهي تخضع لوصاية الوزير المكلف بالتجارة¹.

سادسا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex

وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وأبرز مهامها تتجلى فيما يلي²:

-برمجة وتنظيم المشاركة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تنظم في الخارج؛

-برمجة وتنظيم أسواق ومعارض متخصصة ذات طابع وطني ودولي؛

-تقديم المقاييس الاقتصادية.

سابعا: الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين Anexal

وهي تشكل إطارا واضحا، يسمح بمنح منبر للتشاور وأرضية رسمية لمعالجة مختلف المشاكل الميدانية التي يلاقيها المصدرون، وهذا على مستوى جميع نقاط سلسلة التصدير³.

ثامنا: إنشاء المناطق الحرة

تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرين المقيمين بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا يتعدى نسبة التصريفات 20% من الانتاج⁴.

¹تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، عن الموقع:

<https://www.elmouwalin.dz/?/date de consultation le 13/05/2017>

²وزارة التجارة، نشرة خاصة، الجزائر، 2011، ص 44.

³وهيبة مسعودي، "أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي:

الافتتاح على الاستثمار الخاص في الجزائر، 2014-2015، ص 6، عن الموقع:

<https://manifst.univ-ouargla.dz/date de consultation le 13/05/2017>

⁴منور أسيرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)"، مجلة الباحث، العدد 02، ورقلة، 2003، ص ص 40، 41.

تاسعا: تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات Fspe

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا للموارد المتوفرة¹.

عاشرا: تصميم برنامج جزائري-فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات

وهو برنامج جزائري-فرنسي انطلق بتاريخ 29 جوان 2008 بهدف دعم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز قدرات التصدير لدى عامة المجموعات التجارية الجزائرية مع التركيز الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2.1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية وهو موجه الى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير و الاعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية².

المطلب الثاني: إنجازات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر وتحليل تطور كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، إضافة الى تطور الصادرات غير النفطية وتركزها السلعي والجغرافي.

الفرع الأول: حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري

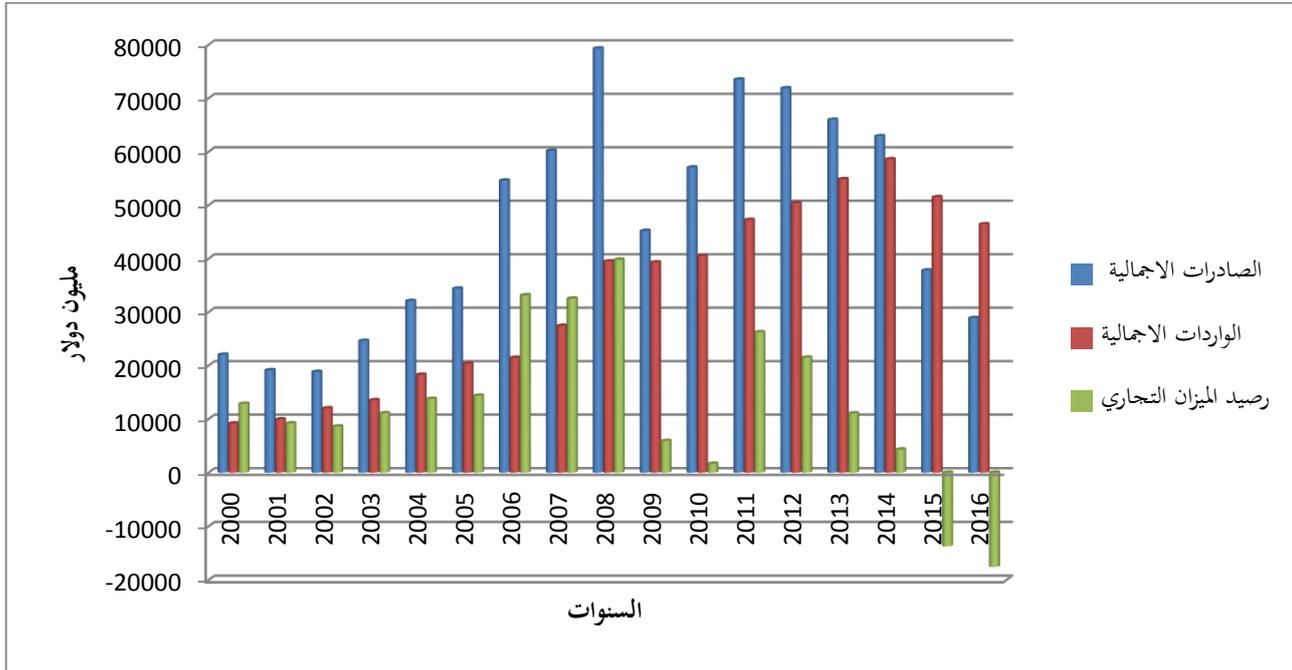
إن حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر عرفت عدة تغيرات ناتجة بالدرجة الأولى عن التغير الحاصل في الصادرات من سنة الى أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ترقية الصادرات، عن الموقع:

[https://www.elmouwalin.dz/spip.php?page=imprimer&id-article=5131/date de consultation le 14/05/2017.](https://www.elmouwalin.dz/spip.php?page=imprimer&id-article=5131/date%20de%20consultation%20le%2014/05/2017)

²شهرزاد برواين، "العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، مستغانم، 2015، ص 175.

الشكل رقم (03-04): تطور حصيلة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

-تقرير المركز الوطني للإعلام والاحصاء cnis

-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية عن الموقع:

-<https://www.algex.dz>

-احصائيات وحصائل وزارة التجارة عن الموقع:

-<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>

من خلال تحليلنا للشكل أعلاه، نلاحظ بأن الصادرات الاجمالية للجزائر بلغت 22031 مليون دولار سنة 2000، ثم انخفضت لتصل سنة 2002 ما قيمته 18825 مليون دولار، ثم لتعاود الارتفاع بشكل مستمر لتبلغ 34395 مليون دولار سنة 2005، حيث شكلت المحروقات القيمة الأكبر لصادرات هذه السنة ويرجع التحسن في مستوى الصادرات هذه الفترة الى الارتفاع الذي عرفه سعر النفط، وتواصل الارتفاع في قيمة الصادرات الاجمالية حيث وصل ذروته سنة 2008 الى ما قيمته 79298 مليون دولار، ولكن يتبع هذه الزيادة انخفاض مريع في قيمة الصادرات الاجمالية في سنة 2009 وصل الى 45194 مليون دولار أمريكي، وذلك راجع الى الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت الى انخفاض الطلب على النفط خلال نفس السنة، وبعدها استرجعت الصادرات تحسنها خلال الفترة 2010-2012، لتصل ما قيمته 71866 مليون دولار سنة 2012، وذلك راجع الى زيادة الطلب على النفط، تم تراجع لتصل سنة 2014 ما قيمته 62886 مليون دولار وهذا راجع الى تراجع

سعر برميل النفط حوالي 60 دولار للبرميل في هذه السنة، عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في قيمة الصادرات الاجمالية حيث وصلت الى 37787 وذلك بسبب تراجع الطلب على النفط من جهة، وعلى القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة 97 % في تصدير المحروقات من جهة أخرى، حيث استمرت الصادرات الاجمالية في الانخفاض لتصل الى ما قيمته 28880 مليون دولار سنة 2016.

أما بالنسبة للواردات فإننا نلاحظ انتقالها من 9173 مليون دولار أمريكي سنة 2000 الى 46420 مليون دولار أمريكي سنة 2016 حيث إننا نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب في حصيلة الواردات مثلها مثل حصيلة الصادرات والسبب راجع في ذلك الى اعتمادها في الأساس على الصادرات، أي ترتبط قيمة الواردات على عوائد الصادرات.

أما الميزان التجاري فقد حافظه على حالة الفائض، بقيم متذبذبة خلال الفترة (2000-2014)، حيث أخذ أكبر قيمة له في سنة 2008 بقيمة 39.819 مليون دولار أمريكي وذلك لأن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع الى الأسعار القياسية التي عرفها النفط خلال تلك الفترة، أما أدنى قيمة له كانت سنة 2014 بقيمة 4306 مليون دولار أمريكي وما يفسر هذا الانخفاض في رصيد الميزان التجاري هو الانخفاض الذي عرفته الصادرات خلال نفس السنة بسبب التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، أما خلال سنتي 2015 و 2016 فقد عرف الميزان التجاري عجزا بقيمة 13714- و 17540- مليون دولار على التوالي.

الفرع الثاني: تطور قيمة الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2016)

عملت الجزائر على ترقية صادراتها خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري وذلك بانتهاج مجموعة من الاصلاحات على مستوى الاقتصاد الوطني من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات لترقية الصادرات خارج المحروقات ورفع قيمتها ضمن قائمة التجارة الخارجية في الجزائر والجدول الموالي يبين نمو هذه الصادرات:

الجدول رقم (03-05): تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | الصادرات غير النفطية | الصادرات الاجمالية | نسبة الصادرات غير النفطية من الصادرات الاجمالية |
|---------|----------------------|--------------------|---|
| 2000 | 612 | 22031 | 2.77 |
| 2001 | 648 | 19132 | 3.38 |
| 2002 | 734 | 18825 | 3.89 |
| 2003 | 853 | 24612 | 3.46 |
| 2004 | 998 | 32082 | 3.11 |
| 2005 | 1099 | 34395 | 3.19 |
| 2006 | 1158 | 54610 | 2.12 |
| 2007 | 1332 | 60163 | 2.21 |
| 2008 | 1937 | 79298 | 2.44 |
| 2009 | 1066 | 45194 | 2.35 |
| 2010 | 1526 | 57053 | 2.67 |
| 2011 | 2062 | 73489 | 2.80 |
| 2012 | 2062 | 71866 | 2.86 |
| 2013 | 2165 | 65971 | 3.26 |
| 2014 | 2582 | 62886 | 4.10 |
| 2015 | 2063 | 37787 | 5.45 |
| 2016 | 2060 | 28880 | 7.13 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2000-2004) عن الموقع:

-<https://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture>

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2000-2015) عن الموقع:

-<https://www.andi.dz/index.php/or/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

-احصائيات وحصائل وزارة التجارة (2016) عن الموقع:

-<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>

بعد قراءة نتائج الجدول رقم (03-05) نلاحظ أن الصادرات غير النفطية تواصل في تحسنها بشكل محسوس خلال الفترة المعنية، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 حيث بلغت 612 مليون دولار، ثم ارتفعت قيمة الصادرات الغير نفطية سنة 2001 لتبلغ 648 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 3.38 % من

الصادرات الاجمالية، ثم تستمر في الارتفاع الى غاية 2008 حيث بلغت 1937 مليون دولار أي ما قيمته 2.44 % من اجمالي الصادرات، ثم انخفضت الى 1066 مليون دولار سنة 2009، ثم لتعاود الارتفاع من جديد لتحقيق أعلى قيمة لها سنة 2014 حيث بلغت 2582 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 4.10 % من اجمالي الصادرات، ثم تنخفض قليلا في سنة 2015 لتبلغ 2063 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 5.45% من اجمالي الصادرات، أما في سنة 2016 بلغت الصادرات غير النفطية 2060 مليون دولار من اجمالي الصادرات بنسبة 7.13 % وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة المدروسة.

ولكن تبقى هذه النسبة ضعيفة جدا أمام ما حققتة الدول الاخرى في تنمية صادراتها، وذلك لقلة تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بسبب ضعف الانتاج في الجزائر.

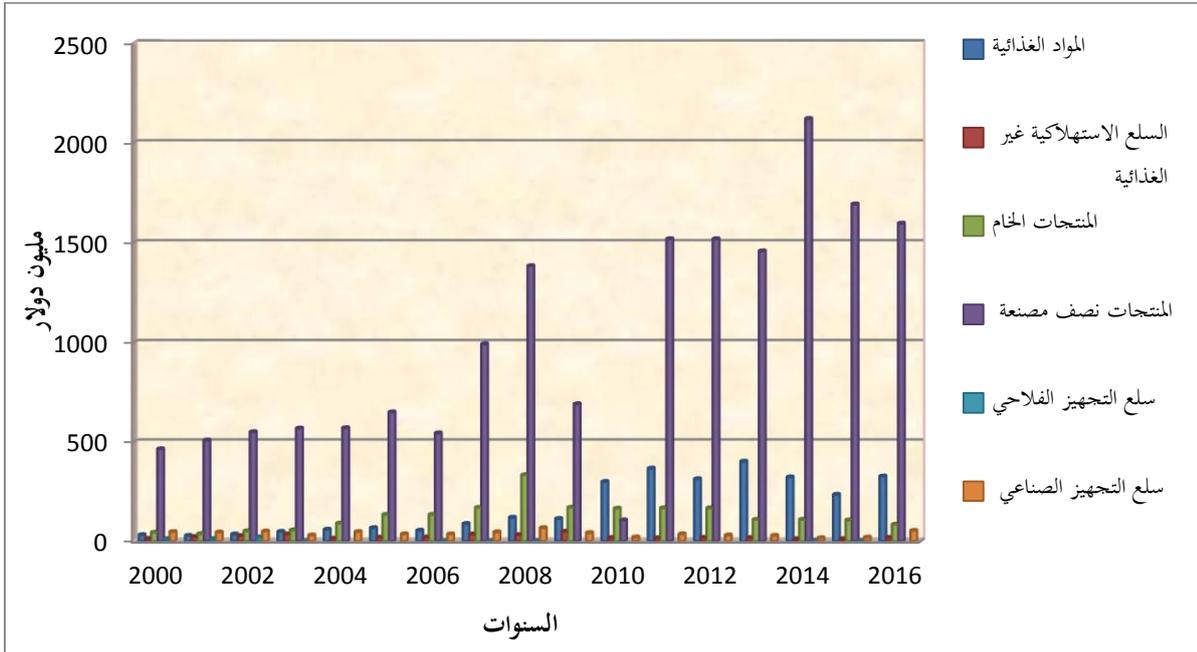
الفرع الثالث: التركيز السلعي والجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

سنحاول من خلال هذا الفرع تحليل التركيب السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر وإبراز أهم المتعاملين (الدول المتعاملة) معها خارج النفط.

أولا: التركيز السلعي للصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يوضح الشكل الموالي أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات غير النفطية في الجزائر وفق التركيب السلعي:

الشكل رقم (03-05): التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (4).

من خلال الشكل (03-05) يتبين لنا أن الصادرات غير النفطية في الجزائر تتركب من 6 أصناف أساسية، ومنه سنقوم بتحليل كل سلعة من التركيب السلعي على حدى كالتالي:

1-المنتجات نصف مصنعة: تحتل المنتجات نصف مصنعة قائمة الصادرات خارج المحروقات من خلال الشكل (03-05) فقد شهدت ارتفاعا مستمرا في قيمتها من 465 مليون دولار أمريكي سنة 2000، الى 1384 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ثم تراجعت قيمتها الى أن وصلت 106 مليون دولار سنة 2010، ثم عادت لترتفع لتصل 1519 مليون دولار أمريكي لكلا السنتين 2011 و 2012، ثم لتتخفف من جديد لتصل 1458 مليون دولار أمريكي سنة 2013، ثم لتعاود الارتفاع لتصل 2121 مليون دولار أمريكي وذلك سنة 2014 وهي أعلى قيمة حققتها هذه المنتجات خلال الفترة المدروسة، أما سنة 2015 فبلغت قيمة هذه المنتجات 1693 مليون دولار، لتصل سنة 2016 الى 1597 مليون دولار.

2-المنتجات الخام: تصدر المنتجات الخام المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطية، فمن خلال الشكل (03-05) نلاحظ أن هذه المنتجات عرفت انتعاشا من 2000 الى غاية 2008، حيث ارتفعت من 44 مليون دولار أمريكي سنة 2000 الى 334 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2009 حيث قدرت بـ 170 مليون دولار أمريكي، ثم 165 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ثم 167 مليون

دولار أمريكي لكلا السنتين 2011 و 2012 ثم 109 مليون دولار أمريكي لسنتي 2013 و 2014، لتتخفص الى 106 مليون دولار سنة 2015 و 84 مليون دولار سنة 2016.

3-المواد الغذائية: احتلت صادرات المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات غير النفطية، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا مستمرا حيث انتقلت من 32 مليون دولار أمريكي سنة 2000 الى 59 مليون دولار أمريكي سنة 2004 ثم 119 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم شهدت قيمتها انخفاضا طفيفا سنة 2009 لتبلغ 113 مليون دولار أمريكي، ثم لتعاود الارتفاع من جديد لتبلغ 402 مليون دولار سنة 2013، ثم تتراجع لتصل سنة 2014 ما قيمته 323 مليون دولار أمريكي، و 235 مليون دولار سنة 2015، ثم تعاود الارتفاع الى 327 مليون دولار سنة 2016.

4-سلع التجهيز الصناعي: تتصدر المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات غير النفطية، حيث نلاحظ من خلال استقرارنا للشكل، أنها سجلت قيما متذبذبة من سنة الى أخرى، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 67 مليون دولار أمريكي، أما أدنى قيمة لها فقد سجلتها سنة 2014 بقيمة 16 مليون دولار أمريكي، وقد بلغت خلال سنتي 2015 و 2016 ما قيمته 19 و 53 مليون دولار على التوالي.

5-السلع الاستهلاكية غير الغذائية: احتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الخامسة ضمن قائمة الصادرات غير النفطية، حيث نلاحظ من خلال الشكل أنها سجلت قيما متذبذبة من سنة 2000 الى 2008، ثم سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بقيمة 49 مليون دولار أمريكي، ثم أخذت قيمتها في الانخفاض ابتداء من سنة 2010، حيث سجلت سنة 2014 و 2015 أدنى قيمة لها 11 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2016 فسجلت 18 مليون دولار.

6-سلع التجهيز الفلاحي: سجلت سلع التجهيز الفلاحي قيما شبه معدومة خلال بعض سنوات الدراسة، أي أن الجزائر لا تصدر سلع التجهيز الفلاحي وهذا ما تظهره القيم المعدومة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

ثانيا: التركيز الجغرافي لصادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2005-2014)

تتركز الصادرات غير النفطية في الجزائر في دول معينة من العالم أبرزها ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06) أهم العملاء الرئيسيين للجزائر خارج قطاع النفط خلال الفترة (2005-2014)

الوحدة(مليون دولار)

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الدول | 127 | 81 | 139 | 237 | 40 | 169 | 252 | 448 | 658 | 844 |
| المناطق المنخفضة | 135 | 190 | 125 | 222 | 156 | 300 | 468 | 500 | 345 | 435 |
| اسبانيا | 189 | 215 | 353 | 435 | 216 | 224 | 211 | 204 | 163 | 515 |
| فرنسا | 63 | 115 | 150 | 240 | 93 | 118 | 164 | 149 | 96 | 134 |
| ايطاليا | 19 | 16 | 8 | 6 | 3 | 17 | 27 | 30 | 70 | 85 |
| بريطانيا | 3 | 1 | 0 | 3 | 11 | 1 | 0 | 1 | 47 | - |
| مالطا | 32 | 50 | 60 | 70 | 41 | 60 | 75 | 38 | 42 | 71 |
| تونس | 77 | 101 | 108 | 56 | 24 | 30 | 20 | 52 | 41 | 38 |
| المغرب | 0 | 0 | 0 | - | 0 | 4 | 15 | 78 | 39 | 31 |
| العراق | 69 | 114 | 7 | 140 | 70 | 35 | 35 | 13 | 39 | 40 |
| تركيا | | | | | | | | | | |

المصدر: تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء cnis

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-06) أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الاوروبي (اسبانيا، فرنسا، ايطاليا...) وذلك راجع الى قرب الموقع الجغرافي والروابط التاريخية بينهم وبين الجزائر ثم تليها دول المناطق المنخفضة هذا بالإضافة الى دول الجوار تونس، المغرب، ودول أخرى العراق وتركيا.

أما من حيث التركز الجغرافي للصادرات غير النفطية في الجزائر فنلاحظ تركيزها الشديد بحوالي 79 % منها في الدول العشرة الأولى، وحوالي 41 % تتركز في دول الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير في الجزائر

رغم الفرص المتاحة أمام التصدير خارج المحروقات في الجزائر، إلا أن هذه العملية تواجه عددا من العقبات والتي من شأنها أن تؤدي الى الاخفاق في تحقيق المسعى، هذه العقبات يمكن اجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: العقبات على المستوى الجزئي

تواجه الجزائر العديد من العقبات على المستوى الجزئي منها¹:

¹وصاف سعدي، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002، ص 7.

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية؛
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك مواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح اختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية والخاصة) في مجال التصدير، وتمثل في¹:
- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة . يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير (التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة،...) تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية؛
- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع: حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة التي تركز على الجانب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع. وعليه فالصادرات من منتجات الاستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة لخدمات ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أو من خارج المؤسسة.
- مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية.

¹ المرجع نفسه، ص 7.

الفرع الثاني: العقبات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

هناك العديد من العقبات المرتبطة بالمحيط الاقتصادي للجزائر منها¹:

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية؛
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الريح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي؛
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

الفرع الثالث: العقبات المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي

يتميز المحيط المؤسسي والتشريعي للصادرات غير النفطية بالخصائص التالية²:

- صعوبة التطبيق العملي بالإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة بغية ترقية وتشجيع الصادرات؛

¹ للمزيد من الاطلاع أنظر الى:

-مصطفى بن ساحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، 2010-2011، ص ص 80-84.

-وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

-ريان زير، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² للمزيد من الاطلاع انظر الى :

-سكينة ابن حمود، "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة جامعة عنابة، عدد 14، ديسمبر 2000، ص 216، 217.

-همزة العوادي وجمال خنشور، "إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد 19، بسكرة، 2016، ص ص 166، 167.

-وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 8، 9.

الفصل الثالث..... دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

- التباطؤ في ادراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية؛
- عدم امتلاك المصدرين المعلومات والبيانات الكافية عن الأسواق الدولية التي تمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم ادراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط؛
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك؛
- عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة: فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق.

المبحث الثالث: دعم التنوع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر

ان التنوع هو التقليل من الاعتماد على المورد الواحد والانتقال الى مرحلة تتمين القاعدة الزراعية والصناعية وخلق قاعدة انتاجية، ولهذا كان من الضروري على الاقتصاد الجزائري الابتعاد عن المورد الواحد وهو النفط والتوجه نحو الاعتماد على قطاعات أخرى من زراعة وصناعة وسياحة وهذا من أجل تحصيل إيرادات أوفر للنهوض بالاقتصاد المحلي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: القطاع الزراعي كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول، حيث ساهم هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فانه وبدون القطاع الزراعي لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية المرجوة، لهذا أولت الدولة عناية خاصة للقطاع الزراعي منذ أول وهلة للاستقلال وهذا من خلال مختلف البرامج والمخططات والسياسات الاقتصادية والزراعية المتعاقبة.

الفرع الأول: أهمية القطاع الزراعي

تنبع أهمية القطاع الزراعي من خلال:

-توفير الحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع: حيث يساهم القطاع الزراعي في توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان، فعدم الاهتمام بالقطاع الزراعي يؤدي الى المجاعة ويهدد بشكل كبير آفاق الانعاش الاقتصادي للبلد، كما يزيد من حدة أثر الفقر والأمراض المتفشية والتي تؤثر على تطور اقتصادنا¹.

-تأمين النقد الأجنبي: يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها، وعن طرق احلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الانتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية².

-تكوين رأس المال: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لزيادة التكوين الرأسمالي، الذي يشكل المصدر الرئيسي للاستثمار في الأنشطة المزدهرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى³.

¹علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 28.

²فوزية غربي، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 85.

³صقر أحمد صقر، "التنمية الاقتصادية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2004، ص 571.

-تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة الى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الانتاجية بالنسبة الى المواد الأساسية الأخرى التي تبقى امكانية الوصول الى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، اذ أن كل الشروط متوفرة، ماعدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع، والتركيز على سبل الاستفادة من الامكانيات الهائلة لهذا القطاع¹.

-يساهم في امتصاص البطالة: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الكثيفة العمل أي التي تعتمد على يد عاملة كثيرة، لهذا يمكن أن يعتبر من أهم القطاعات التي تساهم في امتصاص البطالة، حيث يشتغل في هذا القطاع بالجزائر 26.6% من نسبة العاملين، ورغم ذلك تبقى هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة مع بقية دول العالم، وهذا لكون أن العمل في القطاع الزراعي الوطني لازال يتسم بطابع الموسمية وهو ما يشير الى أن العمل في القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وبالتالي فأغلب العمال في هذا القطاع هم عمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة الى أخرى².

-الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة: ان للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع تتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية، كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما الى ذلك³.

الفرع الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تعد الزراعة من أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر، لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات.

أولا: المساحة المخصصة للزراعة

ان الجزائر من البلدان الكبيرة من حيث المساحة وعلى الرغم من ذلك نجد أن الجزء المخصص للزراعة ضئيل جدا وهذا ما يوحه الجدول التالي.

¹ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² عمر جنينة ومديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 14.

³ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الجدول رقم (03-07): عدد السكان الكلي والمساحة الجغرافية والمزروعة لعام 2014

الوحدة السكان (ألف نسمة)

المساحة (ألف هكتار)

| الدولة | اجمالي عدد السكان | المساحة الجغرافية | المساحة المزروعة | نصيب الفرد من المساحة (هكتار) | |
|---------|-------------------|-------------------|------------------|-------------------------------|----------|
| | | | | الجغرافية | المزروعة |
| الجزائر | 39500.00 | 238174.10 | 8465.04 | 6.03 | 0.21 |
| تونس | 10996.00 | 16230.00 | 5205.62 | 1.48 | 0.47 |
| المغرب | 33921.20 | 71085.00 | 9186.50 | 2.10 | 0.27 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، السودان، 2015، ص 7،6.

من خلال الجدول رقم (03-07) نلاحظ أن المساحة المستغلة فعلا في الزراعة لا تمثل الا ما نسبته 3.55% من اجمالي المساحة وهي نسبة ضعيفة جدا تعود بالأساس الى أن الحكومات المتعاقبة ونظرا للاعتماد الشبه كلي على النفط والغاز وارتفاع أسعار هذه المحروقات لم تكن تولي الأهمية اللازمة للفلاحة كمصدر من مصادر الدخل ولو قارنا هذه النسبة بنسب دولتي تونس والمغرب نجد أنه وفي نفس السنة أي 2014 نسبة المساحة المزروعة الى المساحة الاجمالية قدرت تواليا بالنسبة لتونس والمغرب بـ 32% و 13%.

أيضا نصيب الفرد من المساحة المزروعة يقدر بـ 0.21 هكتار فقط وهو نصيب ضئيل بالمقارنة بنصيبه من المساحة الكلية وأيضا نجد أن دولتي المغرب وتونس نصيب الفرد في كل منهما من المساحة المزروعة أفضل مما هو موجود في الجزائر حيث بلغ ولنفس السنة 0.47 هكتار في تونس و 0.27 هكتار في المغرب.

ثانيا: استخدام الأراضي الصالحة للفلاحة

تتوزع اجمالي الأراضي الزراعية والتي مساحتها تبلغ 48729.2 ألف هكتار الى أراضي (مساحة) مخصصة للمحاصيل المستديمة، أراضي المحاصيل الموسمية ومساحات متروكة ومساحة للغابات وأخيرا أراضي متروكة كمراعي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03-08).

الجدول رقم (08-03): استخدام الأراضي لعام 2014

الوحدة (ألف هكتار)

| الدولة | مساحة المحاصيل المستديمة | | مساحة المحاصيل الموسمية | | المساحة المتروكة | مساحة الغابات | مساحة المراعي |
|---------|--------------------------|---------|-------------------------|---------|------------------|---------------|---------------|
| | المطرية | المروية | المطرية | المروية | | | |
| الجزائر | 509.10 | 486.46 | 3743.15 | 660.79 | 3065.54 | 4232.65 | 32965.97 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، السودان، 2015، ص 9،8.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08-03) أن المساح المخصصة للمراعي هي أكبر مساحة والمقدرة بحوالي 32 مليون هكتار ثم بعد ذلك نجد المساحة المخصصة للغابات بحوالي 4 مليون هكتار وتليها المساحة المتروكة بـ 3 مليون هكتار، أما المساحة المتبقية فهي للمحاصيل المستديمة والموسمية، حيث نلاحظ أن المساحة المطرية تحجز أكبر مساحة من المساحة المروية.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد الوطني

يلعب القطاع الزراعي دور كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني وهذا ما سنتطرق له من خلال مساهمته في توفير مناصب الشغل والنتاج المحلي الاجمالي.

أولا: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل

يسهم قطاع الزراعة في خلق مناصب الشغل وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (09-03): القوى العاملة الكلية والزراعية لسنة 2014

الوحدة(ألف نسمة)

| الجزائر | المغرب | مصر |
|----------|----------|----------|
| 11453.00 | 10510.00 | 27945.00 |
| 2550.60 | 4119 | 6935 |
| %22 | %39 | %25 |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، السودان، 2015، ص 04.

الفصل الثالث..... دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (03-09) نلاحظ أن نسبة القوى العاملة الزراعية تقريبا تساوي 25% من العمالة الكلية في الجزائر وهي نسبة معتبرة لهذا لا بد على الدولة أن توفر عناية أكبر بهذا القطاع من أجل الرفع من هذه النسبة للنهوض بهذا القطاع أكثر وامتصاص البطالة.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

الجدول الموالي يوضح مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (03-10): الناتج المحلي الاجمالي والناتج الزراعي الاجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2014

الوحدة (مليون دولار)

| الجزائر | المغرب | السودان | |
|-----------|----------|----------|---|
| 213343.24 | 95167.26 | 79676.44 | الناتج المحلي الاجمالي |
| 21966.60 | 14776.67 | 25136.20 | الناتج الزراعي الاجمالي |
| %10 | %16 | %32 | نسبة الناتج الزراعي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، السودان، 2015، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-10) أنه في الجزائر نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي تقدر بـ 10% وهذا في سنة 2014 وهذه النسبة انخفضت في السنوات الموالية حيث أصبحت الآن تمثل أقل من 5% حسب آخر الاحصائيات وهذا راجع الى عدة أسباب لعل أهمها الجفاف الذي مرت به الجزائر في السنوات الأخيرة.

الفرع الرابع: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

تتمثل أهم مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر فيما يلي¹:

- امتداد المجال الصحراوي فوق مساحة تفوق مليوني كلم² أي ما يفوق 90% من المساحة العامة؛

¹ أشرف الصرفي وعبد المنعم الدامي، "القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص 09.

- صغر مساحة المجال المتوسطي المعتدل واختلاف جزئيه الشرقي والغربي (أي وقوع الجزء الغربي في منطقة ظل المطر)؛
- ضيق المجال الزراعي؛
- المناخ الجاف وتذبذب التساقط؛
- مشاكل الهيكله والكفاءة المهنية؛
- عدم كفاءة الأجهزة المسيرة ونقص الخبرة؛
- رداءة شبكة الري؛
- انجراف التربة؛
- نقص العتاد والاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة؛
- تفشي ظاهرة البيروقراطية في الأجهزة الادارية؛
- تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابه؛
- الاعتماد على الزراعات المطرية وتذبذب المناخ.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري

ان الجزائر وبما تملكه من امكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية، الأمر الذي يبعث الى التوجه الى تنمية وتطوير المشاريع الصناعية لتنوع الاقتصاد .

الفرع الأول: خصائص القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للنمو في مختلف الاقتصادات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الانتاج الوطني، فان الانتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، اضافة الى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى ومصدرا للرقى التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والابداع، وعليه فان الصناعة في الجزائر تتميز بجملة من الخصائص (نقاط القوة ونقاط الضعف) والمتمثلة فيما يلي:

1-نقاط القوة للقطاع الصناعي: تتمثل أهمها فيما يلي¹:

- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب عدد كبير من المنتجات وامكانيات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة؛
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن؛
- وجود سوق محتمل (السوق العمومية) لجميع المنتجات؛
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق اقليمية ونقل صناعي؛
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة؛
- فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل؛
- امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند انفاقه؛
- قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الانتاج الضعيفة.

2-نقاط ضعف القطاع الصناعي: تتمثل في²:

- قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديد ها؛
- انتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية؛
- عدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وادارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا؛
- انتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛

¹ نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 300.

² نصيرة قوريش، "أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة الشلف، ص 93.

-عدم التنوع في الصادرات؛

-ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا.

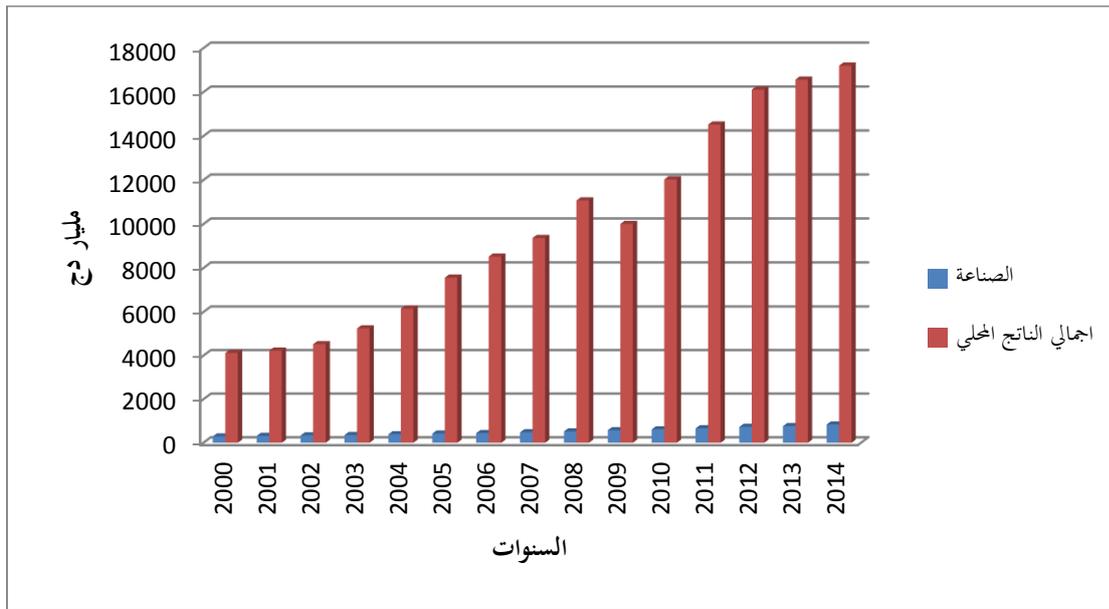
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التنمية المحلية

تبرز أهمية التصنيع في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في كل من الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة وحتى العمالة.

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

تظهر مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (03-06): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

-بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، جوان 2013، سبتمبر 2014، ص 26.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014، ص 214.

يبين الشكل أعلاه مدى مساهمة القطاع الصناعي (قطاع الصناعات التحويلية) في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2014) الملاحظ أن هذه النسبة ضئيلة جدا، وهذا راجع الى اهتمام الدولة بشكل كبير بالصناعات الاستخراجية لاستحواذها على الثروة النفطية، وكذلك تبعية الاقتصاد الوطني في هذا المجال نحو الخارج.

الفصل الثالث..... دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر

وعليه يمكن القول أن مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي تبقى متدنية وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

ثانيا: مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة

أدت الاصلاحات العميقة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري الى زيادة مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-11): مساهمة كل من القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة لبعض الفروع الصناعية خلال الفترة (2007-2014)

الوحدة(مليار دج)

| 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | البيان | |
|---------------|---------------|----------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|--------------|-----------------------------------|
| 136.9 0.0 | 125.9 0.0 | 122.5 0.0 | 110.6 0.0 | 98.6 0.0 | 91.2 0.0 | 93.8 0.0 | 87.7 0.0 | عمومي خاص | الماء والطاقة |
| 21.2 2.0 | 20.2 2.2 | 20.2 2.5 | 17.2 2.3 | 16.0 2.2 | 11.0 2.1 | 15.7 1.4 | 10.0 0.6 | عمومي خاص | المناجم والمحاجر |
| 41.4 46.8 | 37.1 43.1 | 34.0 42.0 | 34.8 40.0 | 33.0 37.4 | 31.1 35.8 | 29.6 30.8 | 34.0 24.3 | عمومي خاص | صناعات مواد البناء والزجاج |
| 14.2 51.1 | 16.3 48.7 | 15.2 44.0 | 14.3 38.8 | 14.8 33.5 | 15.0 29.9 | 14.0 28.0 | 11.9 25.2 | عمومي خاص | الكيمياء والمطاط والبلاستيك |
| 41.8 289.0 | 36.3 249.1 | 433.0 232.2 | 32.0 199.8 | 27.5 186.6 | 25.7 162.8 | 24.4 139.9 | 23.7 132.4 | عمومي خاص | الصناعات الغذائية |
| 1.8 13.0 | 1.7 12.6 | 1.6 12.3 | 1.9 11.6 | 2.1 11.7 | 2.3 12.2 | 2.1 10.7 | 2.25 10.8 | عمومي خاص | الصناعات النسيجية |
| 0.3 2.6 | 0.2 2.3 | 0.3 2.4 | 0.2 2.3 | 0.3 2.2 | 0.3 2.2 | 0.3 2.2 | 0.3 2.0 | عمومي خاص | صناعة الجلود والأحذية |
| 10.4 9.2 | 10.1 8.8 | 9.8 8.1 | 9.6 8.0 | 8.5 8.7 | 8.3 8.5 | 8.4 8.3 | 8.2 7.8 | عمومي خاص | صناعة الخشب والورق |
| 42.1 2.2 | 44.2 2.2 | 47.4 2.2 | 48.0 2.1 | 48.0 2.3 | 47.0 2.1 | 43.6 2.1 | 42.9 2.0 | عمومي خاص | صناعات أخرى |

Source : ONS, Les comptes économique de 2000 à 2014,2015.<http://www.ons.dz/>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-11) أن نسبة مساهمة القطاع العمومي في بعض الفروع الصناعية كالماء والطاقة (100%) تتجاوز بكثير مساهمة القطاع الخاص، هذا الأخير تعتبر مساهمته في الفروع السابقة محدودة والتي تكون منعدمة في بعض الصناعات (الماء والطاقة)، أما باقي الفروع الأخرى فتمثل مساهمة الخواص فيها الأغلبية، حيث يحتل قطاع الصناعة الخاصة للجلود والأحذية المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في القيمة المضافة لهذا القطاع.

ثالثا: مساهمة الصناعة في العمالة

الجدول الموالي يوضح مدى مساهمة القطاع الصناعي في خلق مناصب الشغل.

الجدول رقم (03-12): مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الاجمالية للفترة (2007-2014)

الوحدة(ألف عامل)

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| العمالة الاجمالية | 8594 | 9145 | 9472 | 9735 | 9599 | 10170 | 10788 | 10239 |
| العمالة في القطاع الصناعي | 1028 | 1141 | 1194 | 1337 | 1367 | 1335 | 1407 | 1290 |
| نسبة العمالة الصناعية من اجمالي العمالة (%) | 11.96 | 12.84 | 12.60 | 13.73 | 14.24 | 13.13 | 13.04 | 12.06 |
| معدل البطالة | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10.0 | 10.0 | 11.0 | 9.8 | 10.6 |

Source : ONS, Activité, Emploi and Chômage, Septembre 2014, p 13.

from: <http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-AU-QUATRIEME,56-h>

من بيانات الجدول السابق نلاحظ تزايد العمالة الاجمالية في الجزائر باستمرار، ولكن بنسب منخفضة حيث انتقلت من 8594 ألف عامل في سنة 2007 الى حوالي 10239 ألف عامل في سنة 2014، كما نلاحظ تزايد العمالة بنسب منخفضة وتذبذبا في القطاع الصناعي فقد تزايد عدد العاملين في الصناعة من 1028 ألف عامل في سنة 2007 الى 1407 ألف عامل في سنة 2013، لتراجع في سنة 2014 الى 1290 ألف عامل، حيث اتسمت أعداد المشتغلين في القطاع الصناعي خلال هذه المرحلة بالتدني في نسبة مساهمة العمالة الصناعية الى العمالة الاجمالية والتي لم تزد عن 14.24% خلال هذه الفترة. كما تبين معطيات الجدول السابق أن معدل البطالة انخفض من 13.8% في سنة 2007 الى 10.6% سنة 2014.

مما سبق يمكن القول أن الزيادة في العمالة الاجمالية في الجزائر بصفة مستمرة يعود الى انفاق الدولة على البرامج الاستثمارية ، أما فيما يخص النسبة الضئيلة لمساهمة العمالة الصناعية الى العمالة الاجمالية فهذا بسبب المنافسة الخارجية.

الفرع الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصناعة في الجزائر

تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة في الجزائر كما هو الحال في الدول النامية، كنتيجة لاستطاعة هذا النوع من المؤسسات تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وتنشيط الاقتصاد وتحقيق التطور والتقدم وكذلك محاربة البطالة، وعليه تتمثل أهمية هذه المؤسسات في¹:

-**تنمية المنافسة:** ان تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الأسواق، لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج، وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف، الجودة، الأسعار، الابتكار والتطوير؛

-**الاستخدام الأمثل للموارد المحلية:** تساعد هذه المشروعات في الاستخدام الأمثل للموارد المحلية فهي تعمل على استثمار المدخرات القليلة المتواجدة لدى الأفراد والعائلات، بدلا من ترك هذه الأموال عرضة للاكتناز، كما تقوم باستغلال المواد الأولية الخاصة بالصناعات التقليدية والغذائية، اضافة الى استغلال النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة؛

-**المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي:** حيث يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

-**خلق فرص للعمل والتخفيف من حدة البطالة:** قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية استيعابا لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة نوعا ما للعمل، بالإضافة الى النمط الاجتماعي المرتبط بهذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، كما أن قدرة هذا النوع من المؤسسات على التواجد في المناطق البعيدة والنائية يوفر لأفراد تلك المناطق فرص عمل؛

¹ بلال مشعلي وصالح محرز، "أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 6،5.

الفصل الثالث..... دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

-تساهم في تنمية الصادرات وتقليص الواردات: اسهامها في تنمية الصادرات والتقليل من الواردات يحسن من وضعية الميزان التجاري، كما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على احلال الواردات مما يؤدي الى تقليص فاتورة الاستيراد من الخارج.

لقد توجهت الجزائر الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع الصناعي، حيث أن اجراءات الخوصصة التي تبنتها الجزائر من خلال حل المؤسسات العمومية وتحويلها نحو القطاع الخاص أدت الى ظهور وتنامي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي.

الجدول رقم (03-13): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007-2013)

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 410959 | 519526 | 570838 | 607297 | 659309 | 711832 | 748000 |
| معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (%) | 9.08 | 26.41 | 9.88 | 6.4 | 6 | 7.97 | 5.08 |
| مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي العمالة | 15.77 | 16.85 | 17.42 | 16.7 | 18 | 18.2 | 18.4 |

المصدر: نور الهدى عمارة، "استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي-حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص 291.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-13) أن عدد هذه المؤسسات عرف زيادة من 410959 مؤسسة في سنة 2007 الى 748000 مؤسسة بحلول عام 2013، أي ما يعادل 337041 مؤسسة تم انشاؤها خلال الفترة من سنة 2007 الى 2013، كذلك نعلم أن الجزائر تسعى الى تطوير وترقية هذه المؤسسات من أجل التقليل من حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل إلا أن الملاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اجمالي العمالة لا تزال ضعيفة حيث بلغت 18% خلال سنة 2013.

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والاهتمام الذي توليه له السلطات الجزائرية لتطويره إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من العوائق التي تعترض سبل عملها وتطورها وهذه العوائق تتمثل في:

-العوائق الجزائرية (الادارية والقانونية): يتسم المخطط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل ادارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والاجراءات التنظيمية، قلة الاحاطة بالقوانين وعدم احترام النصوص مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للتصدي للمظاهر السلبية كالبيروقراطية الإدارية¹.

-الائتمان: حيث تواجه هذه المؤسسات صعوبات مالية في مجال التمويل وذلك بسبب²:

-البحث عن الاستقلالية؛

-ضعف تكاليف المنظومة المالية الحالية مع متطلبات المحيط والفضاء؛

-غياب ونقص في التمويل طويل الأمد؛

-المركزية في منح القروض والتمركز في منح المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى العاصمة الجزائر؛

-غياب الشفافية؛

-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان؛

-العوائق المتعلقة بال عقار: يعاني أصحاب المشروعات الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، والحصول على عقد الملكية، أو عقد الايجار ويعد أساسا للحصول على التراخيص الأخرى المكتملة وهذا بسبب تبعيته للوكالات العقارية التي عجزت عن تسهيل اجراءات الحصول على العقار اللازم³.

-الجبائية: بالرغم من الاجراءات المتخذة حيال تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لا يزال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن مختلف الاشتراكات المفروضة على هؤلاء المستثمرين⁴.

¹علي بن موسى والأخضر بن عمر، "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2013، ص 7.

²شريف غياط ومحمد بوقوم، "التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006، ص 112.

³صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص ص 40، 41.

⁴رضا زهواني، "دراسة وتحليل التكاليف ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة المنشآت الصناعية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 10.

المطلب الثالث: القطاع السياحي خيار استراتيجي لتنوع الاقتصاد الجزائري

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية هائلة بالإضافة الى تمتعها بموقع استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي جعل السلطات تلتفت للسياحة كقطاع استراتيجي من أجل تنوع اقتصادها للابتعاد عن التبعية النفطية.

الفرع الأول: أهمية القطاع السياحي

تكمن أهمية السياحة من خلال ما تحققه من منافع على مستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن ذكر أهم هذه المنافع في التالي¹:

- تساهم السياحة في تشغيل عدد كبير ومكثف لليد العاملة لمناصب شغل مباشرة (كالفنادق والمطاعم ووكالات السفر)، ومناصب غير مباشرة في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي (كالصناعات التقليدية والزراعة)، مناصب للعمالة المحفزة (كالعمالة التي تتولد نتيجة للإنفاق السياحي)؛

- تشكل السياحة أحد العناصر الأساسية لأية سياسة للتهيئة الجهوية والتنمية المحلية للإقليم، من خلال مساهمتها في الحفاظ على الموارد المادية وغير المادية؛

- تساعد على تثبيت السكان والحد من الهجرة والنزوح السكاني، خاصة من داخل البلاد نحو الساحل، كما تشكل من جهة أخرى فرصة ثمينة لدفع الحركيات الاقتصادية الإقليمية؛

- تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل القومي من خلال مشاركتها في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية، وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأثيرات الدخول، فروقات تحويل العملة، الانفاق اليومي للسياح على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة؛

- تساعد على تحسين صورة البلاد، مما ينعكس إيجابيا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

- تلعب السياحة دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث أنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع والخدمات الترفيهية فان الانتاج المحلي من هذه السلع والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التمتع بوفرات اقتصادية، وبالتالي يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات؛

¹ محمد حشماوي وسليمان زواري فرحات، "واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر"، مجلة المناجر، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، جوان 2015، ص ص 09، 10.

الفصل الثالث.....دراسة تحليلية لتقلبات أسعار النفط وآليات دعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

-تعمل السياحة على نقل التقنية حيث تساهم السياحة -خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار (أو المشاركة) في المشاريع السياحية- في نقل التقنية سواء كانت في صورة معارف ومهارات أو بصورة آلات ومعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات والسلع السياحية وبيعها.

الفرع الثاني: مساهمة السياحة الجزائرية في التنمية المحلية

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية التي لها دور في المساهمة في النمو والتنمية، وهذا ما سنتطرق له من خلال مساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي، ميزان المدفوعات والتشغيل.

أولاً: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي

الجدول التالي يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (03-14): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي للفترة(2000-2014)

الوحدة(نسبة مئوية)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| PIB% | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | 1.6 | 1.5 |
| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| PIB% | 1.5 | 1.6 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.5 | |

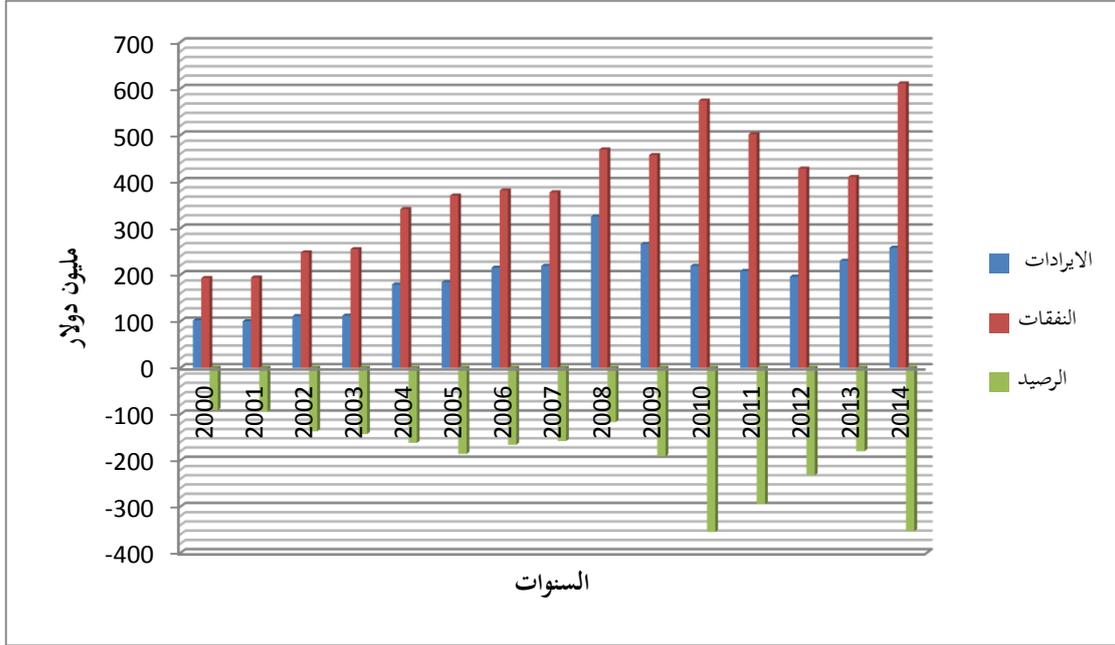
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(5)

من خلال الجدول رقم (03-14) يتبين أن نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا والملاحظ أن نسبة المساهمة لم تتعدى 1.8% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2014 وهذا يعود الى اهمال هذا القطاع من قبل الدولة لاعتمادها على قطاع المحروقات بشكل أساسي .

ثانيا: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

تقاس مساهمة السياحة في ميزان مدفوعات الدولة من خلال حصيلة الميزان السياحي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي .

الشكل رقم (03-07): ميزان السياحة في الجزائر للفترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (6).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03-07) ما يلي:

-**النفقات:** خلال الفترة (2000-2008) نلاحظ ارتفاع ملحوظ في انفاق الدولة على القطاع السياحي حيث بلغت قيمة الانفاق خلال سنة 2008 حوالي 469 مليون دولار، أما خلال الفترة (2009-2014) نلاحظ تذبذب في الانفاق بين الفترة والأخرى.

-**الإيرادات:** خلال الفترة (2000-2008) نلاحظ الارتفاع في إيرادات الدولة من سنة الى أخرى، لكن خلال الفترة ما بين (2009-2014) الملاحظ انخفاض الإيرادات حيث بلغت سنة 2014 حوالي 258 مليون دولار.

-**رصيد الميزان السياحي:** نلاحظ عجز في رصيد الميزان السياحي على طول الفترة (2000-2014).

مما سبق يمكن القول أن الدولة خلال هذه الفترة تخصص مبالغ تنفق في هذا القطاع من أجل النهوض به الا أن حصيلة الدولة من إيراداته تعرف تذبذب بين الفترة والأخرى مما سبب عجز في الميزان السياحي، ولعل أهم العوامل المسببة في ذلك نجد:

-عجز الدولة في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛

-نقص في تكوين المستخدمين في المؤسسات السياحية.

ثالثا: مساهمة السياحة في التشغيل

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل والتي تساعد في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، والجدول الموالي يوضح لنا مدى مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم (03-15): مساهمة السياحة في التشغيل للفترة (2000-2014)

الوحدة (ألف عامل)

| | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------------|
| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | السنوات |
| 185 | 180 | 172 | 165 | 103 | 98 | 95 | 82 | عدد العمال |
| | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | السنوات |
| | 261 | 256 | 224 | 220 | 213 | 198 | 182 | عدد العمال |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (7)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (03-15) أن عدد العمال في القطاع السياحي في ارتفاع ملحوظ حيث في سنة 2000 كان عدد العمال يساوي 82 ألف عامل ليصل الى 261 ألف عامل في سنة 2014.

وعليه يمكن القول أن القطاع السياحي يعتبر مصدر مهم لخلق مناصب الشغل للحد من البطالة وكذلك أداة ووسيلة مهمة لتحقيق التنمية في الجزائر.

الفرع الثاني: تحديات ومعوقات تنمية السياحة في الجزائر

العقبات الرئيسية التي تعيق تنمية السياحة الجزائرية تتمثل في¹:

-التحديات والمعوقات التنظيمية والادارية والفنية: تتمثل في مشكلة تعدد الاشراف على المنشآت السياحية، عدم وجود خريطة أولويات للاستثمار السياحي مما يحول دون امكانية التمييز في التسهيلات الاستثمارية؛

¹ليندة فريجة وخديجة عزوزي، "القطاع السياحي كخيار للتنوع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انخيار أسعار المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص ص 04، 05.

- التحديات الخاصة بالسياسة التسويقية: غياب استراتيجية التسويق السياحي للمنتجات خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب¹، وقلة البرامج الاعلامية المحلية وانعدامها بالنسبة للإعلام الدولي والتي تبرز خصائص المنتج السياحي الجزائري وتنوعه وأماكن تواجده وكيفية الحصول عليه؛
- المشاكل والمعوقات المتعلقة بالنقل: تعتبر وسائل النقل من العوامل الهامة التي تعمل على تحفيز السياحة وأنواعها، ومشكلة النقل في الجزائر تعني كل وسائل النقل خاصة الاضطرابات التي تعرفها الرحلات الجوية؛
- التحديات والمعوقات الثقافية: تتمثل في عدم الاهتمام بالصناعات التقليدية التي تمثل عنصر هام لابرار القيم الفنية والجمالية في تراث وأصالة ثقافة الجماعة المحلية، اضافة الى عدم وجود نشرات أو كتيبات تبرز الخصائص البشرية والتراثية الى جانب المقومات الطبيعية، خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية كمناطق وادي مزاب، حانت الطاسيلي، ومنطقة الأوراس ومنطقة القبائل.
- المرافق السياحية في الجزائر القلة، الغلاء، وتدهور مستوى الخدمات: حيث تعتبر الحظيرة الفندقية في الجزائر الأقل في المنطقة من حيث عدد الأسرة المتوفرة وجودة الخدمات المقدمة، أما عن الأسعار في هذه الفنادق فان سعر قضاء ليلة واحدة يعادل الأجر الأدنى المضمون أو يتجاوزه في أغلب الأحيان؛
- التحديات الداخلية: تتمثل في نقص المهارات للعاملين و الاطارات المؤهلة راجع لنقص المدارس والمعاهد السياحية، وغياب قاعدة بيانات احصائية، بالإضافة الى ضعف الوعي السياحي العام بما يؤدي الى سوء معاملة السائح الأجنبي من جهة، واعتبار السائح المحلي سائحا من الدرجة الثانية من جهة أخرى؛
- التحديات الخارجية: يعتبر الوضع الأمني علة السياحة في الجزائر حيث تم ادراج الجزائر ضمن مناطق الحظر، فرغم التحسن للجانب الأمني في الجزائر الا أن اقبال السياح الأجانب على الجزائر لازال ضعيفا بسبب المخاوف التي تنتابهم؛
- مشكلة السياحة الموسمية التي تعاني منها المناطق السياحية: حيث يكاد ينعدم بها السياح خارج مواسم السياحة نتيجة لعدم تشجيع السياحة الداخلية².

¹ محمد خميسي بن رجم، "واقع السياحة الجزائرية-الامكانيات والمعوقات-"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 08 و09 أكتوبر 2015، جامعة قلمة، ص 11.

² مريم آيت بارة، "السياحة في الجزائر بين الامكانيات والتحديات وآفاق النهوض"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 16.

خلاصة:

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق النفطية العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، فقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، لذلك قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة، ومن بين هذه الاجراءات تحرير التجارة الخارجية بالإضافة الى المزايا الضريبية والجمركية التي عرفتها الجزائر وكذا انشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير، و معرفة العقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر، كما قامت الجزائر ببعض الانجازات لتنمية الصادرات غير النفطية، ومن خلال دراستنا لوضعية الصادرات توصلنا الى أن الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات.

كما سعيينا من خلال هذا الفصل الى تبيان دور كل من السياحة والزراعة والصناعة باعتبارهم من أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله، أكثر من مجرد مصدر للطاقة، اذ يعتبر استراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، حيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، لكن الأسعار الغير المستقرة له في الأسواق العالمية تجعل اقتصاديات الدول المستهلكة وخاصة المنتجة عرضة لاختلالات اقتصادية، الأمر الذي استوجب استراتيجيات بديلة له من خلال التوجه الى الاعتماد على قطاعات أخرى.

أما بالنسبة للجزائر فان النفط يلعب دورا مهما للغاية، حيث تساهم صادراته في النسبة الأكبر من إيرادات الدولة الجزائرية، لكن التقلبات الحادة في أسعاره على مستوى الأسواق العالمية جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لهزات عنيفة الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تنادي الى تبني استراتيجية التنوع من خلال جملة من السياسات والتدابير لتفادي الاختلالات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي.

ان الحاجة المتزايدة للثروة النفطية، جعلت كل أطراف المجتمع الدولي يفكرون في تنوع اقتصاداتها للتقليل من شدة الاعتماد على هذه الثروة والاعتماد على بدائل له، ومن هنا ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه نخلص الى النتائج التالية، والتي تتضمن في ثناياها اجابات على التساؤلات المطروحة في اشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبارا لفرضياتها:

- إن النفط يعتبر المساهم الأول والركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، كما أنه يعتبر سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

- ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطر حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، حيث يؤدي التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط الى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة العامة.

- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

- إن التنوع الاقتصادي يعد ضرورة حتمية تلجأ اليها أغلب الدول وخاصة الريعية منها وهذا لتجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما أن للتنوع أهمية كبيرة، إذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنوع الاقتصادي، من أجل الوصول الى بر الأمان من تلك المخاطر

والتقلبات، وذلك من خلال الافادة من القطاع العام والخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية (الفاشلة) فتفيدنا في التحنب وعدم الخوض بالإجراءات التي تسبب في فشلها، والبحث عن عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، ولكن تقوم على الحاجة الى الارتقاء بعدد من القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.

-ان الجزائر دولة غنية بالثروات الطبيعية وخاصة النفط حيث تساهم صادرات الموارد النفطية بنسبة تفوق 95% من ايرادات الدولة من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية، كذلك ارتأينا بأن الجزائر يجب أن تفكر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات نمووية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتوصلنا بأن كل من القطاع الزراعي والسياحي والصناعي أفضل الخيارات التي يمكن من خلالها الجزائر أن تحقق التنمية المنشودة، لكنها لم تلقى العناية اللازمة كتلك المخصصة لقطاع المحروقات، وبالتالي استنتجنا في ختام هذه الدراسة بأن كل من القطاع الزراعي والسياحي والصناعي لو لقوا العناية اللازمة مع المتابعة والمراقبة الدقيقة والصرامة في تطبيق القوانين، فالأكيد أنهم سيكونوا الخيار الاستراتيجي الأنسب لقيادة عمليات التنمية الشاملة في البلاد.

من خلال ما سبق ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

-لابد من تسليط الضوء على مختلف قطاعات اقتصاد الدولة وعدم تقديم العناية لقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى.

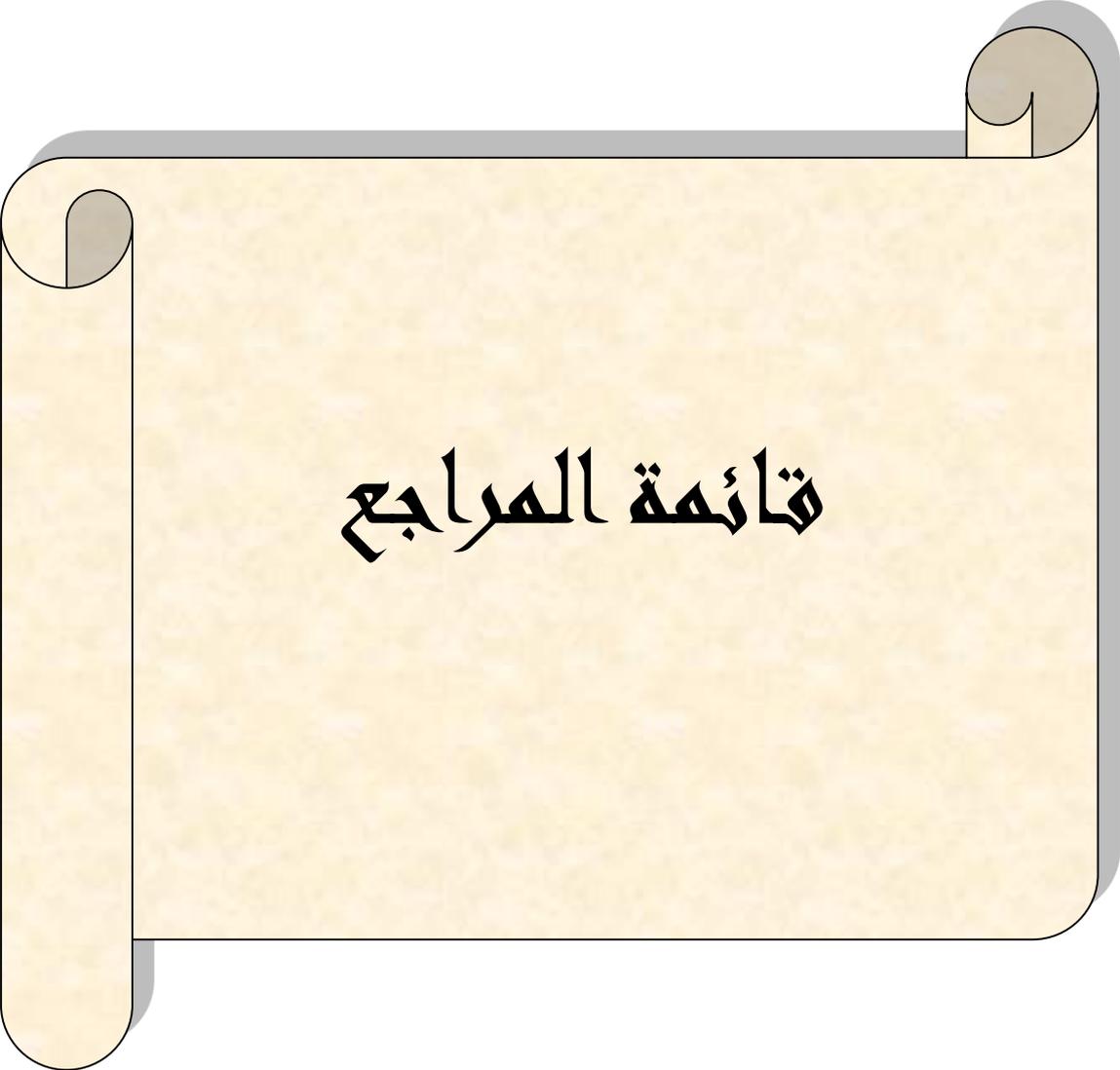
-سن قوانين واجراءات صارمة وكذلك تنظيم اطار قانوني يشجع ويحفز على الاستثمار.

-على الجزائر تنظيم قطاع المحروقات الوطني عن طريق الاستغلال الرشيد والعقلاني لموارد الطاقة، والحد من التوسع المفرط في استخراج وتصدير النفط.

-الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

-تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

-توجيه الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، دار الشروق للنشر، مصر، 2003.
- 2- أحمد حسين علي الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، الطبعة الأولى، لبنان، 2001.
- 3- أحمد شاعر العسكري، "دراسات تسويقية متخصصة"، دار الزهران للنشر، عمان، 2000.
- 4- أحمد مندور وأحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، لبنان، 1990.
- 5- حافظ برجاس، "الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000.
- 6- حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 7- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2006.
- 8- سارة حسين منيمنة، "جغرافية الموارد والانتاج"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.
- 9- سالم عبد الحسن راسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، ليبيا، 1999.
- 10- صديق محمد العفيفي، "تسويق البترول"، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003.
- 11- صقر أحمد صقر، "التنمية الاقتصادية"، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2004.
- 12- عادل محمود الرشيد، "إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015.
- 14- عدنان داود محمد العذارى، "الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية"، دار عيذاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- 15- عصام نعمان، "العرب والنفط والعالم"، دعوة للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، الطبعة الأولى، لبنان، 1982.
- 16- علي جدوع الشرفات، "مبادئ الاقتصاد الزراعي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

- فوزية غربي، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- 17- كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصادياتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1986.
- 18- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 19- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاستراتيجيات التمويلية، المشكلات"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2010.
- 20- نعيم الظاهر، "دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي"، دار اليازوري العلمية، الطبعة الاولى، الأردن، 1998.
- 21- نواف الرومي، " منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- 22- نوري محمد عبيد الكصب، "التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية"، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2016.
- 23- يسرى محمد أبو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري"، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
- ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات
- 1- الأطروحات
- 1- ابراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة الى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
- 2- أحمد ضيف، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014 - 2015.
- 3- أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
- 4- حكيمة حليمي، "اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر -دراسة لامكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013-2014.

- 5-رضا زهواني، "دراسة و تحليل التكاليف ودورها في قياس وتقييم مستوى الأداء البيئي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة المنشآت الصناعية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
- 6-عماد الدين أحمد المصباح، "محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004"، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
- 7-نور الهدى عمارة، "استثمار العوائد النفطية في دعم وتطوير القطاع الصناعي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.
- 2-الرسائل
- 1-أسماء عشاري، "النظام القانوني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وآثارها على التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق، الجزائر، 2014-2015.
- 2-أمينة مخلفي، "أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.
- 3-سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية"، رسالة ماجستير، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 4-عبد الكريم سليمان ولخضر مرغاد، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الاشارة الى حالة أبو ظبي"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013-2014.
- 5-مسعود ميهوب، "دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول (بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (1986-2010))"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.
- 6-مصطفى بن ساحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، 2010-2011.
- 7-موسى باهي، "التنوع الاقتصادي والتنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007-2008.

8-نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008)"، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009..

9-الهادي صادق، " دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية_دراسة مقارنة بين الاقتصاديات النفطية-دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012-"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014.

3-المذكرات

1-أحمد بوزيرة،"أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1998-2013)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013-2014.

2-أسماء حجاجلية وسمية مخلوفي، "إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة (1990-2010)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، دفعة 2012-2013.

3-أمينة عتو، "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر 1996-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

4-ايمان فرج و زهية فهادة، "سياسة ترشيد الانفاق العام في ظل الصدمات السعرية للنفط - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل تنمية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

5-ريان زير، "أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.

6-ریمة بيطام، "أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

- 7- عادل عمراوي، "بدائل التنوع الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمة النفطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسة العامة والادارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
- 8- عمار بدر الدين ونور الهدى حلوى، "دور الصناديق السيادية في ضبط استقرار اقتصاديات الدول النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج، الامارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، 2015-2016.
- 9- محمد إلياس حسناوي، "أهمية النهوض باقتصاد السياحة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.
- 10- نبيلة بن جامع ومريم مرابط، "أثر تغيرات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.
- 11- وليد بوعظم، "دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر(1990-2015)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

ثالثا: المجالات

- 1- ابراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013.
- 2- أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة ورقلة، العدد 04، ديسمبر 2008.
- 3- أمال رحمان، "كفاءة الطاقة كآلية لاستدامة قطاع النقل في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 15، ورقلة، 2015.
- 4- حمزة العوادي وجمال خنشور، "إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد 19، بسكرة، 2016.
- 5- دحو بن عبيزة، "أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، العدد 09، معسكر، جانفي 2017.

- 6-سكينة ابن حمود، "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة جامعة عنابة، عدد 14، ديسمبر 2000.
- شهرزاد برواين، "العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 09، مستغانم، 2015.
- 7-شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008.
- 8-صالح صالح، "آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري -نعمة الموارد ولعنة الفساد-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، سطيف، 2015.
- 9-صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، سطيف، 2004.
- 10-طاهر حاسب البعاج، "التنوع الاقتصادي والامكانيات في العراق"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5433، 15 فيفري 2017.
- 11-الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 36، العدد 132، الكويت، 2010.
- 12-عاطف لاني مرزوك وعباس مكي حمزة، "التنوع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تحقيقه في العراق"، العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثامن، العدد 31، العراق، 2014.
- 13-عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الاسلامي، الكويت، العدد 451، السنة الثالثة.
- 14-عبد الستار عبد الجبار موسى ورحيق حكمة ناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2012.
- 15-عبد الفتاح دندي، "تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125، الكويت، 2008.
- 16-عبد الله حسون محمد وآخرون، "التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد"، مجلة ديالي، العدد 67، العراق، 2015.
- 17-عزة أحمد عبد الله، "أساليب مواجهة الكوارث الطبيعية"، مجلة مركز بحوث الشرطة، جامعة بنها، العدد 21، 2002.
- 18-علي أحمد درج، "التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا"، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، 2015.

- 19- علي محمد الفكيكي، "الجديد في علاقة الدول الصناعية في العالم العربي والتحديات المعاصرة"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 82، أبوظبي، 2003.
- 20- عماد الدين محمد المزيبي، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، فلسطين، 2013.
- 21- غرابية زهير لقمان معروز، "العلاقة المتبادلة بين أسعار النفط الخام وأسعار الذهب الدولي"، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد 1، ورقلة، 2013.
- 23- فيصل بملولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، العدد 11 ورقلة، 2012.
- 24- قحطان لفته عطية الربيعي، "قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الأساسية في العراق للمدة 1985-2008"، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 64.
- 25- لحسن جديدن و اسماعيل مراد، "استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي-دراسة مقارنة الامارات، الجزائر -1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07، عين تموشنت، 2016.
- 26- محمد حشماوي وسليمان زواري فرحات، "واقع وآفاق تنافسية الصناعة السياحية بالجزائر"، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 02، جوان 2015.
- 27- محمد رملي ولخضر عدوكة، "الصادرات غير النفطية والنمو في الجزائر -دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب-"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 09، الوادي.
- 28- محمد سعد عميرة، "اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة: الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، الامارات، 2002.
- 29- محمد فلاق، "المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي "سونطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" أنموذجا"، مجلة الباحث، العدد 12، ورقلة، 2013.
- 30- مراد ناصر، "الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 02، ورقلة، 2003.
- 31- منور أسيرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)"، مجلة الباحث، العدد 02، ورقلة 2003.
- 32- موسى باهي وكمال رواينية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية-حالة البلدان العربية المصدرة للنفط-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، العدد 05، عنابة، 2016.

- 33-نادية فاضل وعباس فضلي، "التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010"، دراسات دولية، العدد 54، 2012 .
- 34-نصيرة قوريش، "أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، جامعة الشلف.
- 35-نور الدين هرمز و آخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانون، مجلد 29، العدد1، دمشق، 2007.
- 36-وحدة الدراسات الاقتصادية، "ماذا بعد النفط في دول الخليج؟ استراتيجية مقترحة"، مجلة شؤون الخليج، مركز الخليج للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 48، الامارات، 2008.
- 37-وصاف سعدي، "تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 01، 2002.

ثالثا: الملتقيات

- 1-ابتسام مهيز وناجي بن حسين، "البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي الى التنوع الاقتصادي- قراءة في التجربة النرويجية-" ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعارالخروقات، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي: 25 و 26 أفريل 2017.
- 2-ابراهيم عبد العزيز المهنا، "التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، المنظمة العربية المصدرة للنفط، الكويت، 25 مارس 2008.
- 3-أشرف الصربي وعبد المنعم الدامي، "القطاع الفلاحي كآلية للتنوع الاقتصادي الجزائري"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي: 25 و 26 أفريل 2017.
- 4-أمال بن ناصر ووداد بورصاص، "أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي: 25 و 26 أفريل 2017.
- 5-أمال مرزوق، "أهمية التصنيع لتحقيق التنوع الاقتصادي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، يومي: 25 و 26 أفريل 2017.

- 6- بلال مشعلي وصالح محرز، "أساليب دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي: 25 و26 أبريل 2017.
- 7- توفيق بن شيخ ودراجي لعفيفي، "تطوير القطاع الخاص كآلية لتعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي: 25 و26 أبريل 2017.
- 8- سليمة طبائية والهادي لرباع، "التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07 و08 أبريل 2008.
- 9- شريف غياط ومحمد بوقوم، "التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006.
- 10- عائشة خلوفي وآخرون، "تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.
- 11- عبد القادر خليل، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول-دراسة نظرية وتحليلية-"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له-المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، أيام 07-08 أكتوبر 2015.
- 12- علي بن لموشى والأخضر بن عمر، "معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: واقع وآفاق النظام المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2013.
- 13- عمر جنينة ومديحة بخوش، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: استراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

- 14- ليندة فريجة وخديجة عزوزي، "القطاع السياحي كخيار للتنويع من أجل تنمية مستدامة في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، يومي: 25 و 26 أبريل 2017.
- 15- محمد أمين لزعر، "تجارب بعض الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس 2014.
- 16- محمد أمين لزعر، "التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس 2014.
- 17- محمد أمين لزعر، "أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 9-13 مارس 2014.
- 18- محمد خميسي بن رجم، "واقع السياحة الجزائرية-الامكانيات والمعوقات-"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 08 و 09 أكتوبر 2015، جامعة قالمة.
- 19- مريم آيت بارة، "السياحة في الجزائر بين الامكانيات والتحديات وآفاق النهوض"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي بعنوان: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 08 و 09 أكتوبر 2015، جامعة قالمة.
- 20- مصطفى بودرامة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 07 و 08 أبريل 2008.
- 21- ممدوح عوض الخطيب، "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي"، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 16-17 فيفري، 2014.
- 22- نبيل بوركاب وفريد راهم، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.
- 23- نسيم بن يحي، "انهيار أسعار النفط، الأسباب الانعكاسات والحلول"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي تحت عنوان: "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له -المخاطر والحلول-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، الجزائر، يومي 07 و 08 أكتوبر 2015.

24-هند مهداوي وآخرون، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية"، سطيف، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.

25-وهيبة مسعودي، "أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى: التفتح على الاستثمار الخاص في الجزائر، 2014-2015.

خامسا: الجرائد

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2009.

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، 1996.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 2010.

سادسا: التقارير

1-(2000-2011) الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر.

2-(2000، 2004، 2014) التقارير الإحصائية لبنك الجزائر.

3-(2004، ديسمبر 2005) التقرير السنوي، التطورات الاقتصادية والنقدية.

4-(2005-2015) المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك.

5-المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، "هل أصبحت معادلة العرض والطلب عاجزة عن تفسير

الحالة النفطية الراهنة"، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قطر، 2015.

6-تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2005-2010، "ادارة التخطيط ودعم القرار قطاع شؤون

السياسات الاقتصادية"، الامارات العربية المتحدة، 2012.

7-(2000-2012) المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك Cnis

8-(2013-2015) الوكالة الوطنية للاستثمار

9-وزارة التجارة، نشرة خاصة، الجزائر، 2011.

10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، السودان، 2015.

11- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، جوان 2013، سبتمبر 2014.

12- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014.

سابعاً: المحاضرات

1- أمينة مخلفي، "محاضرات حول: مدخل الى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط)", كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي للسنة الثالثة ليسانس جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

المراجع باللغة الاجنبية:

1- Joseph whelan, kamil msefer ,” **Economic supply & demand**”, education project , january 14 , 1996 .

2- ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014,2015.

3- Opec annual statistical bulletin, 2009.

4- Opec, Annual statistical Bulletin, 2007.

5- Opec, Annual statistical Bulletin, 2010

6- Opec, Annual statistical Bulletin,2011

7-Hosine mali, "**histoire secrète du pétrole algérien**, Marino or, Alger, 1997.

8-Joel maurice , **Prix du pétrole** , consiel d’analyse economique, paris, 2001.

9-Laura lorenzetti ,**what’s behind the dropin oil prices ?** here what analysts have to say, 15 october 2014, available. At : <http://forlune.com/2014/10/15/date> de consultation: 16/01/2017.

10-Mustapha baba-ahmed," **l’Algérie, diagnostic d’unnon-developpement**", le harmattan, paris, France, 1999.

11-Olivire Riebel, "**L’opec : une organisation face a ses défis pétrole et technique**", association français de technicien et professionnels du pétrole, N 418 , Paris, 1999.

- 12-Organization of opec, annual statistical bulletin, 2005.
- 13- Organization of opec, annual statistical bulletin, 2014.
- 14-Organization of opec, annual statistical bulletin, 2015.
- 15-Organization of opec, annual statistical bulletin, 2016.
- 16-Statistiques de l'ONS ajustées au niveau du ministère chargé du tourisme années 2012,2013,2014 :Etude de conjoncture tourisme.
- 17-The nine work areas of the nairobi work program , Economic diversification, unfccc, 1999.

مواقع الأنترنت

- 1-خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول -قضايا بترولية دولية-"، الطبعة الأولى ، 2003، ص 25. عن الموقع :

<http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115>.

- 2-ماجد بن عبد الله المنيف، "منظمة الدول المصدرة للبترول"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 73. عن الموقع:

<http://www.caus.org.lb/home/electronic-magazine.php?emagid=78&screen>.

- 3-حامد عبد الحسين الجبوري، "التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، 2016، عن الموقع:

<http://www.aldiwan.org/6592603.html>.

- 4-الحسن عاشي، "التنوع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل الأجيل"، عن الموقع:

<http://Carnegieendowment.org/2013/10/29/ar-pub-53460>.

- 5-الهيثي، "المملكة تستحوذ على 50 بالمائة من حجم الاستثمار الاجنبي المتدفق لدول المجلس"، عن الموقع:

<http://www.alyaum.com/ar/icle/1106261>.

- 6-تقسيم العمل، عن الموقع:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>.

- 7-نظريات التنمية الاقتصادية، عن الموقع:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>.

- 8- خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، عن الموقع:
<http://www.dohianstitute.org/release/602fb4a-34c4-42bf-bc81-6796ebb40135>
- 9- هاجر بوزيان الرحماني وفطيمة بكدي، "التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير"، المركز الجامعي بجميبي مليانة، عن الموقع:
<http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires.../com-dic-2008.2.pdf>
- 10- ترقية الصادرات، عن الموقع:
<https://www.elmouwalin.dz/spip.php?page=imprimer&id-article=5131/>.
- 11- أجمد حجازي، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، 2015، عن الموقع:
<http://www.imfbookstore.org/>.
- 12- كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط. عن الموقع:
<http://www.noonpost.org/>.
- 13- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاستراتيجيات التمويلية، المشكلات"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2010. عن الموقع:
<http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115>.
- 14- تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX، عن الموقع:
<https://www.elmouwalin.dz/>
- 15- قائمة الدول حسب إنتاج النفط، 2016، عن الموقع:
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 16- أسعار النفط، 2017، عن الموقع:
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags>
- 17- احصائيات وحصائل وزارة التجارة عن الموقع:
<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>

18-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية عن الموقع:

<https://www.algex.dz>

19-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2004-2000) عن الموقع :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture>

20-وكالة الطاقة الدولية، عن الموقع:

<http://www.iea.org/aboutus/history>

21-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2015-2000) عن الموقع:

[https://www.andi.dz/index.php/or/statistique/bilan -du-commerce-exterieur](https://www.andi.dz/index.php/or/statistique/bilan-du-commerce-exterieur)

الملاحق

الملحق رقم 01

تطور الميزان التجاري وأسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليون دولار)

| السنوات | اجمالي الصادرات | الصادرات من المحروقات | الصادرات خارج المحروقات | الواردات | رصيد الميزان التجاري | أسعار البترول (دولار للبرميل) |
|---------|-----------------|-----------------------|-------------------------|----------|----------------------|-------------------------------|
| 2000 | 22031 | 21419 | 612 | 9173 | 12858 | 28.77 |
| 2001 | 19132 | 18825 | 648 | 9940 | 9192 | 24.74 |
| 2002 | 18825 | 12091 | 734 | 12009 | 8616 | 24.91 |
| 2003 | 24612 | 18825 | 853 | 13534 | 11078 | 28.71 |
| 2004 | 32082 | 24612 | 998 | 18308 | 13775 | 38.35 |
| 2005 | 34395 | 32083 | 1099 | 20044 | 14351 | 54.64 |
| 2006 | 54610 | 46001 | 1158 | 21460 | 33150 | 66.05 |
| 2007 | 60163 | 54613 | 1332 | 27631 | 32532 | 74.66 |
| 2008 | 79298 | 5958 | 1937 | 39479 | 39819 | 98.96 |
| 2009 | 45194 | 79290 | 1066 | 39294 | 5900 | 62.35 |
| 2010 | 57053 | 43650 | 1526 | 40473 | 1568 | 80.35 |
| 2011 | 73489 | 57053 | 2062 | 47247 | 26242 | 112.92 |
| 2012 | 71866 | 69840 | 2062 | 50376 | 21490 | 111.49 |
| 2013 | 65971 | 63724 | 2165 | 54852 | 11065 | 109.38 |
| 2014 | 62886 | 60304 | 2582 | 58580 | 4306 | 99.68 |
| 2015 | 37787 | 35720 | 2063 | 51501 | -13714 | 53.79 |
| 2016 | 28880 | 27100 | 2060 | 46420 | -17540 | 60 |

المصدر: - (2000-2004) بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2004،

ديسمبر 2005.

- (2005-2015) المركز الوطني للمعلومات الاحصائية الجمركية CNIS

- (2016) احصائيات وحصائل وزارة التجارة عن الموقع:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>

الملحق رقم 02

مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014)

| السنوات | اجمالي إيرادات الجباية البترولية (مليار دينار) | اجمالي الإيرادات الجبائية (مليار دينار) | اجمالي الإيرادات العامة (مليار دينار) | مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة (%) | مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الجبائية (%) |
|---------|--|---|---------------------------------------|--|--|
| 2000 | 1173.237 | 1522.739 | 1578.1 | 74.34 | 77.04 |
| 2001 | 964.464 | 1362.702 | 1505.5 | 64.06 | 70.77 |
| 2002 | 942.904 | 1425.800 | 1603.3 | 58.81 | 66.13 |
| 2003 | 1284.974 | 1809.899 | 1966.6 | 65.33 | 70.99 |
| 2004 | 1485.599 | 2066.110 | 2229.7 | 66.63 | 71.90 |
| 2005 | 2267.836 | 2908.308 | 3082.5 | 73.57 | 77.97 |
| 2006 | 2714.0 | 3434.884 | 3639.8 | 74.56 | 79.01 |
| 2007 | 2411.848 | 3178.598 | 3637.8 | 65.40 | 75.87 |
| 2008 | 4003.559 | 4968.848 | 5111.0 | 77.13 | 80.57 |
| 2009 | 2327.675 | 3474.285 | 3676.0 | 63.32 | 66.99 |
| 2010 | 2820.010 | 4118.01 | 4392.9 | 64.19 | 68.47 |
| 2011 | 3829.720 | 5356.82 | 5790.1 | 66.14 | 71.49 |
| 2012 | 4054.349 | 5962.949 | 6339.3 | 63.95 | 67.99 |
| 2013 | 3678.131 | 5709.15 | 5940.9 | 61.73 | 64.42 |
| 2014 | 3390.421 | 5468.998 | 5721.0 | 59.26 | 61.99 |

المصدر:- (2000-2011) الديوان الوطني للإحصاءات، الجزائر.

- التقارير الإحصائية لبنك الجزائر، 2000، 2004، 2014.

الملحق رقم 03

تطور الجباية البترولية في ظل تقلبات أسعار البترول (2000-2014)

| السنة | اجمالي ايرادات الجباية البترولية (مليار دينار) | أسعار البترول (دولار للبرميل) |
|-------|---|-------------------------------|
| 2000 | 1173.237 | 28.77 |
| 2001 | 964.464 | 24.74 |
| 2002 | 942.904 | 24.91 |
| 2003 | 1284.974 | 28.73 |
| 2004 | 1485.599 | 38.35 |
| 2005 | 2267.836 | 54.64 |
| 2006 | 2714.0 | 66.05 |
| 2007 | 2411.848 | 74.66 |
| 2008 | 4003.559 | 98.96 |
| 2009 | 2327.675 | 62.35 |
| 2010 | 2820.010 | 80.35 |
| 2011 | 3829.720 | 112.92 |
| 2012 | 4054.349 | 111.49 |
| 2013 | 3678.131 | 109.38 |
| 2014 | 3390.421 | 99.68 |

المصدر: - (2000-2011) الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

-opec ,Annual statistical bulltin, 2015.

الملحق رقم 4:

التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليون دولار)

| السنة / البيان | المواد الغذائية | السلع الاستهلاكية غير الغذائية | الخام المنتجات | المنتجات نصف مصنعة | سلع التجهيز الفلاحي | سلع التجهيز الصناعي |
|----------------|-----------------|--------------------------------|----------------|--------------------|---------------------|---------------------|
| 2000 | 32 | 13 | 44 | 465 | 11 | 47 |
| 2001 | 28 | 22 | 37 | 509 | 12 | 45 |
| 2002 | 35 | 27 | 51 | 551 | 20 | 50 |
| 2003 | 48 | 35 | 56 | 569 | 1 | 30 |
| 2004 | 59 | 14 | 90 | 571 | - | 47 |
| 2005 | 67 | 19 | 134 | 651 | - | 36 |
| 2006 | 54 | 20 | 134 | 545 | 1 | 35 |
| 2007 | 88 | 35 | 169 | 993 | 1 | 46 |
| 2008 | 119 | 32 | 334 | 1384 | 1 | 67 |
| 2009 | 113 | 49 | 170 | 692 | - | 42 |
| 2010 | 300 | 17 | 165 | 106 | - | 20 |
| 2011 | 367 | 16 | 167 | 1519 | - | 36 |
| 2012 | 314 | 18 | 167 | 1519 | - | 30 |
| 2013 | 402 | 17 | 109 | 1458 | - | 28 |
| 2014 | 323 | 10 | 109 | 2121 | 2 | 16 |
| 2015 | 235 | 11 | 106 | 1693 | 1 | 19 |
| 2016 | 327 | 18 | 84 | 1597 | - | 53 |

المصدر: المركز الوطني للإعلام والاحصاء التابع للجمارك .cnis.

الملحق رقم 05

La part du secteur du tourisme dans le PIB

| Années | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| Part du tourisme dans le PIB | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.5 | 1.5 |

Source : ONS, <http://www.ons.dz/>.

الملحق رقم 06

Evolution de la balance de paiement

| Années | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| Recettes du tourisme | 102 | 100 | 111 | 112 | 179 | 184 | 215 | 219 | 325 | 266 | 219 | 208 | 196 | 230 | 258 |
| Dépenses du tourisme | 193 | 194 | 248 | 255 | 341 | 370 | 381 | 377 | 469 | 457 | 574 | 502 | 428 | 410 | 611 |

Source : ONS, <http://www.ons.dz/>.

الملحق رقم 07

L'emploi dans le secteur du tourisme

| Nombre d'emploi | années |
|-----------------|--------|
| 82000 | 2000 |
| 95000 | 2001 |
| 98000 | 2002 |
| 103000 | 2003 |
| 165000 | 2004 |
| 172000 | 2005 |
| 180000 | 2006 |
| 185000 | 2007 |
| 182000 | 2008 |
| 198000 | 2009 |
| 213000 | 2010 |
| 220000 | 2011 |
| 224028 | 2012 |
| 256775 | 2013 |
| 261289 | 2014 |

Source : Statistiques de l'ONS ajustées au niveau du ministère chargé du tourisme années 2012,2013,2014 :Etude de conjoncture tourisme

الملحق رقم 07

Evolution de la balance de paiement

| Années | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| Recettes du tourisme | 102 | 100 | 111 | 112 | 179 | 184 | 2015 | 2019 | 325 | 266 | 219 | 208 | 196 | 230 | 258 |
| Dépenses du tourisme | 193 | 194 | 248 | 255 | 341 | 370 | 381 | 377 | 469 | 457 | 574 | 502 | 428 | 410 | 611 |

Source : ONS, <http://www.ons.dz>.

الملخص:

يعتبر النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، هذا باعتباره مورد استراتيجي مهم في الحياة الاقتصادية وهذا سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة، حيث تتغير أسعاره ارتفاعا (طفرات نفطية) وانخفاضاً (صددمات) من حين لآخر نتيجة لعدم توافر أسعاره مع هذا العالم السريع التغير، لهذا أصبح التنوع الاقتصادي حتمية على الدول الريعية لتفادي التقلبات الحادة في الأسعار لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وعلى اعتبار الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط الذي تعتمد عليه اعتمادا شبه كلي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلا أن التقلبات في أسعاره تؤثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي لهذا كان من الضروري على الدولة التوجه نحو تنوع اقتصادها بإعتباره فرصة لفك التبعية للنفط في ظل الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، تقلبات أسعار النفط، التنوع الاقتصادي، التنوع الاقتصادي في الجزائر.

Summary:

Oil is one of the most important engines of the global economy, as it is an important strategic resource in economic life, both for producing and consuming countries, where prices are rising (oil spikes) and occasional shocks due to the non-conformity of prices with this rapidly changing world, Therefore, economic diversification is imperative to rent countries to avoid the sharp fluctuations in prices to achieve the desired economic growth, In light of the fact that Algeria is one of the oil producing and exporting countries, which relies on it almost entirely to push forward economic development, the fluctuations in its prices have a significant impact on the economic performance of this country. It was necessary for the country to diversify its economy as an opportunity to dismantle its dependence on oil under normal and human potential. Which she enjoys.

Keywords: oil, oil prices, oil price fluctuations, economic diversification, economic diversification in Algeria.